مستقبليات

حوار مع صديقي الذكي

دار الشروق

حوار
مع صديقي
الذكي

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م

© دار الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف: [illegible]
برقيا: شروق ـ تلكس: [illegible]
بيروت: ص.ب: [illegible] ـ هاتف: [illegible]
برقيا: داشروق ـ تلكس: [illegible]

مستقبليات

ناجي عنايت

حوار مع صديقي الذكي

دار الشروق

الغلاف للفنان حلمي التوني

إلى الأصدقاء الأذكياء

عندما بدأت فى نشر حلقات « حوار مع الصديق الذكى » فى مجلة المصور ، أدهشنى وأزعجنى فى آن واحد ، أن يكون الاهتمام منصبا على شخص الصديق الذكى ، وليس على مضمون الحوار الذى يدور بيننا .

سألنى البعض « من هو الصديق الذكى هذا ؟ » ، وبادر البعض الآخر « أليس هو فلان ؟ » . كنت أقول للجميع إن الصديق الذكى ليس شخصًا بعينه ، إنما هو شكل اخترته لمناقشة قضايا المستقبل ، واتصالها بواقعنا اليومى ، شكل قصدت أن يتيح المزيد من الوضوح . رغم قولى هذا ، كان البعض يعود فيقول باصرار « بل هو فلان ! ! .. أنا متأكد من ذلك .. » .

وعندما انتهيت من إعداد هذا الكتاب ، أخذت أفكر فيما لو كانت هناك أسباب أخرى ، دفعتنى إلى اختيار هذا الشكل . هل كان سعيًا إلى التعويض ؟..

فأنا أكتب عن المستقبل بانتظام وإلحاح ، منذ عدة سنوات ، وأتعرض لقضايا من المفروض أن تثير اهتمام العديد من المسئولين

والمفكرين والكتاب ، بل وتستفزهم فى بعض الأحيان !. ومع ذلك ، لا أجد استجابة منهم ، إلا فيما ندر .. هل أكون قد اخترت شكل الحوار ، لكى يعوضنى عن حوار مفتقد ؟.. ربما .

ولعلنى قد عمدت إلى وصف الصديق صاحب الحوار بالذكاء ، لأعبر عن رأيى فيمن يفتقدون القدرة على الحوار ، أو الرغبة فيه ، من الغارقين فى الماضى ، والشاخصين إلى أقدامهم ، عجزًا عن إرسال البصر لما هو أبعد من اللحظة الراهنة .

* * *

«حوار مع الصديق الذكى» يتجاوز الطرح العام الذى اتسمت به كتاباتى عن المستقبل فى السنوات السابقة ، وهو محاولة متواضعة ، وتمهيدية ، للربط بين النظرة العامة ، والواقع اليومى فى مصر. وهو بداية أولى لجهد تصور كيفية الاستفادة من مؤشرات التحول العالمى ، فيما ينفع مصر.

إننا فى أشد الحاجة إلى الشروع فى حوار يستهدف رسم معالم رؤية استراتيجية حول مستقبل مصر. وهذا الجهد هو مسئولية الفاهمين العارفين المخلصين من أبناء مصر ، فبدون هذه الرؤية الاستراتيجية ، يصبح أى جهد للتخطيط مجرد عبث ، لا فائدة منه .

أقول إننا فى حاجة إلى أن نبدأ هذا الجهد الآن ، فالتغيرات التى يمر بها العالم تتسارع وتتدافع ، وتهز أركان الدول الكبرى والصغرى معًا .

وإذا لم نبذل جهدًا مخلصًا فى اكتشاف طريق لمستقبل بلادنا ، فالأرجح أننا ستتخلف مرة ثانية ، وسيكون تخلفنا فى هذه المرة من صنعنا وبإرادتنا .

لقد قال الكاتب الكبير هـ . جـ . ويلز فى عام ١٩٠٢ « إن جهلنا بالمستقبل ، وتصميمنا على أن هذا الجهل لا علاج له ، هو الشىء الوحيد الذى يعطى الماضى تأثيره الهائل على أفكارنا .. » .

راجى عنايت

أكتوبر ١٩٨٨

الجـــزء الأول

حوَار مَع الصّديق الذكى

المستقبل .. هل هو مدينة فاضلة ؟

قال « أنا مشفق عليك .. حماسك الزائد للمستقبل لا أجد له أى صدى فيما يدور حولنا » .

قلت « لكنى متفائل جداً ، فخلال السنوات القليلة الماضية التى تفرغت فيها للكتابة عن المستقبل ، أشعر بأننى أكتسب أنصارا فى كل مجال وبين مختلف الأجيال . وبعد قليل سيكتشف الجميع أنه لا مجال للتردد بين النظر فى المستقبل أو الانصراف عنه » .

قال « ولكن ، إقرأ ما يكتبه المفكرون والكتاب فى مصر والعالم العربى ، وستجد أن معظمه ينصب على الماضى ، أو على الحاضر من حيث صلته بالماضى .. » .

قلت « هذه سمة من سمات التباطؤ الحضارى الذى تعانى منه مصر ، وغيرها من الدول النامية والمتخلفة . بل إن هذا هو سمة ما كان يحدث فى الدول الصناعية المتطورة إلى عهد قريب . قلة تهتم بالمستقبل ، وأغلبية عظمى غارقة فى فك رموز الماضى ، وتحليل أحداثه وانجازاته فى مختلف ميادين النشاط البشرى دون أن تستفيد من

هذا فى أى تصور للمستقبل. لكن الوضع بدأ يتغير فى الدول الصناعية المتطورة، نتيجة للإحساس بأن المستقبل يندفع بتسارع متزايد ويكاد يطبق على الرءوس. وهكذا أصبحت دراسة المستقبل أكثر المشروعات الثقافية اثارة فى عالم اليوم».

قال «سأكون صادقا معك.. رغم إعجابى بالعالم الذى تنقلنى إليه كتاباتك عن المستقبل، فإننى ما أكاد أتطلع إلى واقعنا الحالى، حتى أشعر بأن العالم الذى تحكى عنه مجرد خيال، أو على أحسن الأحوال مدينة فاضلة تقوم على الخيال الخصب والقصد الطيب».

قلت «المدن الفاضلة التى عرفها تاريخ الفكر البشرى كانت تستند إلى أحلام وطموح، فى مواجهة واقع قاصر مدان. لكن الذى أتحدث عنه نابع من استقراء واقعى لتاريخ التطور البشرى، مع عمليات تحليل مضمون لما يجرى فى الدول الصناعية المتطورة غربا وشرقا، واستخلاص مؤثرات التغير الأساسية فى العالم. إن ما أطرحه ليس أملاً أو حلماً، إنه خلاصة الواقع الذى نمر به. إنه ما يحدث بصرف النظر عما إذا كان خيرًا أم شرًا، أسوأ مما نحن فيه أم أفضل».

* * *

بعد فترة صمت قصيرة قال «لا أعرف، ولكنى أشعر بأن ما تتحدث عنه بعيد جدا عن واقعنا اليومى. قد يكون صالحا لأمريكا

وروسيا وانجلترا واليابان ، لكنه يكاد يبدو منقطع الصلة بنا .. وبالمشاكل المركبة المتشابكة التى نعانى منها .. الديون ، التعليم ، الغلاء ، المساكن ، المواصلات ، إلى آخر هذه القائمة ..» .

قلت «لابد من أن نتفق على حقائق أساسية : بدون معرفة مؤشرات عن المستقبل ، لا يمكن أن نخطط لشىء ، وبدون التخطيط لن نستطيع أن نحل أى مشكلة من هذه المشاكل المركبة المتشابكة التى تحكى عنها . إننا لا نضع مشاكلنا على بساط البحث إلا بعد أن تصبح موضوعا (ملتهبا) ، وبعد أن نصل إلى وضع يفقدنا حرية الاختيار بين البدائل ، ويرغمنا على الالتجاء إلى السلوك الوحيد المتبقى لنا ، وهو عادة ما لا يكون السلوك الأصلح . وبغير التنبؤ العلمى بالمستقبل لن توجد حرية حقيقية فى اتخاذ القرار . إن تشابك هذه المشاكل لم يعد يسمح بالبحث عن حل لأى مشكلة بمعزل عن باقى المشاكل . كما أن رد فعل المجتمع لأى حل ناقص قد يؤدى إلى أوضاع أسوأ ، مثال ذلك : شارع دائم الاختناق بالمرور ، ما الحل؟، توسيع هذا الشارع ، ماذا سيكون رد الفعل الاجتماعى لهذا الحل المباشر؟، انجذاب المزيد من سائقى السيارات إلى هذا الشارع المحسن ، مما يجعله أكثر اختناقا من ذى قبل .. ».

قال «لم تفهمنى .. أنت تتحدث مثلا عن مستقبل التعليم ، وعن شكل المدرسة فى المستقبل الذى يتناقض مع ما كانت عليه لمئات

السنين . ماذا تتصور أن تكون استجابة وزير التعليم لحديثك هذا ، وهو غارق في مشاكل واقعنا التعليمي : هبوط مستوى المتعلم والمعلم ، ارتفاع نسبة الأمية ، النقص في المباني المدرسية ومستلزماتها ، الدروس الخصوصية ، نظام الامتحانات الذي لم يعد يكشف عن المستوى الفعلي للتلميذ ، إلى آخر هذه القائمة من المشاكل الحادة التي لا يخفيها وزير التعليم نفسه ؟ » .

قلت « أولا : أنا لا أتوجه بحديثي إلى وزير التعليم فقط ، ولكني -كما سبق أن قلت أكثر من مرة- أتوجه بالحديث إلى الباحثين والمفكرين والكتاب في مصر والعالم العربي . وثانيا : أنا لا أتصور أن يندفع وزير التعليم في تطبيق التصور المستقبلي للتعليم على واقعنا الحالي ، فأغلب الظن أن يؤدي هذا إلى كارثة ، إذا ما بقيت أوضاع حياتنا الأخرى على حالها .

الذي أدعو إليه - بكل الوضوح - هو أن يتأمل المفكرون والباحثون والكتاب وصانعو القرار الحقائق الآتية :

- العالم يمر بتحولات ثورية غير مسبوقة ، أقوى بكثير من تلك التي شهدها عند التحول من الحضارة الزراعية إلى الحضارة الصناعية .
- المؤشرات التي اتضحت حتى الآن لهذه التحولات ، تفيد في تبين ملامح المجتمع الآتي ، من حيث الطاقة التي يستخدمها ، وطبيعة الانتاج الذي يعتمد عليه ، وشكل العمل والتعليم والادارة الذي

يأخذ به ، وتركيباته الاجتماعية التى تنبع من هذا كله .

- ثورة المعلومات التى تجتاح العالم ، والتسارع الشديد فى تطوير وسائل الاتصال ، أسقطا منطق العزلة والخصوصية عن أى دولة من الدول أو مجتمع من المجتمعات . وكما قلت ، لقد أصبحت مشكلة أى إنسان فى أى مكان هى مشكلة كل إنسان فى كل مكان . وهذا يعنى أن مستقبل أمريكا وروسيا هو مستقبل مصر أيضًا .
- طبيعة التطورات الأساسية التى يجتازها العالم تتيح للدول النامية ، ومن بينها مصر والدول العربية أن تتجاوز إلى حد بعيد هوّة التخلف الحضارى التى فرضتها علينا الحضارة الصناعية .

* * *

قال « وماذا بعد أن يتأملوا ؟.. كيف ننتقل من التأمل إلى الفعل ؟.. كيف نجعل هذا الكلام مفيدا لنا ؟ » .

قلت « بعد أن نتأمل وندرس ، ونتحاور ونتجادل ، ونوسع دائرة الحوار والجدل ، حتى نصل إلى وعى مشترك عريض بما يجب علينا أن نفعله .. حتى نصل إلى مشروع تاريخى ، أو إلى حلم قومى عملى مشترك ، يساعد على تقويم اندفاعنا فى حل مشاكلنا ، وفى سعينا للوصول إلى القرن القادم ، متجاوزين أكبر قدر من هوّة التخلف التى نعانى منها .. » .

قال مقاطعا « انتظر .. لقد أدخلتني في متاهات الوعي المشترك والحلم القومي .. ماذا تعني بذلك ؟ » .

قلت « فليكن هذا هو موضوع جلستنا القادمة » .

المستقبليات : علم وفن ..

المستقبليات عبارة عن خليط فريد من العلم والفن ، من التنظيم الإداري والأخلاقيات ، من الذكاء الإلكتروني والإدراك البشري . وهي تحرص على تجنب السقوط في الخلط والارتباك ، لأنها تتضمن رؤية فريدة للواقع ، بنظرها الدائم إلى الأمام .. زمنيا .

إدوارد كورنيش

في كتاب « دراسات المستقبل »

نتحاور.. أم نتقاذف ؟

قلت للصديق الذكي : « الوعي المشترك والحلم القومي ليسا متاهات ، ولاهما اصطلاحات رومانسية عاطفية خالية من المضمون العملي ، قلت في الحوار السابق إن أول واجب أمام المفكرين المصريين والعرب هو أن يتأملوا الحقائق التي أوردتها حول طبيعة مرحلة التطور البشري التي يمر بها العالم اليوم ، وأن يتحاوروا ، وأن تتفاعل الآراء ووجهات النظر ، وأن تتسع دائرة الحوار لتشمل جمهورا أوسع من ذوي الاهتمام العام ، بهذا نصل في النهاية إلى فهم أساسي مشترك لطبيعة ما يجري حولنا ، هذا الفهم المشترك يصلح ركيزة للتفكير في مشكلاتنا الخاصة ، في مصر وفي الدول العربية ، وفي الدول النامية بشكل عام ... من خلال هذا الفهم سننظر إلى مشكلاتنا بمنظور مختلف عن المنظور التقليدي الذي يلتزم به معظمنا ، وسنتمكن من الوصول إلى بدائل للحلول أكثر تفاؤلا ، من مجموعة هذه الحلول يمكن أن يتشكل حلمنا القومي ، أو مشروعنا التاريخي ، الذي نستوحيه عند التفكير في أي مشكلة من المشكلات ، حتى تجيء

جهودنا متكاملة متسقة ، يساند بعضها بعضا » .

قال : « أنت تقصد نظرية جديدة .... » .

قلت : « لا أظن أن ما نسعى إليه يمكن أن يوصف بأنه نظرية ، تعبير (نظرية) يبدو لى أكثر جمودًا واستاتيكية من أن يصلح لمواجهة الواقع عنيف التغير الذى نعيشه . إن ما نسعى إليه عبارة عن شبكة من القوانين متبادلة التأثير ، دائمة التطور والتحور ، تتغير علاقاتها وفقا لتغير الواقع الفعلى لعالمنا ولظروفنا الخاصة ، والحلم القومى الذى أتكلم عنه ينبع من فهم طبيعة هذه الشبكة ، ويقوم على الأحلام العملية النابعة من هذا الفهم ! » .

* * *

قال مترددا : « أعترف لك بأننى مازلت لا أرتاح لتعبير (الحلم القومى) الذى تتحدث عنه ، أشعر بأنه سيكون قيدا على نمو أفكارنا وتطورها ... هل هو نوع من (المانيفستو) أم هو .... » .

قلت مقاطعا : « دعنا من تعبير الحلم القومى ... المسألة بالتحديد هى أننا نحتاج إلى استراتيجية بعيدة المدى ، نابعة من واقعنا ، على ضوء الأفكار التى طرحتها ... هل لديك تحفظ على هذا ؟» .

قال : « لا ... » .

قلت : « لكننا بالاضافة إلى ذلك نحتاج إلى عنصر هام آخر ،

نحتاج إلى ترجمة هذه الاستراتيجية إلى حلم يتبناه الناس فى كل مكان ، ويتحمسون له .... » .

سأل : « لماذا ؟ » .

أجبت : « لأننا نحتاج إلى عمود فقرى يصلب عودنا ... إلى عصب يشد قوانا ... نحن ننطلق من موقع تحت نقطة الصفر الحضارى ، ونريد أن نعيد بناء كل شىء لنصل إلى القرن القادم فى حالة تضعنا فى مصاف الدول القادرة على مواجهة التطور الحضارى الشامل الذى يسود العالم . فى مثل هذا الموقف نحتاج إلى طاقة غير عادية للتحرك ... نحتاج إلى قفزة استثنائية .... » .

تساءل : « كيف ؟ » .

قلت : « سأضرب لك مثلا بالإنسان ... عندما يواجه الواحد منا موقفا عصيبا ، خوفا شديدا ، أو تأهبا للعراك ، أو حتى استعدادا للفرار ، يطرأ على غدد الإنسان وضع استثنائى . يحدث تنشيط شديد لجانب من الجهاز العصبى ، يطلق عليه اسم الجهاز العصبى السمبتاوى ، مع تدفق الأدرينالين فى الدم بمعدل مرتفع ، فتتسارع ضربات القلب ، ويتأهب الجسم للمجهود الكبير الذى يتصدى له ، فتنقبض الأوعية الدموية ، ويتسع إنسان العين ، ويتوقف الافراز العادى للغدد ، استعدادا للمواجهة القادمة ... ما نتطلبه فى الحلم القومى هو أن يقوم بمثل هذا الدور .... » .

قال : « عظيم ... ولكن كيف يمكن أن نطبق هذا الواقع البيولوجي على حركة الشعب ؟! » .

قلت : « لا أعرف ... ولن أعرف إلا من خلال الحوار مع الآخرين ، ومن خلال اتساع هذا الحوار ليشمل كل الأعمار والطوائف والاتجاهات ... من خلال (مهرجان ديمقراطى) يكون من أعظم الممارسات الديمقراطية التى عرفها شعبنا .... » .

* * *

بعد فترة تأمل طويلة نسبيا ، قال : « لا أريد أن أضعف حماسك ، لكن الواقع الحالى فى مصر لا أظنه يسمح بمثل هذا الحوار ، لا الحزب الحاكم ولا الأحزاب الأخرى ، لا الصحف القومية ولا صحف المعارضة ... لا أحد على الاطلاق مستعد للخروج من التفاصيل الضيقة للواقع ، والمعارك اليومية الصغيرة ، للدخول فى مثل هذا الحوار ... إن الحوار الذى يدور الآن أدواته تبادل الاتهامات ، والتراشق بالسباب ، وطلقات الرصاص أحيانا .... » .

قلت مقاطعا : « وهذا هو بالضبط ما يستوجب الاهتمام الشامل بإقامة الحوار الذى أدعو إليه ، فمن خلال هذا الحوار ستتمكن من تصفية العديد من التناقضات ، ونبدد الكثير من الأوهام !! » .

قال : « هذا مفهوم ... ولكن ما القوة التى ستدفعنا إلى إقامة الحوار الذى تدعو إليه ؟ » .

قلت : « الأمر الواقع ... الزحف المتسارع للأحداث ، حركة التطور الحضارى العالمى التى تندفع بلا توقف . سيدفعنا إليه إحساسنا بأن المناهج والأفكار والخطط التقليدية لم تعد تقدم عائدا ايجابيا ، وأن الأشياء والأسماء بدأت تفقد معناها ... سيدفعنا إليه اقتناعنا بأن البديل هو التخلف والتبعية والفقر ، وربما الانتحار » .

* * *

قال : « لى ملاحظة عامة على ما تقوله ـ بمناسبة الفقر الذى ذكرته ـ أعنى بذلك غياب البعد الاجتماعى فيما تقول ... ماذا عن الفقراء والأغنياء ؟، ماذا عن العدالة الاجتماعية ماذا عن الصراع الدائر بين الكتلة الرأسمالية والكتلة الاشتراكية ؟... » .

قلت : «سؤال هام ، نتفرغ للحديث عنه فى الحوار القادم» .

● « مصدر السلطة الجديد ، ليس هو المال بين أيدى القلة ، لكنه المعلومات فى أيدى الكثرة .. » .

اشتراكية أم رأسمالية ؟

قلت للصديق الذكى : أنا لم أغفل البعد الاجتماعى فى حديثى عن المستقبل . لقد تكلمت عن معنى العمل والبطالة فى مجتمع ما بعد الصناعة ، وتكلمت عن طبيعة الإنتاج ومنطق استخدام الطاقة ، وعن مستقبل السوق التى تعرفها حاليًا ، وهذه كلها أشياء تفرض احتمالات جديدة للإطار الاجتماعى ، لكن دعنا نتفق ـ أولاً ـ على حقيقة أساسية ، سبق أن طرحتها فى حوارنا هذا ، وهى أن صورة المجتمع الآتى ليست مدينة فاضلة يحلم بها إنسان ويسعى إلى أن يحققها على الأرض ، إنها صورة تتشكل ـ فعلاً ـ من واقع مؤشرات التطور الأساسية التى تجتاح عالمنا ..

تصور أننى من العاملين فى الأرصاد الجوية ، وأننى بعد قراءة قياسات الأجهزة وخرائط القمر الصناعى ، قلت إن إعصارا سيمر على منطقة بذاتها ، فى ساعة بعينها ، ماذا يعنى هذا ؟ هل يعنى أننى مع الإعصار أم ضده ؟ هل يعنى أننى حلمت بالإعصار وتمنيته ؟. ما قلته يعنى أن يهتم سكان المنطقة التى أشرت إليها بمواجهة هذا الإعصار ،

وأن يقوموا بإخلاء المنطقة ، أو أن يستعدوا بوسائل الانقاذ والإسعاف . نفس الشيء يطبق على استقراءات مجتمع ما بعد الصناعة الزاحف علينا ، الذى قد يكون خيرا أو شرا ، وواجبنا نحن أن نستعد له ، ونجعله أكثر إنسانية وأكثر تحقيقًا للعدالة الاجتماعية .. واجبنا أن ندرسه جيدًا حتى يمكن أن نستنبط منه أفضل الظروف لحياتنا .

قال : أنت لا تريد أن تجيب إجابة مباشرة .. من الذى ستكون له الغلبة فى مجتمع ما بعد الصناعة : النظام الرأسمالى ، أم النظام الاشتراكى ؟.

قلت : الأهم من هذا أن نعرف من الذى ستكون له الغلبة : أنصار حضارة ما بعد الصناعة ، أم الذين تقوم مصالحهم على الحضارة الصناعية ، والذين سيقاومون التغيير الطبيعى الحادث بكل ما يمتلكون من نفوذ ومن سلطة وربما من ترسانات سلاح ... ويشكل أحد وأخطر مما حدث عند الانتقال من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى .

قال بإصرار : بل أريد أن أعرف مصير الصراع الحالى بين الرأسمالية والاشتراكية .

* * *

قلت : الرأسمالية والاشتراكية نبعا معا من الثورة الصناعية .

ظروف الثورة الصناعية هى التى طرحت هذين الشكلين من أشكال التنظيم الاقتصادى والاجتماعى . الرأسمالية والاشتراكية معا ، قامت أفكارهما وفقا للمبادئ والعقائد العليا التى قام عليها المجتمع الصناعى : النمطية أو التوحيد القياسى ـ المركزية ـ التركيز ـ التخصص الشديد ـ عشق الضخامة ـ وبلوغ النهايات القصوى ـ التزامن . الرأسمالية والاشتراكية هما وجهان لعملة فكرية وعلمية واحدة هى فكر وعلم الحضارة الصناعية . إنهما يتناقضان بشدة ، ولكن فى إطار الأفكار والمعارف التى شاعت خلال الحضارة الصناعية ..

ومع تراجع هذه المبادئ ، وبدء زحف المبادئ الجديدة لحضارة ما بعد الصناعة ، والتى تتناقض مع معظم مبادئ الحضارة الصناعية ، تسقط دعاوى الرأسمالية والاشتراكية معا ، ويقتضى الأمر أن يبحث البشر عن نظرية ـ وفى الأغلب نظريات ـ جديدة لحياتهم ، تقوم على علم وفكر ومبادئ مجتمع ما بعد الصناعة .

قال : الذى أعرفه أن النظريات الاشتراكية والرأسمالية ليست أشياء جامدة وأنها تتطور دائما وفقا لتغير ظروف الحياة . إن الثورة التى يقودها جورباتشوف هذه الأيام هى خير دليل على أن الاشتراكية أقدر على استيعاب مفاهيم أكثر جدة وتطورا ، وأنها قادرة على التعامل مع مجتمع الغد أيضا ..

قلت : إن ما يفعله جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى ، والحيرة التى

يعانيها ريجان ومن حوله فى مواجهة أزمات الاقتصاد والحكم ، ليس لها هوى تفسير واحد ، هو أن الأسس التى قامت عليها نظم الحكم وشرائح المجتمع هنا وهناك تنهار ، وأن قادة العالم سيدركون فى القريب العاجل أنهم مطالبون بإعادة النظر فى كل ما تعودوا عليه أو بالتخلى لمن هم أقدر على هذا .

بعد صمت قصير قال : أشعر بمغالطة فى قولك هذا ، على الأقل بالنسبة للاشتراكية .. ما التناقض بين مبادئ وأسس مجتمع ما بعد الصناعة ، وبين نظرية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والوقوف فى وجه الاستغلال ؟.. لماذا تفترض أنها غير قادرة على التطور والقيام بنفس الدور فى المستقبل ؟!.

* * *

قلت : لأن خامة الحضارة الجديدة تختلف اختلافاً جذرياً عن خامة الحضارة الزراعية وخامة الحضارة الصناعية . كانت الأرض وجهد الفلاح خامة الحضارة الزراعية ، وكان المصنع وجهد العامل خامة الحضارة الصناعية ، أما حضارة ما بعد الصناعة فخامتها الأساسية هى المعلومات والمعرفة . لقد اختلف الاشتراكية مع الرأسمالية حول توزيع عائد الإنتاج المستمد من عنصرى رأس المال والقوة العاملة ، ونحن الآن بصدد مجتمع جديد يعتمد على عنصرين أساسين مختلفين هما المعلومات والمعرفة ،

لقد تحدث كارل ماركس عن نظرية فائض القيمة فى العمل ، ونحن اليوم فى حاجة إلى مفكر عبقرى آخر مثله يحدثنا عن نظرية فائض القيمة فى المعلومات ..!!

قال مقاطعًا : هذا كلام عجيب !.. هل تتصور أن البشر فى مجتمع ما بعد الصناعة سيأكلون معلومات ويرتدون معلومات وينتقلون من مكان إلى آخر فى معلومات ؟!.. هذه الأجهزة الألكترونية مثل الكمبيوتر ألن تحتاج إلى مصانع ، تشكل ما يدخل فى تركيب الكمبيوتر من مواد خام ؟ .. إنتاج هذه المصانع يبيعه بشر ويشتريه بشر بعد أن يدفعوا ثمنًا لذلك ، وهذا يعنى رأس مال وعمالة وإنتاجًا وبيعًا وشراء . على أى أساس سيقوم توزيع عائد هذا الإنتاج بين البشر فى مجتمع ما بعد الصناعة ؟ على أساس يحقق العدالة الاجتماعية ، أم على أساس يزيد الأثرياء ثراء والفقراء فقرا ؟!.

قلت : فلنجعل هذا موضوع حوارنا القادم .. !

● العالم الذى سنواجهه بعد خمس سنوات إلى عشرين سنة قادمة ، يتشكل بالقرارات التى نتخذها اليوم .

نظرية اقتصادية لمجتمع المعلومات

قلت للصديق الذكى : « لا .. لن نأكل معلومات ونسكن فى معلومات .. سنظل نأكل خضروات وفاكهة ولحوما ، وسنظل نسكن فى بيوت ، ونستخدم أجهزة تنتجها المصانع ، عندما أقول إن الحضارة الصناعية تنسحب مفسحة المجال لحضارة ما بعد الصناعة ، فهذا لا يعنى اختفاء الصناعة والمصنوعات من حياتنا ، لكنه يعنى سقوط المبادئ التى قامت عليها الحضارة الصناعية ، والتى صاغت حياتنا على الأرض لمدة أكثر من قرنين . مما يؤكد هذا ، أنه عندما قامت الحضارة الصناعة لم نتوقف عن الزراعة ، لكننا استبعدنا المبادئ والأسس التى قامت عليها الحياة فى المجتمع الزراعى . ستبقى المزروعات والمصنوعات ، لكنها لن تكون الخامة الأساسية للحضارة الزاحفة ، خامة الحضارة الزاحفة هى المعلومات والمعرفة » .

قال : « لقد عرف الإنسان المعلومات والمعارف منذ أن كان يسكن الكهف » .

قلت : « وعرف بعد ذلك الزراعة وأشكالا من المصنوعات ،

لكنى أتحدث بالتحديد عن العنصر الاساسى فى الحضارة ، والذى ستتشكل كل جوانب الحياة على أساسه .. هذا العنصر الأساسى كان الزراعة لمدة عشرة آلاف سنة ، ثم أصبح الصناعة منذ حوالى ثلاثة قرون ، وصار المعلومات منذ منتصف خمسينيات هذا القرن تقريبا » .

* * *

قال محتدا : « أنت تدفعنى دائما إلى متاهات فى الحوار ، تبعد بنا عن القضية الأساسية التى نناقشها ، فحتى إذا كنا فى مجتمع المعلومات ، فإننا سنجد من ينتجون هذه المعلومات ويتعيشون من إنتاجها ، وسنجد المؤسسات التى تشتريها وتدفع لهم ، ثم سنجد جمهورا من المستهلكين يدفع للحصول عليها .. باختصار سنجد بيعا وشراء ومكاسب . وسؤالى محدد : هل يحمل المجتمع الآتى المزيد من الاستغلال للإنسان العامل ، أم أن هناك احتمالات لمزيد من العدالة فى توزيع عائد الإنتاج ؟ » .

قلت : « لا أعرف ! .. قد يحمل إلينا المجتمع القادم ظروفا تشجع على المزيد من الاستغلال ، وقد تتكشف الحياة فيه عن فرص أوسع للعدالة الاجتماعية . على أى حال ، أنا لا أبشر بالمجتمع القادم وأزينه وأجمله .. ما أسعى إليه هو أن نتبين طبيعة هذا المجتمع القادم ، حتى نبذل جهدا واعيا لجعله أكثر عدالة وأقل استغلالا .. لو صبرت قليلا ، لوجدت أننى أسعى إلى توضيح طبيعة المعلومات كأساس جديد

للمجتمع ، وإلى ما يترتب على هذا من تغيير جذرى
من نظريات اقتصادية أو اجتماعية » .

قال مبتسما : « سأصبر إلى حين ... » .

قلت : « عندما تتحدث عن استغلال العامل ،
عادة صورة العامل أمام خط التجميع فى المصنع
القيادة فى الجرار داخل المزرعة ، لقد اختلفت الاشتر
حول طريقة توزيع فائض قيمة العمل الذى يقوم
الذى يحدث حاليا ، هو تناقص مطرد فى عدد هؤ
لمجموع العاملين فى أى دولة ، وفى الدول المتط
كالولايات المتحدة الأمريكية ، يقدر خبراء المستقب
هؤلاء العمال فى الزراعة والصناعة معا ، عند مطلع
حوالى ٨ فى المائة من مجموع العاملين ، بعد ميكنة
نظم التشغيل الذاتى فى المصانع ، والتى تعتمد على
بالكمبيوتر . أما باقى النسبة وهو ٩٢ فى المائة فسينصرف
الخدمات ، لهذا ، لابد من أن ننتبه إلى هذه الحقيقة
الطبقة العاملة ، العامل الذى تحدث عنه آدم
ماركس ، أصبح يشكل أقلية محدودة جدًا فى سوق

قال معارضا : « لكنه مازال عاملا ! » .

* * *

قلت : « عامل مجتمع ما بعد الصناعة يختلف جذريا عن عامل مجتمع الصناعة ، فى عدة أوجه :

هو أولاً عامل عقلى يعتمد على حصيلة تشغيل عقله ، وليس بدنيًا يعتمد على قوة عضلاته ، وهو عامل مبتكر خلاق متفرد ، كلما ازداد تفرده نجح أكثر فى العمل الذى يقوم به ، وهذه الصفات كانت كافية لفصل العامل فى المجتمع الصناعى ، لأنها تعنى عدم انخراطه فى التنظيم الإدارى للمصنع ، وعدم امتثاله للنمطية والتوحيد القياسى والمركزية ، وهذه كلها كانت مزايا فى عامل الحضارة الصناعية ، وعامل الغد قد يمارس عمله فى بيته ، معتمدًا على الكمبيوتر الشخصى ، ووصلة المعلومات التى تفتح له مخازن المعلومات ، وتجعله على اتصال دائم بقيادة العمل الذى يتولاه . هذا العامل سيكون فى أغلب الأحيان مالكًا لأدوات إنتاجه ، عقله ، والكمبيوتر المتصل بمخازن المعلومات ...» .

« لقد اعترضت على قولى إن خامة حضارة الغد هى المعلومات ، بأن الكمبيوتر الذى يعتبر رمزا للمعلومات ، سيحتاج إلى مصانع بلاستيك ومعادن وأسلاك لتصنعه ، وأنت على حق فى هذا ، لكن القيمة الحقيقية لشركة الكمبيوتر ليست الأرض ولا المبنى الذى يقوم فوقها ، ولا الأجهزة التى داخل هذا المبنى ، قيمتها الحقيقية ورأسمالها الفعلى هو قدر المعلومات والمعارف التى تمتلكها وقدرتها على وضع

[illegible]

المعلومات .... » .

« الذى أقوله إننا ـ فى مواجهة هذا الواقع الجديد لمجتمع خامته المعلومات وحرفته الخدمات ـ نحتاج إلى نظريات اقتصادية واجتماعية جديدة ، وأن أعظم النظريات الاشتراكية والرأسمالية التى بين أيدينا اليوم لن تصلح للتطبيق على هذا الواقع الجديد .. إننا بصدد (اقتصاديات المعلومات) التى تختلف عن (اقتصاديات البضائع) . كما أن العلاقات الاجتماعية التى تخلقها شبكات المعلومات الجديدة ، تختلف عن الأنماط الاجتماعية القديمة ـ ألا وهى علاقات الإنتاج ـ الخاصة بالمجتمع الصناعى » .

« المعلومات تختلف عن أى سلعة تعاملنا معها فى المجتمع الزراعى أو الصناعى . أنت تبيع المعلومة لكنها تبقى معك ، وأنت تبيعها نفسها للمئات والآلاف والملايين ، فتتضاعف قيمتها لما يضاف إليها ... إننا أمام خامة لا يمكن أن نستهلكها كما فى خامات الحضارة السابقة ... وهذا يلقى على أكتاف المفكرين فى العالم مسئولية التفكير فى نظريات جديدة لتنظيم حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ، تتضمن أكبر قدر من العدالة والإنسانية » ...

مسلمون .أم أمــــراء؟

كانت الريح عاصفة ، لاسعة فى برودتها ، وكنت ألملم معطفى حول سدى ، وأنا أخرج من نادى هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية ، ساء اليوم التالى للعاصفة الترابية التى عمت البلاد ، وكنت قد انتهيت ن إلقاء محاضرة وإجراء حوار حول المستقبل .

سألنى الصديق الذكى : « هل كنت تتصور أن تجد معظم أعضاء يئة التدريس بجامعة الاسكندرية من الجماعات الإسلامية ؟! » .

قلت : « بداية ، أنا لا أوافق على استخدام هذا التعبير البوليسى ، أفضل أن تقول إنهم من المسلمين المتحمسين أو من الأصوليين ، أو ى تعبير آخر غير تعبير الجماعات الإسلامية .. وأحب أن أذكرك كيف نت تغضب عندما يقول عنك أحد إنك شيوعى ، وكيف كنت تقول ن الشيوعى هو الماركسى المنظم ، والذى يعمل من خلال تنظيم ، إنك بميلك الفكرى إلى بعض المبادئ الاقتصادية والاجتماعية ماركسية يمكن أن توصف بأنك ماركسى أو تقدمى ، ولكن وصفك نك شيوعى هو أشبه ببلاغ إلى جهات الأمن المختصة ... » .

قال مقاطعا : « اعرف ، اعرف .. لكن هل كنت تتصور أن تجد جمهورك على هذه الصورة ، وقد جئت لتحاضر فى ناد جامعى ؟ » .

قلت : « لم لا ؟ أليست غالبية الشعب العظمى من المسلمين ؟.. وإذا كنت تتحدث عن اللحى والمسابح فهذه وسيلة شرعية لتأكيد الانتماء : شرعية دينيًا ومدنيًا ... أعرف أنها وسيلة جديدة على حياتنا المعاصرة ، وخاصة فى مجالات الدراسة الجامعية ، والهيئات العلمية . لكنها ظاهرة صحية ، تكشف عن التكوين الفعلى للتوجهات العقائدية والفكرية فى المجتمع المصرى الراهن .... » .

سأل محتدا : « هل تقول صحية ؟... ظاهرة صحية ؟! » .

قلت مؤكدا : « نعم ، وبالتأكيد صحية ، لأنها تنسجم مع مواصفات مجتمع المستقبل ، مجتمع ما بعد الصناعة ، وقبل أن تندهش أو تنفعل ، اسمح لى أن أشرح هذا ... »

* * *

قلت : « مهما قرأنا وفكرنا واقتنعنا فنحن معرضون دائمًا للوقوع فى أخطاء لاشعورية ، نتيجة للتأثير القوى الذى تلح به العادة على عقولنا .. إذا تعودنا على شيء ، خاصة إذا كان قد تعود عليه الآباء والأجداد ، أصبح تأثير هذه العادة مزدوجا فى الشعور وفى اللاشعور . ومن الأخطاء التى سنقع فيها كثيرا خلال السنوات القادمة ، تلك التى تتصل بما عودتنا عليه الحضارة الصناعية .. ومن بين ما عودتنا عليه

ضرورة أن ننخرط جميعا فى نفس القالب الذى تشيعه الحضارة الصناعية ، وإلا أصبحنا فى عداد المتخلفين المتأخرين ، عملية التوحيد القياسى ، انتقلت من المعامل والمصانع إلى أخص خصوصيات الإنسان ، إذا كانت حلاقة اللحية هى الصورة العصرية للرجل ، فإن إطلاق اللحية لا يمكن أن يؤخذ إلا باعتباره نوعا من الشذوذ .. لقد رسمت الحضارة الصناعية صورة الإنسان المثالى ـ فى نظرها ـ وعممت هذه الصورة على مختلف الشعوب ، وبصرف النظر عن مدى صلاحيتها بالنسبة لهذه الشعوب . ومن الظواهر الأولى التى لفتت النظر إلى بداية انسحاب المبادئ الأساسية للحضارة الصناعية من حياتنا ، ظاهرة التنوع الشديد المتزايد فى الأزياء والعادات الشخصية ، هذا التنوع ، وإن كان قد تم بشكل عصبى فى مرحلة الانتقال التى نعيشها ، هو سمة من سمات الحياة فى المجتمع القادم ، بل إن المصلحة المادية والنجاح الاقتصادى فى مجتمع الغد يعتمدان على هذا التنوع الشديد فى الأفكار وأنماط الحياة والتوجهات ... لهذا قلت إن ظاهرة إطلاق اللحى ظاهرة صحية ، حتى لو شاعت فى معامل البحث العلمى » ..

* * *

قال مستنكرا : « ولماذا تقف بالأمر عند حدود اللحى والمسابح ... أنا أقصد الأفكار .. لقد شعرت بتناقض شديد بين ما يقولونه ، وما يطرحه من رؤية مستقبلية » ..

سألته : « ومن أين جاء شعورك بهذا التناقض ؟ » .

قال : « من أسئلتهم ، وحوارهم ، بعد انتهاء محاضرتك » .

قلت : « أنا لا أعتبر هذا تناقضا ، إنه لا يخرج على حدود التساؤل والرغبة فى الفهم بالنسبة لموضوع جديد نسبيا على معظم الحاضرين . وقد يدهشك أن تعرف أننى واجهت هذا نفسه ، عندما طرحت رؤيتى على جمهور من التقدميين والعلمانيين . التساؤل هنا ضرورى والحوار أمر صحى ومفيد ... التناقض الأساسى يكون بينى وبين المستفيدين من أوضاع الحضارة الصناعية رغم تداعيها ، ويكون بينى وبين فاقدى القدرة على التفكير ، وعبيد الآراء والنظريات والأفكار الجامدة ، من اليمينيين أو اليساريين ، من السلفيين أو التقدميين » .

قال : « وهل تعتقد أن جمهور أعضاء نادى هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية قد استفاد من محاضرتك حول المستقبل ؟ » .

قلت : « ولماذا تستبعد هذا ؟ صاحب الاهتمام العام يستفيد من كل ما يمر به من تجارب ، وهؤلاء مجموعة من الأساتذة العلماء ، يؤمنون بأنهم يستطيعون من خلال تمسكهم بدينهم أن يصلحوا واقع حياتنا .. هذا حقهم ، وهذا فضلهم .. فهم يفضلون غيرهم من أساتذة الجامعة الذين يتفرغون للكسب المادى على حساب أى شىء ، ويفضلون حتى أولئك الذين هم (فى حالهم) ، لا تشغلهم هموم بلدهم أو عالمهم ، لقد عرضت عليهم مؤشرات التحول التى تسود

العالم ، والمعالم التى يمكن أن نستخلصها للحياة التى ستفرض نفسها على سكان الكرة الأرضية ، هذا الفهم يعتبر ضروريا لكل أصحاب الاهتمام العام ، لابد من أن يدخلوه فى اعتبارهم عند تصديهم لترتيب شئون حياتهم الخاصة والعامة .... » .

* * *

لم يبد على الصديق الذكى أنه اقتنع بكلماتى ، فقلت له : « لن نستطيع أن نفعل شيئا إيجابيا فى مصر إلا إذا اتفقنا جميعا على حد أدنى نجتمع حوله ... وجوهر هذا الحد الأدنى هو فهمنا لطبيعة التطور الذى يسود العالم ... وأشعر بأن واجبى هو أن أشيع هذا الفهم على أوسع نطاق ... ونحن أحرار بعد ذلك فى أن نتطور أو نتخلف » .

التغيير .. وتوقع التحولات

إن الإسلام دين متفتح يترك للفرد مبادرة كبرى وحرية فى التكييف والتغيير ، وتوقع التحولات . فلو أن الرسول عليه الصلاة والسلام وصحابته لم يتوقعوا المستقبلية فى فجر الإسلام ، ما كان هناك اليوم مليار من المسلمين .

الكاتب المغربى المهدى المنجرة

فى دراسته « المغرب الكبير سنة ٢٠٠٠ »

ديناميكية الحل الإسلامي

قال الصديق الذكي « هل تعني أن هناك نقط التقاء أساسية بين الحل الإسلامي ، والحل المستقبلي الذي تطرحه ؟» .

قلت « بداية – وللمرة لا أدري كم ؟ – أنا لا أطرح حلولا مستقبلية ، بل تصورات للمستقبل من واقع مؤشرات ، مستمدة من استقراء الماضي والحاضر . ثم إنني لا أتصور وجود مفهوم واحد مستقر لما تسمية الحل الإسلامي ، ومع ذلك فأنا أطرح تصوري للمستقبل حتى يستفيد منه الجميع ، أصحاب الحل الإسلامي ، والحل المسيحي ، والحل اليهودي ، والحل البوذي إذا وجد . إن الذي أطرحه ليس حلما أسعى إلى تحقيقه فأتناقض مع أصحاب الأحلام الأخرى . فالمستقبل الذي أرسم خطوطه العامة ، وأرجح تحققه ، لن يتحقق بكفاحي أو بكفاح حزب أشكله ، بل سيتحقق بذاته ، وواجب كل شعب أو جماعة أو طائفة أن تتأمل هذا الذي سيحدث ، لترى أين تقع مصالحها ، وكيف تتشكل حلولها بحيث تستفيد من الأوضاع الآتية ولا تتناقض معها .. » .

قال « أنا لا يهمنى الجل البودى .. المطروح على أرض الواقع المصرى هو الحل الإسلامى ، وأنت تفترض أنه حل ديناميكى متحرك ، يمكن أن يتكيف مع الظروف الحضارية المتباينة » .

قلت « لست مؤهلا ـ بحكم دراستى وقراءاتى ـ للحديث عما تسميه الحل الإسلامى . وإذا أردت أن تناقش هذا ، فعليك بالتوجه إلى أصحاب هذه المعرفة . الشيء الذى أعرفه يقينا : أن العقائد غير السماوية كالبوذية والكنفوشيوسية والهندوسية ، والعقائد السماوية كاليهودية والمسيحية والإسلام ، نشأت وشاعت كلها خلال عصر الزراعة . وأنه مع اختلاف العقائد ، وتباين الثقافات ، وتباعد المواقع الجغرافية ، فقد مضت حياة البشر على سطح الأرض خاضعة لنفس المواصفات الرئيسية لعصر الزراعة : تركيب الأسرة ووظائفها ، طبيعة الإنتاج والاستهلاك والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، أسلوب التعليم والعلاج ورعاية المسنين ، نوع الطاقة المستمد من الطبيعة . وعندما انتهى عصر الزراعة منذ ثلاثة قرون ، ودخلنا عصر الصناعة ، مضت حياة البشر على سطح الأرض ـ مع تباين العقائد والاتجاهات والأيديولوجيات ـ وفق المواصفات الرئيسية لعصر الصناعة ، وانسحب هذا على البوذى والهندوسى كما انسحب على اليهودى ، والمسيحى ، والمسلم » .

* * *

قال « لا أشعر بأن الانتقال من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة قد أثر على أي عقيدة من هذه العقائد .. » .

قلت « ومن الذي قال إن هذه العقائد قد مُست من قريب أو بعيد ؟. المواصفات الرئيسية لعصر الصناعة مست حياة البشر في كل مكان ، حتى في الدول التي لم تنشأ فيها صناعات قوية ، لقد استطاعت الدول الصناعية الكبرى أن تفرض نمط حياتها على الدول غير الصناعية التي استعمرتها ، أو التي أخضعتها لنفوذها . وكان هذا مفيدا للحياة الصناعية ، لأنه يشيع النمطية والتوحيد القياسي الذي لا غنى عنه لازدهار الحياة الصناعية . لقد انسحب هذا على اليهود كما انسحب على المسيحيين والمسلمين » .

قال « الذي يهمني معرفة كيف انسحب هذا على المسلمين ؟ » .

قلت « الأسرة المسلمة في العصر الزراعي كانت وحدة حياة كاملة ، كانت تضم الأبناء والاخوة والأخوات والأزواج والزوجات ، وأبناء العم والخال ، كانت تضم الأجداد وأحفاد الأحفاد . كل هؤلاء كانوا يجتمعون في مكان واحد ، يقومون بكل العمليات الانتاجية ، وكافة الخدمات الضرورية كالتعليم والعلاج . ونحن مازلنا نجد آثارا ضعيفة لهذا التكوين الأسرى في ريفنا حتى الآن . لكن ما إن حل العصر الصناعي حتى فرض شكلا جديدا للأسرة يتفق مع مصالحه واحتياجاته ، فجعل الأسرة وحدة صغيرة محدودة ، أب وأم وثلاثة

ولاد تقريبا ، وسحبت من الاسرة مختلف المهام التى كانت تقوم بها ، أوكل أمر التعليم إلى مدرسة جرى تنظيمها بالطريقة التى تمد المصانع العمل . والمكاتب بالموظفين الكتابيين ، وأوكل أمر العلاج إلى لمستشفيات ، وأمور رعاية الكبار إلى الملاجئ وبيوت العجزة . إلى آخر ذلك . هذه هى صورة الأسرة المسلمة ما بين عصر الزراعة وعصر لصناعة . فى مصر وفى غيرها من البلاد ، وبالنسبة لاتباع أى عقيدة ن العقائد .. » .

* * *

قال « هذا عن الأسرة ... » .

قلت « وقس على ذلك .. أسلوب العمل وطبيعته ، العلاقة بين لعامل وصاحب العمل ، الدولة ونظام الحكم ، نوع الطاقة لمستخدم ، أساليب التعليم وأهدافه .. حتى الملابس التى نرتديها . لمسلم خلال عصر الزراعة كان يرتدى الجلباب ، وعندما حل عصر لصناعة أصبح يرتدى البذلة ، السترة والسروال وربطة العنق ، شأنه فى ذلك شأن المسيحى واليهودى وباقى أفراد الجنس البشرى . وكان عصر الصناعة قاسيا فى إلزامه الجميع ، مهما اختلفت هوياتهم أو عقائدهم ، بالانخراط فى القالب الذى تتفق معه مصلحته » .

سأل الصديق الذكى « وهل يتغير هذا فى عصر ما بعد الصناعة لذى تتحدث عنه ؟ » .

قلت « طبعا .. لأن مبادئ ما بعد الصناعة تتناقض فى معظمها مع المبادئ التى قامت عليها الحياة فى المجتمع الصناعى » .

قال « تتناقض إلى الأفضل أم إلى الأسوأ ؟ ».

قلت « هذه ليست قضيتى ، فأنا لا أبشر بمدينة فاضلة . لكن الذى أحب أن يعرفه أصحاب العقائد الدينية أو غير الدينية الأكثرية منهم والأقلية ، أن طبيعة المجتمع القادم لا ترغم بشرا على تغيير عقيدته وهويته من أجل أن يحظى بلقب متحضر ، كما كان يحدث فى مجتمع الصناعة . المجتمع القادم يزداد ثراء وقوة ، بقدر تنوع عقائده ومشارب أفراده ، ولكنه فى نفس الوقت لن يسمح لاتباع أى عقيدة بأن يفرضوا عقيدتهم على غيرهم من اتباع العقائد الأخرى .. »

العامل المسلم .. بين الحاضر والآتي

سأل الصديق « الذكي » : تقول إن المسلم وغيره من أصحاب العقائد السماوية وغير السماوية ، سيجدون فرصة التعبير عن أنفسهم بشكل أكثر حرية نتيجة لطبيعة مجتمع ما بعد الصناعة ، ثم تقول إن المجتمع القادم لن يسمح لأتباع أي عقيدة بأن يفرضوا عقيدتهم على غيرهم .. أليس هذا من قبيل الأحلام المثالية ؟! .. ثم ما الذى سيوجب حدوث ذلك ؟!!.

قلت : ذكرت من قبل أن ما أطرحه ليس أحلاما أتمنى تحقيقها ، كما أنه لا يتصف بالمثالية أبدا .. إننى أطرح رؤية لما سيحدث فى المستقبل القريب والبعيد ، وهو سيحدث ليس لأنه خير أم شر ، بل سيحدث لأنه يتفق مع طبيعة التطور العلمى والتكنولوجى ، وما يترتب على ذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وثقافية . عندما أقول إن أصحاب العقائد السماوية وغير السماوية سيجدون فرصة أوسع للتعبير عن أنفسهم فى عصر ما بعد الصناعة ، فرجع ذلك إلى أن عصر ما بعد الصناعة لا يزدهر ولا تروج مصالحه المادية إلا إذا شعر الناس

بأنهم أحرار فى أن يعتقدوا وأن يعبروا عن أنفسهم دون قهر أو إرغام !! » .

قال « بصراحة .. لا أفهم هذا الذى تقوله » .

* * *

قلت : من أهم مبادئ عصر الصناعة مبدأ النمطية والتوحيد القياسى . كلما كانت الأشياء نمطية وخاضعة لمواصفات موحدة ، سار العمل بشكل أفضل ، وكلما تحقق المزيد من الأرباح والمكاسب . انسحب هذا على الآلات التى أصبحت نمطية ، وأصبحت قطع غيارها نمطية ، بحيث تستطيع أن تطلب القطعة برقمها ورمزها ، فتحصل عليها وتضعها فى مكان القطعة الفاسدة ، لتواصل الآلة عملها على خير وجه . لم يقتصر هذا على الآلة ، بل انسحب على كل شىء فى الحياة عبر عصر الصناعة . المدرسة نمطية ، تستطيع أن تستبدل الناظر بناظر ، أو المدرس بمدرس أو التلميذ بتلميذ ، دون أن يتوقف سير العمل فيها . والمستشفى نمطية ، يمكن أن تستبدل طبيبًا بطبيب ، أو سريرًا بسرير ، أو ممرضًا بممرض ، دون أى تعثر .. كذلك المطعم نمطى ، الملجأ نمطى ، والنادى نمطى ، والمسرح نمطى . وقد انسحب هذا على الإنسان أيضًا ، رغم أنه يتناقض مع طبيعته . انسحب عليه فى تنشئته وفى تعليمه وفى ملبسه وعاداته الاجتماعية . وكان عصر الصناعة يعتبر الإنسان الذى يحيد عن هذا النمط شاذًا ناشزًا مرفوضًا ، أو على

أحسن الظروف متخلفًا . كان التقدم والتحضر يعني الالتزام بهذا النمط في عاداتك وأفكارك وعقائدك . ورغم المكاسب التي حققها مبدأ النمطية من النواحي العملية والاقتصادية ، فإنه تسبب في تخريب حياة الكثير من البشر ، الذين ظلوا يعانون من الصراع بين رغبتهم في الالتزام الصادق بما يشعرون ويؤمنون به ، وبين ما يفرضه عليهم المجتمع الصناعي .. » .

قال الصديق الذكي : « وهذا بالضبط هو الذي يجرى الآن ، لم يتغير منه شيء » .

قلت : « بل تغير إلى النقيض ، ويمكنك أن تلمس تزايد معدلات هذا التغيير في عقر دار أعظم الدول الصناعية تطورا .. في أمريكا وروسيا . منذ أكثر من عقدين بدأت حركة تمرد واسعة ضد النمطية بين أفراد الشعبين . تكونت الجماعات الصغيرة التي تدعو إلى أفكار وممارسات وعقائد ، غير تلك الأفكار والممارسات والعقائد التي باركتها الدولة ، والتزم بها الشعب طويلا .. » ..

قال مقاطعا : « على مدى التاريخ كان هناك الذين يتمسكون بأفكار وعقائد خاصة غير التي تشيع في مجتمعاتهم » .

* * *

قلت : هذا صحيح ، لكن هذا الأمر أخذ وضعا آخر خلال عصر الصناعة . فالذين كانوا يخرجون عن العقائد الشائعة خلال عصر الصناعة ، كانوا يخرجون — بوعي أو بغير وعي — عن أحد أهم مبادئ

عصر الصناعة ، وهو النمطية . وكان المجتمع الصناعى ، تحت شعارات مختلفة ، يجد السبيل إلى مقاومة مثل هذا الخروج عن الشائع النمطى ، وينجح دائمًا فى جعله محدود الأثر ، أما الآن فقد بدأت مبادئ عصر الصناعة تتداعى ، لأنها لم تعد ضرورية أو مربحة ، أو لأنها لم تعد تتفق مع مصلحة الحياة فى مجتمع ما بعد الصناعة » .

« عامل الأمس كان يفيد المجتمع والمصنع الذى يعمل فيه ، إذا ما التزم بالنمطية وبالتزامن الدقيق ، وبالتخصص الذى سبق تحديده له . لم يكن مطلوبا من عامل الأمس أن يفكر أو أن يستخدم عقله ، كان يكفى أن تقوم عضلاته بالعمل الروبتنى الموكل إليه . والآن ، تكفل نظام التسيير الذاتى فى المصانع بهذه المهام ، اعتمادا على الادارة لرقمية الالكترونية . وظهرت الحاجة إلى عامل جديد ، يتعامل مع أشكال جديدة من العمل ، تحتاج إلى مهارات مختلفة جدا عن المهارات التى عرفها وأجادها العمال سابقا . ينجح العامل الجديد فى عمله كلما كان أكثر قدرة على تشغيل عقله ، وعلى الابتكار فى عمله . لقد أدرك صاحب العمل الجديد أو مديره ، أن مصلحة العمل المادية تكون فى الاعتماد على عامل يشعر بحريته وبتميزه ، ولا يلتزم بالنمطية فى عمله أو تفكيره أو ساعات وجوده . صناعات وأعمال عصر ما بعد الصناعة تشجع العامل على الاعتزاز بذاتيته والتمسك بفرديته : سواء فى الأفكار أو العادات أو العقائد . العامل المسلم الذى يشعر بأن مجال

عمله لا يفرض عليه ما يتناقض مع عقيدته ، بل ويشجعه على التمسك بهذه العقيدة ، هذا العامل سيكون أكثر إنتاجا فى عصر ما بعد الصناعة ، وسيكون أكثر فائدة لجهة العمل أو صاحبه . ونفس الأمر ينسحب على العامل المسيحى والعامل البوذى .. » .

* * *

سأل الصديق الذكى : وكيف سيمنع المجتمع القادم أتباع أى عقيدة من أن يفرضوا عقيدتهم على أصحاب العقائد الأخرى ، وتاريخ البشر عبارة عن سلسلة من مثل هذه المحاولات ؟ » .

قلت : لو تأملت بمزيد من التركيز ، لاكتشفت أن سلسلة فرض العقيدة على أصحاب العقائد الأخرى كان فى معظمه فرض مصالح على مصالح . ومع ذلك ، ما كان جائزًا فى عصر الزراعة أو عصر الصناعة ، ولا يجوز فى عصر ما بعد الصناعة ، ليس لأن البشر فى عصر ما بعد الصناعة أكرم خلقًا أو أكثر إنسانية ولكن لأن طبيعة العمل والإنتاج فى مجتمع ما بعد الصناعة لا تحتمل الاعتماد على العامل المقهور أو المغلوب على أمره ، ماديًا أو عرقيًا أو عقائديًا . وهذا ما سبق أن شرحته . أضف إلى ذلك أن فرض العقيدة قد يتفق مع المركزية الممعنة التى عرفها المجتمع الصناعى ، لكنه يتناقض بشدة مع لا مركزية عصر ما بعد الصناعة ، كما لا يتفق مع التنظيمات الشبكية التى ستحل محل هرم الهيكل التنظيمى .

هو قد يتفق مع التمثيل النيابى ، شبه الديمقراطى ، الذى شاع فى العصر الصناعى ، لكنه يتناقض مع ديمقراطية المشاركة التى تسعى إلى نقل الكثير من مسئوليات اتخاذ القرار ، من قمة هرم السلطة إلى قاعدته ، والتى ستكون سمة المجتمع القادم ..!! » .

● العرب والمسلمون هنا مشغولون بالنظر إلى (الماضى) ، منكفئون على أحداثه وقضاياه ... مذهولون بذلك كله عن حاضرهم ، وعاجزون بسببه عن التوجه بالفكر والحس والحركة ـ إلى مستقبلهم .. أمم تتسابق (بالفعل والحركة والإبداع) إلى مواقع القيادة واحتكار التأثير .. والعرب والمسلمون مشغولون باللفظ الأنيق والكلمة الرشيقة البليغة .. وشعارات تصف أمورا لم تكن ، أو تلخص برامج للعمل والاصلاح لن تكون » .

د . أحمد كمال أبو المجد

(من كتاب : حوار لا مواجهة ـ دار الشروق)

من كبير العيلة إلى إيران جيت

قال الصديق الذكى مندفعا : « لحظة .. لحظة من فضلك . لقد أغرقتنى فى طوفان من الاصطلاحات ، مثل التنظيمات الشبكية ، وديمقراطية المشاركة . أحب أن أفهم بالتحديد ما تعنيه بكل مصطلح من هذه المصطلحات المستحدثة . وقبل أن أنسى : فى حوارك السابق قلت عن التمثيل النيابى إنه شبه ديمقراطى ، فهل كنت تشير بذلك إلى التمثيل النيابى عندنا فى مصر؟ » .

قلت : « لا . كنت أشير إلى نظم فى التمثيل النيابى أكثر نضجا واكتمالا من نظامنا فى مصر ، كالنظام النيابى فى انجلترا مثلا ... » .

قال مقاطعا : « عجيب ! .. هل يصف أحد النظام النيابى فى أعرق دولة ديمقراطية بأنه ناقص أو غير صالح ؟ .. » .

قلت « لم يكن ناقصا من قبل ، لكنه أصبح الآن كذلك نتيجة لتغير الظروف التى يمر بها العالم ، ولكى نفهم مقتضيات اليوم والغد لابد من أن نتأمل تاريخ الممارسة الديمقراطية فى العالم . الذى لاشك فيه أن عصر الزراعة لم يكن يعرف الممارسة الديمقراطية ولم يكن يميل

إليها . وبشكل أكثر تحديداً ، لم تكن الحياة الزراعية فى ازدهارها تحتاج من صاحب سلطة اتخاذ القرار إلى أن يدخل إلى دائرة هذه السلطة أشخاصا من العاملين المنتجين .. كان (كبير العائلة) صاحب سلطات نهائية فى كل ما يتصل بمصير أفراد الوحدة الإنتاجية التى هى عائلته . وغاية ماكانت تطمح إليه التجمعات الكبيرة نسبيًا فى عصر الزراعة هو الشورى . أن يقول الملك للوزير : دبرلى يا وزير . فيرد الوزير قائلاً : التدابير لله يا ملك . لهذا ، عندما كان السادات يردد شعارات (كبير العيلة) و (أخلاق القرية) و(العيب) و .. . عندما كان يفعل هذا ، كان يحاول أن يرجع عجلة التاريخ فى مصر إلى الوراء . يحاول استعادة قيم المجتمع الزراعى . فى مجتمع تخطى ذلك . ووضع قدمه على أوائل طريق المجتمع الصناعى . فيا قبل قيام الثورة . وفى أيام جمال عبد الناصر الذى حاول أن يدخل مصر إلى صميم عصر الصناعة . وأن يقيم الحياة فيها على المبادئ الأساسية للحضارة الصناعية فى الوقت الذى بدأت فيه هذه المبادئ اهتزازها وتهاويها فى الدول الصناعية الكبرى . وفى رأيى . أن هذا ــ وليس غيره ــ هو الذى شكل المحنةالكبرى لعبد الناصر .. » .

قاطعنى الصديق الذكى قائلا : « تقول إن الصناعة كانت المحنة الكبرى لعبد الناصر؟!! » .

قلت « أعتذر عن استطرادى هذا . وأعد أن أفرد حوارا خاصا

لهذه النقطة ، ولكن دعنا الآن نعد إلى حديثنا عن تاريخ تطور الممارسة الديمقراطية عبر الحضارات العالمية » .

* * *

قلت : « كان ذلك هو الحال طوال عشرة آلاف سنة هي عمر عصر الزراعة فى العالم ، وعندما بدأ عصر الصناعة منذ ثلاثة قرون . تغيرت الأوضاع . فمع التطور التكنولوجى ، والوصول إلى الإنتاج على نطاق واسع ، الذى استتبع التوزيع على نطاق واسع ، نشأت هوّة واسعة بين الإنتاج والتوزيع ، وظهرت الحاجة إلى كيان يسد فراغ الهوّة ، فنشأت السوق بكل ما تمخضت عنه من مؤسسات كالبنوك والبورصات والبنوك المركزية والحكومات . أصبحت الحياة أشد تنوعا وتعقيدا ، وأصبح من الصعب على صاحب سلطة اتخاذ القرار أن يمسك بيده كل الخيوط ، كما كان يحدث فى ظل المجتمع الاقطاعى ، وهكذا دخلت إلى نطاق مؤسسة اتخاذ القرار أعداد جديدة كبيرة نسبيا من البشر ، صنعت العمود الفقرى لما نسميه الطبقة المتوسطة » .

سأل الصديق الذكى : « وما علاقة هذا بديمقراطية التمثيل النيابى ؟ » .

قلت : « التمثيل النيابى هو الشكل الذى اختاره المجتمع الصناعى لتحقيق المزيد من المشاركة فى اتخاذ القرار . ويعتبر ـ قياسا على ما كان سائدا فى عصر الزراعة ـ طفرة ديمقراطية لاشك فى قيمتها . وأحب هنا

أن ألفت النظر إلى حقيقة لن أمل تكرارها ، وهى أن تحقق ديمقراطية التمثيل النيابى لم يكن لأن قادة المجتمع الصناعى كانوا أكثر إيثاراً وإنسانية من قادة المجتمع الزراعى ، لكنها تحققت نتيجة للتفاعل المتبادل بين عاملين : أولا ، رغبة الجماهير الدائمة والتاريخية فى أن يكون لها رأى فيما يتخذ من قرارات تتصل بمصيرها ، رغبة دائمة وحلم قديم لم تكن ظروف المجتمع الزراعى تسمح بتحقيقه . وثانيًا ، أن مشاركة المزيد من البشر فى سلطة اتخاذ القرار أصبحت ضرورة اقتصادية فى المجتمع الصناعى . من تفاعل الحلم مع الاحتياج الاقتصادى ولدت ديمقراطية التمثيل النيابى .. » .

* * *

سأل « ولماذا تصف ديمقراطية التمثيل النيابى ـ ذلك الحلم القديم ـ بأنها ناقصة ؟ » .

قلت : « لأنها ناقصة فعلا .. كانت انتصارا عظيما للإنسان خلال ازدهار الحضارة الصناعية وأصبحت قاصرة وناقصة بعد أن تبدلت الظروف الموضوعية التى أوجدتها ، أعنى بذلك مبادئ واحتياجات المجتمع الصناعى . وإذا كانت تطلعات البشر الديمقراطية فى أواخر عصر الزراعة لم تتحقق إلا بتبدل الظروف الموضوعية . وتشكل المجتمع الصناعى . فإن عدم رضا البشر عن ديمقراطية التمثيل النيابى لن تتحول إلى تطور ديمقراطى إلا عندما تكتمل التحولات الحضارية التى تنقلنا

إلى عصر ما بعد الصناعة ، فيصبح هذا التطور احتياجا اقتصاديا للمجتمع الجديد .. » .

قال مقاطعا : « مرة ثانية أسألك : هل تقصد التجربة المصرية عندما تتحدث عن عدم الرضا عن ديمقراطية التمثيل النيابي »؟ .

أجبت « ومرة ثانية أجيب بأنه مع كل قصور التجربة الديمقراطية المصرية الحالية ، فإنى أعنى الديمقراطيات الكبرى . مثل ديمقراطية الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تباهي بها الدول الأخرى ، وترى أن عدم تقليدها يعتبر تخلفا وبعدا عن الحضارة ، لقد تبين للرأى العام الأمريكى أن النائب يتحول بعد انتخابه إلى حلقة من حلقات النخبة الحاكمة بل إن النخبة الحاكمة تستطيع أن تفعل كل ما يرضيها ، ضاربة عرض الحائط بكل أشكال التمثيل النيابى . وما ينكشف عادة هو الجانب القليل من هذا ، كما حدث فى فضيحة إيران جيت » .

قال : « وأنت تتصور أن حالة عدم الرضا هذه ستقود إلى شيوع شكل آخر للممارسة الديمقراطية ؟ » .

قلت : عدم الرضا فى تفاعله مع الاحتياج الاقتصادى .. وليكن هذا موضوع حوارنا التالى » .

ستر أخطاء الحاكم

قلت للصديق الذكى « إن عدم رضا الناس عن واقع ديمقراطية النظام النيابى ، لا يمكن أن يقود إلى تغييرات جذرية فى شكل الممارسات الديمقراطية . فكما قلت من قبل ، لكى تحدث التغيرات الاجتماعية ، لابد من تفاعل متبادل بين القيم الجديدة والاحتياجات الاقتصادية للمرحلة . ولأن برلمانات العصر الصناعى كانت تلبى احتياجاته تماما ، وتسبغ عليه شكلا ديمقراطيا ، فلم يكن هنالك ما يستدعى البحث عن شكل جديد للممارسة الديمقراطية ! » .

سأل : « وما الذى طرأ على حياتنا مما يستوجب إعادة النظر فى نظام المجالس النيابية ؟ » .

قلت : « فشل هذا النظام النيابى ، النابع من فشل المسئول عن اتخاذ القرارات فى المجتمع ، سواء كان صاحب مسئولية اتخاذ القرار هو رئيس الجمهورية ، أو مجلس وزراء ، أو جماعات ضغط ، أو احتكارات .. سواء كان هذا أو ذاك ، فإن نسبة الفشل فى اتخاذ القرارات السليمة هذه الأيام تتصاعد باستمرار . وأمثلة ذلك نراها فى

البلاد الرأسمالية والبلاد الاشتراكية ، وحتى فى البلاد النامية .. والسبب الأساسى فى هذا هو أن هرم السلطة البيروقراطى القديم الذى كان يحكم تسلسل الرئاسات ، والذى كان يعمل بكفاءة خلال عصر الصناعة ، ويساعد المخطط على وضع خطته ، ويتيح لصاحب القرار أن يختار قراره فى الوقت المناسب ، هذا الهرم البيروقراطى يبدى عجزا متزايدا عن القيام بمهمته .. » .

سأل الصديق الذكى : « والسبب ؟ .. » .

قلت : « حقيقة أساسية من حقائق هذا العصر ، انفجار فى تدفق المعلومات ، يخلق تنوعا فى توجهات الأفراد ، يؤدى بدوره إلى المزيد من المعلومات . مع تنوع دائم فى تكنولوجيا التعامل مع المعلومات يغذى هذه الحلقة المفرغة من تزايد المعلومات وتضاعف التنوع » .

* * *

قال الصديق الذكى ضاحكا : « لا أفهم .. أخشى أن تصفنى المرة القادمة بالصديق الغبى ! » .

قلت : « لك كل الحق فى التساؤل ، فما علاقة فشل رئيس جمهورية أو فشل رئيس وزارة فى اتخاذ قرار بثورة المعلومات وأجهزة الكمبيوتر ؟ .. لقد قلت من قبل أن سمة رئيسية من سمات عصر الصناعة هى النمطية والتوحيد القياسى والحد من التنوع بقدر الامكان . والحاجات التكنولوجية والاقتصادية لعصر الصناعة كانت تميل دائما

سر أخطاء الحاكم

قلت للصديق الذكي « إن عدم رضا الناس عن واقع ديمقراطية النظام النيابي ، لا يمكن أن يقود إلى تغييرات جذرية فى شكل الممارسات الديمقراطية . فكما قلت من قبل ، لكى تحدث التغيرات الاجتماعية ، لابد من تفاعل متبادل بين القيم الجديدة والاحتياجات الاقتصادية للمرحلة . ولأن برلمانات العصر الصناعى كانت تلبى احتياجاته تماما ، وتسبغ عليه شكلا ديمقراطيا ، فلم يكن هنالك ما يستدعى البحث عن شكل جديد للممارسة الديمقراطية ! » .

سأل : « وما الذى طرأ على حياتنا مما يستوجب إعادة النظر فى نظام المجالس النيابية ؟ » .

قلت : « فشل هذا النظام النيابى ، النابع من فشل المسئول عن اتخاذ القرارات فى المجتمع ، سواء كان صاحب مسئولية اتخاذ القرار هو رئيس الجمهورية ، أو مجلس وزراء ، أو جماعات ضغط ، أو احتكارات .. سواء كان هذا أو ذاك ، فإن نسبة الفشل فى اتخاذ القرارات السليمة هذه الأيام تتصاعد باستمرار . وأمثلة ذلك تراها فى

البلاد الرأسمالية والبلاد الاشتراكية ، وحتى فى البلاد النامية .. والسبب الأساسى فى هذا هو أن هرم السلطة البيروقراطى القديم الذى كان يحكم تسلسل الرئاسات ، والذى كان يعمل بكفاءة خلال عصر الصناعة ، ويساعد المخطط على وضع خطته ، ويتيح لصاحب القرار أن يختار قراره فى الوقت المناسب ، هذا الهرم البيروقراطى يبدى عجزا متزايدا عن القيام بمهمته .. » .

سأل الصديق الذكى : « والسبب ؟ .. ».

قلت : « حقيقة أساسية من حقائق هذا العصر ، انفجار فى تدفق المعلومات ، يخلق تنوعا فى توجهات الأفراد ، يؤدى بدوره إلى المزيد من المعلومات . مع تنوع دائم فى تكنولوجيا التعامل مع المعلومات يغذى هذه الحلقة المفرغة من تزايد المعلومات وتضاعف التنوع » .

* * *

قال الصديق الذكى ضاحكا : « لا أفهم .. أخشى أن تصفنى المرة القادمة بالصديق الغبى ! » .

قلت : « لك كل الحق فى التساؤل ، فما علاقة فشل رئيس جمهورية أو فشل رئيس وزارة فى اتخاذ قرار بثورة المعلومات وأجهزة الكمبيوتر ؟ .. لقد قلت من قبل أن سمة رئيسية من سمات عصر الصناعة هى النمطية والتوحيد القياسى والحد من التنوع بقدر الامكان . والحاجات التكنولوجية والاقتصادية لعصر الصناعة كانت تميل دائما

إلى هذا النوع من (القولبة) ، أو وضع كل الأشياء في قالب واحد . ولأن الإنتاج الموحد النمطي يكون أسهل وأرخص في الإنتاج ويحقق ربحا أعلى ، انتقلت هذه الحقيقة من الإنتاج الصناعي إلى المؤسسات الاجتماعية إلى الأفراد أنفسهم . لذلك ، كان بامكان المخطط المركزي الذي يجلس عند قمة الهرم أن يتوقع أوضاع وردود أفعال البشر عند قاعدة الهرم ، بدراسة أي عينة عشوائية من هؤلاء البشر . كان بإمكانه أن يضع خطته وهو مطمئن لسلامتها ، اليوم وغدا وبعد غد . ومن هنا ، كان بامكان المسئول عن اتخاذ القرار أن يسترشد بالخطة في إعطاء القرار السليم . أما الآن ، ومع فيضان التنوع والتميز ، لم يعد من السهل التعميم عند اتخاذ القرار ، ولم يعد من السهل أن يتنبأ صاحب القرار بما يجرى في القاعدة .

وهذا هو سر الحيرة التي يبديها حكام اليوم ، وسر الأخطاء الفادحة التي يقع فيها الحكام الأذكياء ، الذين لا يقلون ذكاء عمن نجحوا من حكام عصر الصناعة .. » .

قال الصديق الذكي مومئا برأسه : « معقول .. » .

قلت : « أضف إلى هذا ، أن ما يتسم به تدفق المعلومات من تسارع ، وما يترتب عليه من سرعة التغيرات والتنوعات في القاعدة ، يجعل الوصول إلى القرار السليم في الوقت القصير المتاح أمرا شاقا للغاية .. » .

سأل : « والحل .. » .

* * *

قلت : « الحل ، هو الهبوط بأكبر قدر من مسئولية اتخاذ القرار ، من القمة إلى المستويات الأقل والأقرب إلى القاعدة ، وهو ما يرتبط بإقامة حكم محلى حقيقى . والحل هو أن يمارس الناس بوسائل مختلفة حق الاقتراع المباشر والاستفتاء المباشر على الأمور التى تمس حياتهم بشكل أساسى ودون توكيل ، بل وحق اقتراح القوانين . نظام التمثيل النيابى الحالى لم يعد يصلح لأنه يحقق ديمقراطية رمزية . فأنت تمارس حقك الديمقراطى مرة واحدة كل أربع سنوات ، فتختار نائبا أو ممثلا أو وكيلا ، قد يحقق آمالك أو يخيبها ، قد يتحول ـ فى أغلب الأحوال ـ إلى عضو فى الصفوة الحاكمة .. ولكنك فى جميع الأحوال لا تستطيع أن تعيد النظر فى وكالته الا بعد مضى أربع سنوات .. » .

قال الصديق الذكى : « أعتقد أن حديثك هذا ينسحب على الدول الصناعية الكبرى ، حيث تنخفض نسبة الأمية ، مما يتيح للمواطن أن يمارس حق التصويت المباشر على الموضوع المطروح ، بما يتفق فعلا مع مصلحته ، وليس لأنه وقع ضحية سياسى محترف فى شادر أو خطيب زلق اللسان فى جامع .. » .

قلت : « اتفق معك تماما .. الإصلاح الديمقراطى يرتبط تماما

بإصلاح التعليم ومحو الأمية .. لذلك أشفق على د . فتحى سرور وزير التعليم الذى يطالعنى كل صباح فى الجرائد مسرورا ، يطلق التصريحات حول اصلاح التعليم وحول خططه واستراتيجياته ، فى حين أنه ــ من واقع تصريحاته ــ أبعد ما يكون عن فهم الاجراءات الثورية التى يحتاج إليها التعليم ، والتى يجب أن تكون ركيزة للإصلاحات الثورية فى مختلف مجالات حياتنا العلمية والعملية والديمقراطية » .

سأل ضاحكا : « وهل تطلب من كل وزير أن يكون داعية اصلاح ثورى ؟ ! » .

قلت : « رحم الله امرأ عرف قدر نفسه ، الوزير ــ أى وزير ــ مطالب الآن بتسيير أمور وزارته لانقاذ ما يمكن إنقاذه فى حدود الميزانية المحددة المتاحة له . هذا هو الحد الأقصى المطلوب من وزراء هذه الأيام .

أما وضع الخطط ورسم الاستراتيجيات ، فلا أعتقد أنه دخل فى الاعتبار عند اختيارهم كوزراء .

وأنا فى هذا لا أقلل من شأن الوزراء ، ولا أستهين بالجهد الشاق الذى يبذلونه يوما بعد يوم ، حتى تمضى حياتنا بأقل قدر ممكن من المعاناة ، فى ظل ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية » .

قال الصديق الذكى محتدا : « أنت تناقض نفسك ، تطلب تخطيطا طويل المدى لحياتنا وفق فهم لمؤشرات التحول الحضارى الذى

يمر به العالم ، والمتغيرات التى تسود المنطقة ، ثم تقول : إن هذا لا يدخل ضمن مهام الوزراء .

من الذى يقوم بالتخطيط إذن ؟ وماذا يفعل وزير التخطيط مثلا ؟! » .

قلت « هذا حديث طويل ، أرجو أن نرجئه إلى حوار قادم .. » .

المساندة القوية من القيادة

لقد تحدثت إلى المئات ، أو ما يزيد على المئات ، من علماء المستقبل فى المؤسسات والحكومة ، فوجدت اتفاقا غير معلن ، على أنه بدون المساندة القوية من قيادة المؤسسة ، لا يمكن لمجموعة العمل المستقبلى أن تواصل عملها .

جاى منديل

أستاذ أعمال وإدارة عامة ـ فلوريدا

الوزير الناجح.. والوزير السياسى

قلت للصديق الذكى «لا يوجد تناقض بين أن أطلب تخطيطا طويل المدى لحياتنا، وفق مؤشرات التحول الحضارى الذى يمر به العالم، وبين اعتقادى بعجز الوزراء عن القيام بهذه المهمة. وسط دوامة الالتزامات اليومية التى يتصدون لها..».

سأل الصديق الذكى «ولكن أليست هذه هى المهمة الوحيدة لوزارة التخطيط مثلا؟».

أجبت «نعم، لكن تجربة وضع الخطة الخمسية الحالية تفيد بأن الوزير ورجال وزارته يفتقدون الحد الأدنى من المعارف الذى يسمح برسم استراتيجية بعيدة المدى، أو أنهم مزودون بها، لكنهم يعجزون عن استخدامها وتطبيقها عند وضع الخطة. لقد كتبت عن هذا من قبل، ولا أعتقد أن ما كتبته قد أفاد وزارة التخطيط فى شىء أبعد من مضايقتها والضيق بما أقول. نفس الشىء ينسحب على وزارة التعليم، عندما وضعت استراتيجيتها وخطتها القومية لتطوير التعليم، قالت كلاما معادا، وأملت التوصيات، لكنها لم تحاول أن تفهم شيئا عن

مؤشرات التحول العالمي ، الذي سيؤثر على شكل الحياة ، والعمل والأسرة والإنتاج ، والذي سيواجهه طفل اليوم الذي نخطط له .. » .

قاطعني قائلاً : «لم يكن هذا رأي مجلس الشعب عند مناقشته لقضية تطوير التعليم في الأسبوع الأسبق .. لقد تغزلت المعارضة في الوزير قبل أن يتغزل فيه الحزب الوطني ، وقالت الصحف إن د . فتحي سرور محظوظ دائما مع مجلس الشعب ، وأنه يتمتع بذكاء سياسي .. » .

قلت « ومن قبل قيل نفس الشيء عن المهندس ماهر أباظة أثناء مناقشته لموضوع الطاقة ، وفي الحالتين كانت صفة الوزير السياسي ، تشير إلى (شطارته) وإلى قدرته على (أكل) عقول المعارضين قبل المؤيدين ، بمناوراته البرلمانية . ومع هذا ، قد ينقض نواب مجلس الشعب على وزير آخر جاد في عمله ناجح في وزارته ، لمجرد أنه لا يتمتع بموهبة تملق مشاعر الأعضاء . يجب ألا نخلط أبدا بين الوزير الناجح والوزير السياسي ، لأنه غالبا ما يكون هذا على حساب ذاك . وهذه نقيصة أخرى من نقائص نظام التمثيل النيابي الذي نناقشه » .

* * *

سأل الصديق الذكي « هل أنت ضد الإجراءات التي وعد وزير التعليم مجلس الشعب بأن يقوم بها ؟ » .

قلت « بصراحة ، لا أعرف ! كيف يمكن أن أحكم عليها في

غياب خطة شاملة توضح ضرورة الإجراء من عدمها ، وتوضح الأهمية النسبية لكل إجراء بل كيف يمكن للدكتور فتحى سرور نفسه أن يعرف ، بدون خطة أو استراتيجية ؟... وهذا هو المأزق الذى نضع أنفسنا فيه ، نتيجة لضعف الوعى المستقبلى على مختلف مستويات السلطة ، وعلى مختلف تصنيفاتها . غياب البعد المستقبلى العام ، يحرمنا حتى من الحكم على سلامة إجراءاتنا المؤقتة ، ويجعل عملية الترقيع وسد الثغرات التى نقوم بها ، تتضمن فاقدا عاليا فى الجهد والمال . وفى جميع الأحوال ، خير لنا أن نمضى بلا خطة . نسد الثغرات كلما ظهرت ، من أن نجرى وراء خطة زائفة تقودنا إلى المزيد من التخلف » .

* * *

صمت الصديق الذكى مفكرا ، ثم قال « دعنى أرتب أفكارى ، فقد اختلطت المسائل فى عقلى . بداية ، نحن نناقش قضية الديمقراطية ، وكيف أن ديمقراطية التمثيل النيابى لم تعد تلبى الحاجة المتصاعدة للمشاركة فى اتخاذ القرار . لقد قلت إن الرؤية المستقبلية تفيد حتمية الهبوط بمستوى اتخاذ القرار ، من قمة هرم السلطة إلى المستويات الأدنى ، وأخيرا ، قلت إن ممارسة هذا الشكل الديمقراطى تقتضى ثورة فى التعليم ومحو الأمية يتيح للمواطن أن يختار من بين البدائل المطروحة عليه ما هو فى مصلحته فعلا ، بعيدا عن سيطرة

بوسائل الإعلام ، أو غير ذلك من الضغوط .. أليس كذلك ؟ » .

قلت « سليم جدا .. » .

قال « وفى رأيك أنه لا وزارة التخطيط ولا وزارة التعليم فى وضع يسمح لها بالتخطيط لهذه الثورة فى التعليم ومحو الأمية ، كما تقول إن التكوين الحالى لهيئات التخطيط والمجالس المتخصصة لا يسمح لها بالتأثير على صاحب القرار » .

قلت « فعلا .. » .

* * *

قال « هل يرضيك إذن أن يتولى التخطيط لمستقبلنا البعيد جهاز سيادى جهاز يتبع رئاسة الجمهورية مثلا ، ولا يخضع لرئيس الوزراء ، وتكون له الصلاحية التى تجعل الأجهزة المختلفة تأخذ توصياته مأخذ الجد ؟ » .

قلت « لا يرضينى .. أنت بهذا تخلق المزيد من الخلط والارتباك فى حياتنا . هذا الجهاز الذى تتكلم عنه لمن ينتسب ؟.. للسلطة التشريعية أم القضائية أم التنفيذية ؟ » .

قال « دعنا من المغالطات . واقع الأمر عندنا ــ وفى معظم الدول الكبرى والصغرى التى تأخذ بنظام التمثيل النيابى وفصل السلطات ــ إن استقلال السلطات فى التطبيق لم يكن أكثر من شعار نظرى مثالى . الذى يحدث فى كل مكان أن القيادة التنفيذية ، متمثلة فى هرم السلطة

البيروقراطى ، هى التى تحكم أولا وأخيرا . السلطة القضائية قد تكبح جماح السلطة التنفيذية أحيانا ، لكنها تخضع عمليا - بوعى أو بغير وعى - للقيادة التنفيذية ، التى هى قمة هرم السلطة . كذلك ، لا يزيد دور السلطة التشريعية - المتمثلة فى المجلس النيابى - على الموافقة أو التحفظ على القوانين التى تطرحها السلطة التنفيذية . وهذا يحدث حاليا ، حتى فى أمريكا رافعة شعار الحرية ، وبريطانيا رائد الديمقراطية » .

قلت « قد أوافقك على هذا ، لكنى أعترض تماما على فكرة الجهاز السيادى التى طرحتها .. ودعنى أشرح مبرراتى فى الحوار التالى .. »

إلى القادرين على الفهم والحلم

قلت للصديق الذكى « مع أن نشر الوعى بالمستقبل ، وتعميم المعلومات المتدفقة حوله على الناس عامة ، وعلى صناع القرار خاصة ، من الأحلام التى اسعى جاهداً إلى تحقيقها إلا أننى لا أتصور أن يتحقق هذا بقرار علوى ، أو بجهاز سيادى يتبع رئيس الجمهورية ، ويفرض رؤيته على الجميع . إن هذا لا يتفق مع طبيعة المستقبل الذى أطرحه ، بل يتناقض معه كل التناقض . المجتمع القادم لا يتضاعف انتاجه ويرتفع مستواه ويتألق أفراده إلا فى جو من الحرية . لقد آمن البعض خلال الحضارة الصناعية ، وما قبلها بفكرة المستبد الصالح . ولا أعتقد أن هذا الإيمان جاء من فراغ ، فلابد أن أمور بعض المجتمعات فى وقت خاص قد صلحت عندما تولى أمرها ذلك المستبد الصالح . إلا أن الأمر يختلف فى مجتمع ما بعد الصناعة . مواطن ذلك المجتمع لن يكون حرا فى عقيدته وفكره نتيجة لسيادة التسامح فى ذلك المجتمع ، أو لنشاط زائد من جانب لجان حقوق الإنسان ، أو فعاليات استثنائية من جانب المنظمات العالمية . أنه سيكون كذلك ، لأن هذا هو الوضع

إلى الازدهار الاقتصادى .. باختصار ، ... عقائديا أو فكريا أو روحيا ـ لن يكون ... ، ... ! » .

لذكى « اقتنعت .. فما السبيل ؟ أين ... وبخاصة بين أصحاب سلطة اتخاذ القرار ، ... من خطط واستراتيجيات متفقا مع حركة ... ، من دفعها ، ولا يبدون جهدهم فى ...

* * *

ـ أكثر من عامين ، كتبت عن هذا قائلا ... ه المرحلة إلى أكثر من نواة ، نواة لحزب ... حزب لا يسعى إلى الحكم ، أو إلى الدخول فى ... تالية ، لكن مهمته الأسمى أن يستقطب ... فى الفئات ، القادرين على الفهم والحلم ، من ... بهدف التعاون فى رسم صورة أقرب إلى الدقة والواقعية ، مطلع القرن الحادى والعشرين .

ه منذ أكثر من سنتين ، والذى مازلت ... حتى

ى الذكى « أذكر هذا ، ولعلك تذكر أنى ...

يومها ، وطلبت منك استمارة العضوية ، لأكون أول عضو فى حزب مصر المستقبل ، لكنى لم أحصل منك إلا على ضحكة طويلة » .

قلت « وأذكر أيضا أننى قلت لك إن تعبير « حزب » لم يكن موفقا ، فإن ما أدعو إليه أهم من كل الأحزاب الحالية بكل برامجها وخططها ، وأننى أهبط كثيرا بالذى أدعو إليه ، إذا ما وضعته فى مستوى أحزابنا ، كل أحزابنا الحالية من الحزب الوطنى وحتى حزب الصباحى .. »

قاطعنى الصديق الذكى قائلاً « ألا تعتقد إن هذا الموقف المترفع سيعزل دعوة المستقبل عن الجماهير والمجتمع ؟ »

* * *

قلت « ومن الذى قال لك إن أحزابنا الحالية فى أيديها مفاتيح الجماهير ، أو مقاليد المجتمع ؟ . على إى حال ليس هذا هو موضوعنا الآن ، دعنا نفترض أن أحزابنا تمثل رصيدا فعليا فى الشارع المصرى ، وأنها تعنى فعلا ما تعلنه من برامج سياسية خاصة بها ، حتى لو كان هذا صحيحا فإنها ستكون أيضا مقطوعة الصلة بالمستقبل » .

قال « كيف ؟.. إن لكل حزب منها تصوراً للمستقبل » .

قلت « غير صحيح بالمرة .. أى مستقبل هذا الذى تتحدث عنه الأحزاب . أنها تتعامل مع الواقع المصرى بالقطعة ، تماما كما تفعل الأجهزة التنفيذية . والأهم من هذا كله ، أن مبرر قيام هذه الأحزاب

عندنا غير مفهوم . ولعل مرجع ذلك إلى أن الرئيس السادات عندما قرر العودة إلى النظام الحزبي فى مصر ، قام بما يشبه (التقسيمة) التى يقوم بها فريق كرة القدم عند إجراء التدريبات . حتى الشعارات التى ترفعها بعض الأحزاب ، وبعض القوى والقيادات التى تسعى إلى تشكيل أحزاب جديدة ، حتى هذه الشعارات تجيء دائما مقطوعة الصلة بالمستقبل ، تستمد عناصرها من الماضى السحيق ، أو الماضى القريب . ومع ذلك ، فهناك العديد من العناصر النشطة الأمينة ، التى لم تجد مجالا للتعبير عن اهتمامها العام ، ورغبتها فى خدمة مصر ، إلا بالانضمام إلى الأحزاب ، وهى تحاول أن تفعل شيئا من خلال النشاط الحزبى ، إلا أنها تصطدم دائما بالواقع الحقيقى لأحزابنا .. هذه العناصر هى التى أسعى إلى استقطابها لتتشكل منها جبهة مستقبل مصر » ..

قال الصديق الذكى مبتسما « إذن فأنت قد انتقلت من حزب مستقبل مصر ، إلى جبهة مستقبل مصر ! »

قلت « فعلا .. تعبير جبهة أقرب بكثير جدا لما يدور فى ذهنى من تعبير حزب ، هذا هو بالفعل ما أقوم به حاليا ، أحاور وأناقش رؤيتى المستقبلية مع الاشتراكيين والرأسماليين مع المسلمين والمسيحيين ، مع الشباب والكهول ».

سأل « كيف تسعى إلى تأسيس جبهة مؤقتة بين عناصر ذات أفكار متناقضة ، وأنت تتحدث عن المستقبل البعيد ؟»

الصديق الذكى وزيرًا

قلت للصديق الذكى : « إذا تأملنا مستقبل الأفكار المختلفة التى تبدو الآن متناقضة ، اكتشفنا إمكان تكوين جبهة بينها ، جبهة دائمة وليست مؤقتة . ذلك لأن التناقضات بين الاشتراكى والرأسمالى ، وبين المسلم وغير المسلم ، وبين الرجل والمرأة ، وبين الشاب والعجوز ، كل هذه التناقضات ستجد لها حلولا جذرية مع زحف الحضارة الجديدة ، التى ستفرض مبادئها فى مكان مبادئ الحضارة الصناعية » ..

قلت : « الذى يسمعك يتصور أننا نخطو إلى مدينة فاضلة » ..

قلت : « بتاتا .. لقد أكدت من قبل أننى لا أدعو إلى مدينة فاضلة ، أنا أحاول أن أوضح معالم الآتى ، بخيرها وشرها ، وأضيف هنا أن هذه التناقضات التى أشير إليها ، إذا كانت ستجد حلولا لها فى المستقبل ، فإن ذلك لا يمنع من ظهور تناقضات جديدة ، نابعة من الظروف الجديده . أنا أتكلم عن التناقضات الحالية التى تفقد معناها ومبرر وجودها .. إن الصراع الدائر الآن ، أشبه بصراع دموى على مقاعد فوق سطح سفينة ، آخذة فى الغرق » .

سأل : « كيف ؟» .

قلت : « التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية تحدثنا عنه طويلا من قبل ، وقلت إن الأساس الذى قام عليه هذا التناقض قد أنهار بانحسار مبادئ الحضارة الصناعية ، وأن الأمر يحتاج إلى تنظير جديد . كذلك تكلمنا عن التناقض بين العقائد والأديان ، وقلت إن المستقبل بحكم أخذه بمبدأ التنوع ، وتشجيعه على تمسك كل صاحب عقيدة بعقيدته ، وإسقاطه مبدأ النمطية الذى كان يفرض على المجتمعات بين الحين والحين أن تخضع لعقيدة ما .. بحكم هذا كله يحل أيضا هذا التناقض » .

سأل : « وبالنسبة لصراع الأجيال ، صراع الشباب والكهول ؟ » .

قلت : « أعتقد أن تسارع التغييرات ، وانفجار المعلومات ، قد وضع الجد والأب والحفيد على قدم المساواة أمام الحقائق الجديدة للحضارة الزاحفة ، أننا نقف جميعا سواسية أمام الواقع الجديد الذى يزحف علينا ، الجد والحفيد ، المتعلم والأمى ، الوزير والخفير ، والفضل ــ كل الفضل ــ لمن يبادر إلى استيعاب المعلومات ، ويسبق إلى تفهم أوضاع المجتمع الآتى ، ويختار أن يكون مع كل ما هو صاعد من إيجابيات هذا المجتمع .. أن الجبهة العريضة التى أدعو إليها ستتكون من أولئك العارفين الفاهمين الراغبين فى التوافق مع الحضارة الصاعدة » .

قال الصديق الذكى : « مع احترامى لكل ما تقول ، ومازال لسؤال يلح على عقلى ، ماذا تفعل الآن ؟. وبالتحديد ماذا علينا أن فعل الآن ، أنت وأنا وغيرنا ممن يدركون دعوى المستقبل ويتحمسون لها ؟.. ماذا يفعل صانع القرار ، إذا ما أتيح له الفهم وصدقت نيته على بذل الجهد لتقريب واقعنا من صورة الحضارة القادمة ؟.. لنبدأ بالشق لأخير من السؤال : ماذا أفعل أنا مثلا ، لو أننى وجدت نفسى ضمن تشكيل الوزارة الجديدة ؟. » .

قلت : « تستطيع أن تضع خطة لوزارتك تستوعب فهمك للمستقبل ، وتجعلك تختار من بدائل الحلول المتاحة ما يتوافق مع لتغيرات العالمية الزاحفة ، ولا يتناقض معها .. أن تنمى الاتجاهات لايجابية الصاعدة ولا تحاربها ، وتجمد ـ على الأقل ـ كل ما هو زائل ومتناقض مع المجتمع القادم .. »

قال محتجًا : « هذا كلام عام سمعته منك من قبل .. أريد شيئًا أكثر تحديدًا » .

قلت ضاحكًا : « قل لى إذن أى الوزارات ستسند إليك » .

قال جادًا : « لا أعرف .. يمكنك أن تختار أى وزارة وتفترض أنها سندت إلىّ .. » .

* * *

قلت للصديق الذكى : « رغم أن الوعى بالمستقبل وفهم مؤشراته يفيد

فى تقويم جهد أى إنسان ، وليس الوزير فقط ، إلا أننى سأختار لك وزارة من الوزارات ذات التأثير على مستوى الوعى العام بالمستقبل ، كالإعلام والتعليم والثقافة ، ولن اختار لك وزارة التخطيط ـ بعكس توقعك فى الغالب ـ لأسباب سأبينها فيما بعد . إذا كنت استهدف تأثيرا عاجلا ، ونشرا نافعا للوعى بالمستقبل ، ينعكس على جميع مرافق الحياة ، سأختار لك ـ مع الاعتذار لصفوت الشريف ـ وزارة الإعلام . وقبل أن تحتج قائلا إن وزير الإعلام تكون عليه ضغوط يومية من القيادة السياسية والرئاسة التنفيذية ، تضعف قدرته على تبنى التوجه إلى المستقبل ، أقول لك إننى سأفترض أنك تؤدى كل واجباتك السياسية والتنفيذية كوزير إعلام ، من يوم إلى آخر ، كل الذى سأطلبه منك هو أن تعدل ميزان الأمور فى الأجهزة الجماهيرية التابعة لك ، فيما يتصل بالماضى والحاضر والمستقبل ، أن تنهى احتكار الماضى والحاضر لبرامج هذه الأجهزة ، أن تخصص ولو خمسة فى المائة من برامج الإذاعة والتليفزيون للمستقبل من النواحى العلمية والتكنولوجية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية ، لو فعلت هذا ، أحدثت إنقلابا فى وعى جماهير الشعب المصرى بالنسبة للمستقبل ، تجنى ثماره قبل أن يحل موعد التغيير الوزارى التالى ، الذى ستخرج فيه من الوزارة » .

قال ضاحكا : « الحمد لله ، أدخلتنا الوزارة وأخرجتنا بسلام ، هل هذا هو كل ما تطلبه منى ؟ كان بامكانك تعيينى رئيسا للإذاعة

والتليفزيون . أو حتى مديرا للبرامج الثقافية ، فأحقق لك هذا .. أين التخطيط الجديد لأجهزة الإعلام الذى يتفق مع مؤشرات المستقبل ؟! » .

قلت للصديق الذكى : « لا تتعجل الدخول فى وضع خطة لوزارة الإعلام تتوافق مع التحولات المستقبلية . سيجىء هذا فيما بعد . بالنسبة لوزارة الإعلام وغيرها من الوزارات ، بما فى ذلك وزارة التخطيط . لقد اخترت لك وزارة الإعلام لأنها أقدر الوزارات على العمل الفورى المؤثر . ستصبح قادرا على إشاعة الوعى المستقبلى لدى الجمهور ولدى العاملين فى وزارتك والوزارات الأخرى . وزارة الإعلام هى نقطة الانطلاق الحقيقية » .

سأل : « ولماذا هذا التركيز على الأجهزة التنفيذية وإهمال الأجهزة السياسية . كالأحزاب مثلا ؟ » .

قلت : « لأن الأحزاب ــ كما ذكرت لك من قبل ــ ليس لها الرصيد الذى تدعيه فى الشارع المصرى . تأكد أن فوازير رمضان لها من التأثير مايبلغ مئات أضعاف تأثير الأحزاب مجتمعة ، بما فى ذلك الحزب الوطنى . وهذا هو السر فى إصرارى على أن الخطوة الأولى لابد من أن تبدأ بأجهزة وزارة الإعلام ، وبحماس وزير الإعلام ، وليس بمجرد موافقته وعدم اعتراضه .. نحن مقبلون على تغيير جذرى فى كل ما قامت عليه حياتنا ، شرقا وغربا ، على مدى مئات السنين . معنى

الأشياء يتغير ، القوانين القديمة تسقط بالجملة ، وتبرز مكانها قوانين جديدة تماما ، المبادئ التى قامت عليها حياتنا طوال الحضارة الصناعية ، والتى من فرط شيوعها وإلحاحها على عقولنا تصورنا أنها أزلية أبدية ، وأنها جزء من صميم لحم ودم الحياة ، هذه المبادئ تسقط ، وترتفع مكانها مجموعة جديدة من المبادئ ، مناقضة للمبادئ القديمة فى أغلب الأحيان !! » .

قال الصديق الذكى : « هذا الذى تضعه على كاهل أجهزة الإعلام لا يمكن أن يتحقق إلا بجهد متزامن متجانس فى التعليم ، وفى الجامعات ، وفى المؤسسات العلمية والاجتماعية والفكرية لمصر » .

* * *

قلت : « أعرف .. لكنى أتصور أن البداية يجب أن تكون من أجهزة الإعلام . وإذا كانت الحضارة الصناعية قد ابتدعت وسائل الإعلام الجماهيرى لكى تثبت مبادئها وتفرضها على البشر . فلا أقل من أن نستخدم هذه الأجهزة ، قبل أن تفقد جماهيريتها فى إشاعة الوعى بالمجتمع الجديد الذى يتخلق .. » .

سأل : « وما الذى يجعل وسائل الإعلام الجماهيرى تفقد جماهيريتها ؟ » .

قلت : « الأمر الواقع ، وحقائق المجتمع القادم ، وسنتحدث عن هذا عندما نصل إلى تصوير شكل ، ووظيفة الإعلام فى مجتمع ما بعد

الصناعة . المهم الآن أن تعرف جيدا المسئولية المضنية التى ستلقى على عاتق أجهزة الإعلام ، إذا ما تكفلت بجهد نشر الوعى بحقائق المستقبل . المسألة ليست سهلة فأنت تحتاج فى البداية إلى أن تضع يدك على الفاهمين لحقائق المستقبل الذين ستعتمد عليهم فى نشر الأفكار المستقبلية ، وستكتشف بعد قليل أن هذه عملية شاقة ، خاصة هذه الأيام ، وبعد أن تدربت فئة على طرح مجموعة من الاكليشيهات المستقبلية تصدر بها كل حديث قديم معاد . كل ما نجحنا فيه حتى الآن هو أننا ضاعفنا من إظهار كلمة المستقبل والمستقبلية والاستراتيجية المستقبلية على صفحات وسائل الإعلام ، دون أن يكون لهذا أى رصيد عملى فعلى . وفى مواجهة الحقائق المستقبلية الجديدة ، ستجد معارضة جادة من الذين يتمسكون بما عرفوه ودرسوه وتفوقوا فيه وحصلوا بفضله على الدرجات العلمية العالية ، مهما كان تناقضه مع المستقبل . ستجد أيضا معارضة من الذين ينظرون إلى الحياة من خلال شق ضيق ، لا يطيقون فتح النوافذ والأبواب لكى تتضح الرؤية الكاملة المتكاملة لحقائق الغد ، التى قد تتناقض مع عقائدهم . وبالطبع ستجد الرافضين الذين لهم مصلحة فيما هو قائم ، والذين قد يفقدون ما بين أيديهم لو تغيرت الأحوال .. » .

* * *

قال الصديق الذكى : « وبعد الفهم والوعى يأتى دور التخطيط على أساس هذا الفهم .. » .

قلت : « ليس بعد .. كل ما نطمح إليه فى هذه المرحلة ، هو أن تصل عملية نشر الوعى بالمستقبل إلى نسبة عالية من أصحاب مسئولية اتخاذ القرار فى مجتمعنا قبل مرحلة وضع الخطة طويلة المدى والخطط النوعية والقصيرة المدى ، يكفى فى ظروفنا الراهنة أن نزود صانع القرار على كل مستوى بالحد الأدنى من الفهم بطبيعة التحولات الأساسية فى العالم . وهو بفهمه لواقع مجال قراره يستطيع أن يختار من بين بدائل الحلول والتوجهات المطروحة ، ما ينسجم مع الاتجاهات العالمية الصاعدة ، حتى يستفيد من دفع حركة التاريخ ، ولا يقف ضدها .. من خلال هذه الممارسة سيتحقق الاقتناع العملى بين الأفراد بحقائق المستقبل .. » .

قال الصديق الذكى مقاطعا : « أنا لا أفهم ! .. لماذا تعترض على أن يتم هذا وفقا لخطة كاملة متكاملة ، حتى لا يمضى كل صاحب قرار فى سبيله دون تنسيق بينه وبين الآخرين ؟ » .

قلت : « لأن الخطة الكاملة لا قيمة لها إلا إذا استوفت اشتراطات خاصة تجعلها دليل عمل حقيق قابل للتنفيذ ، يلقى فيها وترحيبا من الناس . وكما قلت من قبل ، خير لنا ألف مرة أن نمضى بلا خطة ، من أن نمضى وفق خطة وهمية . الأهم من الخطة فى هذه المرحلة أن يدرك

كل صاحب قرار طبيعة التحول الحضارى الذى تمضى فيه الحياة على سطح الأرض وأن يستمد منه مؤشرات للعمل يعتمد عليها عند اتخاذ قراراته . وأنت كوزير إعلام مطالب بأن تفعل ذلك فى عملك ونشاطك اليومى » .

سأل الصديق الذكى : « كيف ؟ أريد أن أعرف بالتحديد ، وفى مجال الإعلام الذات » .

الاعلام لجماهير متنوعة

قلت للصديق الذكى : قبل أن تتكلم عن تطبيق مؤشرات المستقبل على نشاط وزارة الإعلام ، دعنا نراجع معا بعض هذه المؤشرات على سبيل التذكير ، خاصة أن توليك لمنصب الوزارة من المحتمل أن يكون قد أفقدك بعض ما عرفته عنك لا أقول من ذكاء ، ولكن من جلاء بصيرة .. فأنا أعرف ما يفرضه المنصب من تشويش على الذهن ، نتيجة لأعباء الوقوف فى المطارات للاستقبال والتوديع ، وحضور الحفلات والافتتاحات ، والملل الناشئ عن الجلوس على (دكك) ، مجلسى الشعب والشورى » ..

ضحك الصديق الذكى قائلا « وكأنك عملت كوزير من قبل ! .. أدخل فى الموضوع » .

قلت : « يمكن أن نحصر أهم مؤشرات التحول التى تم رصدها فعلاً فى الآتى :

التحول من النمطية إلى التنوع والخصوصية ـ التحول من مجتمع التصنيع إلى مجتمع المعلومات ـ التحول من المركزية إلى اللامركزية ـ

التحول من ديمقراطية التمثيل النيابى إلى ديمقراطية المشاركة ـ التحول من المؤسسات الضخمة الهائلة إلى الوحدات الصغيرة المنتشرة على مدى اتساع البلاد ـ التحول من وقود الحفريات إلى أشكال الطاقة المتجددة المتنوعة ـ التحول من يوم العمل التقليدى إلى منطق الزمن المرن الذى يخضع فيه العمل لمزاج العامل ـ التحول فى نسبة كبيرة من الأعمال التى تجرى فى المصنع أو المكتب إلى البيت ـ التحول من التخصص الشديد إلى موسوعية المعارف .. هذه هى أهم مؤشرات التحول وليست كلها .. » .

قال « فلنبدأ فى التطبيق » .

* * *

قلت « بعد أن كانت النمطية ، أو وضع الجميع فى قالب واحد ، هى السبيل إلى كفاءة الإنتاج وزيادة الربح خلال المجتمع الصناعى ، بدأ منذ منتصف الخمسينيات يظهر التناقض بين هذا المبدأ ، وبين مصلحة الأشكال الجديدة من الإنتاج النابعة من التكنولوجيات المتطورة . لقد ظهر أن هذه الأعمال الجديدة تجود وتزدهر كلما احتفينا بخصوصية العامل وبتميزه وبقدرته على الخلق والابتكار وفقا للشروط التى يضعها لنفسه .. » .

سأل « وكيف نطبق هذا المؤشر على نشاط وزارة الإعلام ؟ » .

قلت « رغم صعوبة إجراء التطبيقات بالقطعة ، وبالنظر إلى كل

مؤشر على حدة ، ورغم أن مثل هذا التطبيق الجزئى قد يبدو ء
من السذاجة .. رغم هذا ، فسأحاول أن أطرح تطبيق مؤشر
من النمطية إلى التنوع على مجال الإعلام . هذه النمطية التى
الإنتاج الصناعى على نطاق واسع ، انعكست فى مجال الإع
ما يسمى بالإعلام الجماهيرى ، أعتمد فى بداية الأمر على الص
ثم أنتقل إلى الإذاعة فالسينما فالتليفزيون . وكان هدفه هو نفس
المصنع ، إنتاج بشر بعقول نمطية ، خاضعة لنفس التوحيد
للسلع التى تخرج متدافعة متطابقة من الآلة .. ذلك لأن الأفر
العقول النمطية يسهل التنبؤ بردود فعلهم ، ويسهل توجيههم إلى
التى تحقق أقصى فائدة للحركة الصناعية فى أى وقت من الا
مؤشرات التحول المستقبلية تفيد أن هذه الجماهيرية قد بدأت
وتتفتت بشكل متسارع .. وتحول ذلك الشىء الذى أعتدنا
بالجمهور إلى جماهير عديدة متباينة متنوعة ، وفى أحياد
متناقضة » .

* * *

سأل الصديق الذكى « وما المفروض أن يكون موقو
للإعلام إزاء هذا التحول ؟ » .

قلت « أحد أمرين : أن تتمسك بالنظرة القديمة المستد
عهود تألق مبادئ الحضارة الصناعية ، وتسعى إلى الإلحاح عل

المصريين برؤيتك الخاصة التى تريد زرعها ، مستلهما جهود جوبلز فى ألمانيا الهتلرية ، ودعايات الدول الاشتراكية وبصفة خاصة أيام العهد الستاليني ، أو على أحسن الأحوال أن تفعل نفس الشيء مع بعض التحايل وتحت غطاء من الشعبية وخفة الظل ، كما كان الحال أيام روزفلت فى الولايات المتحدة الأمريكية .. أقول أن تتمسك بهذه الرؤية القديمة ، ضاربا عرض الحائط بدعوى المستقبل وبمنطق التحول الفعلى فى العالم . فتروح تراقب كل ما يذاع ، وتحرص على عدم التوسع فى طرح الرأى الآخر ، ثم تبذل جهدا فى تنسيق برامج المحطات والقنوات بحيث تضمن أن ترغم المستمع أو المشاهد على الاستماع إلى نشرة الأخبار الخاصة بك ، والتى تحملها الرؤية الخاصة للدولة بشكل مكثف ، كما تسعى إلى بث هذه الرؤية أو الأفكار فى كل البرامج بكافة الوسائل الممكنة .. » .

قال « هذا فيما أعلم هو ما يفعله وزير الإعلام فى كل دولة .. » .

قلت « إذا فعلت هذا ، فأنك كوزير للإعلام تكون قد أحلت نفسك وأجهزتك إلى الاستيداع .. وإذا كان هذا مقبولا فى الماضى ، فهو لم يعد مقبولاً اليوم،ووزراء الإعلام الذين يتصورون إمكان استمرار ذلك واهمون .. جمهور اليوم قادر على أن يدير مفتاح جهاز الراديو الترانزستور ، فى أى مكان من أرض مصر ، ليستمع إلى مختلف الآراء والأخبار التى تحجبها عنه . وجمهور اليوم الذى يمل من رسمية

نشرة الأخبار التليفزيونية ، أو لا يجد ما يعجبه في برامجك التليفزيونية على قنواتك الثلاث ، سيضع شريطا فى الفيديو يتسلى به ، إلى حين أن تنطلق قريبا فى الفضاء الأقمار الصناعية الأقوى ، التى ستتيح له باستخدام طبق صغير لا يتجاوز قطره قدما واحدا ، أن يستقبل البرامج التليفزيونية من طوكيو ونيودلهى وموسكو وباريس وكوبا ، باحثًا بين هذه البرامج عما يعجبه ، وترفض أنت أن تعرضه عليه فى تليفزيونك » .

* * *

فقال الصديق الذكى ضاحكا «أنا لا أريد أن أحال إلى الاستيداع ، أو أن أترك الوزارة قبل أن أحقق شيئا يخلد فيها ذكرى .. ومن الواضح أنك تدعونى إلى تبنى الأمر الثانى ، فما هو ؟» .

قلت «البديل الثانى هو أن تفهم حقيقة العصر التى لا مناص عنها .. ألا وهى ضرورة أن تفتح أبواب أجهزتك لكل الآراء والأفكار والعقائد » .

لحظة تاريخية نادرة

قلت للصديق الذكى : « إذا أردت أن تكون وزيرا ناجحا للإعلام ، فلابد من أن تصرف النظر عن السوابق فى هذا المجال ، وأن تعيد النظر فى كل النظريات الإعلامية التى تستمد مادتها من خبرات ما قبل منتصف هذا القرن ، لأن طوفان التغيير حدث بعد ذلك ، دعنا نتأمل الذى حدث لوسائل الإعلام الأكثر جماهيرية فى بعض الدول الصناعية المتطورة .. » .

قاطعنى الصديق الذكى قائلا : « لحظة من فضلك .. لقد تحدثت كثيرا فى حواراتك السابقة معى عن موجات التغيير وواقع الدول الصناعية المتطورة ، وما يواجهها من مشكلات ، وما يستوجب عليها أن تفعله ، وأنت الآن تتكلم معى - باعتبارى وزيرا للإعلام فى دولة نامية كمصر- وتريد أن تطبق على الواقع المصرى ما هو منسحب على دول متطورة ، بيننا وبينها اختلافات أساسية » .

قلت : « لقد أحسست بإثارتك هذه النقطة ، فأنا أسمعها كثيرا كلما تحدثت عن المستقبل .. أسمع من يقول : مالنا نحن وما يجرى فى

الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى ؟... ومالنا نحن وحضارة ما بعد الصناعة ؟.. الطريق أمامنا طويل ، علينا أولا أن نتحول إلى دولة صناعية ، ثم إلى دولة صناعية ذات تكنولوجيا متطورة ، ثم يأتى بعد ذلك دور التفكير فى مستقبلنا ، أو فى شكل مجتمعنا فى عصر ما بعد الصناعة . هذا ما أسمعه يتردد ، بل لقد قرأت فى جريدة الأهرام عن ندوة أقامها روتارى الجيزة ، وكان ضيفها السيد كمال حسن على رئيس الوزراء الأسبق حول مستقبل مصر عام ألفين وخمسين ، وانحصرت أحلام الندوة فى نقل مصر إلى عالم الدول الصناعية فى النصف الأول من القرن الواحد والعشرين !!.. فى مواجهة هذا كله أحب أن أوضح عدة حقائق أساسية ، تمسنا فى مصر وتمس أى دولة نامية أو متخلفة أو فقيرة ... » .

* * *

قلت : « الحقيقة الأولى تفيد أن تطور الأوضاع فى أى مكان من العالم يتسارع. استمرت الحضارة الزراعية عشرة آلاف سنة قبل أن تخلى السبيل للحضارة الصناعية ، ولم تستمر الحضارة الصناعية إلا ثلاثة قرون ، ثم بدأت تنسحب مفسحة الطريق لحضارة ما بعد الصناعة ، وإذا سارت الأمور بنفس المعدل ، فمن المحتمل أن تحدث فى حياة البشر على الأرض تحولات جذرية ، تؤدى إلى أن ينقضى عمر حضارة ما بعد الصناعة عند منتصف القرن القادم ، أى فى

التوقيت الذى وضعته ندوة « روتارى الجيزة » لبلوغ مصر طور الحضارة الصناعية ! » .

سأل : « والحقيقة الثانية ؟ » .

قلت : « إن المعدل الذى تسقط به الحواجز بين أجزاء العالم ، والذى تتقلص به المسافات حتى تكاد أن تنعدم ، هذا المعدل يفيد أن دول العالم جميعا ـ شئنا أم لم نشأ ـ ستخضع لمنطق الأوانى المستطرقة ، لم يعد من الممكن أن نعيش بمعزل عما يجرى فى منشوريا أو الهند أو أيسلندا أو جنوب أفريقيا ، أو قارة القطب الجنوبى !.. إن منطق التطور الذى تقوم عليه حضارة ما بعد الصناعة سيفرض نفسه علينا حتى لو كنا مازلنا فى عداد الدول الزراعية ، بل إن مبادئ الحضارة الزاحفة ورؤيتها العليا ستفرض نفسها على المجتمعات البدوية ، ومجتمعات الصيد والقنص والرعى إن وجدت . وإذا كان هنالك بعض التباطؤ فى مسايرة التحولات الحضارية بالنسبة لبعض المجتمعات ، فإنه من الواضح حاليًا أن هذا التباطؤ يتضاءل بسرعة مطردة ، ولم يكذب الذى قال إن العالم يتحول إلى قرية واحدة ، وصدق الذى قال إن مشكلة أى إنسان فى أى مكان من الأرض ، قد أصبحت مشكلة كل إنسان فى كل مكان من الأرض ..» .

سأل : « والحقيقة الثالثة ؟ أم أنه ليس هناك ثالثة ؟ » .

قلت : « بل هناك حقيقة ثالثة أهم لنا من الأولى والثانية ، حقيقة

تريد أن تتجاوز هوّة التخلف المفروضة عليها طوال عمر الحضارة الصناعية ، إننا فى لحظة نادرة تقف فيها الدول جميعا ، المتحضرة والمتخلفة ، المتطورة والنامية ، الغنية والفقيرة ، تقف فيها جميعا سواسية أمام حقائق التحول الحضارى الحادثة ، لافضل فيها لدولة على أخرى إلا بقدر ما تفهم هذه الدولة عن طبيعة هذا التحول الحضارى ، وبقدر ما تعمل هذه الدولة على الاستفادة من مد هذا التحول . حضارة ما بعد الصناعة . بحكم قيامها على مبدأ التنوع والتمايز واحترام الرؤى الخاصة ، تفتح الباب لكل المجتمعات ـ أيا كان وصفها أو لقبها ـ كى تدخل إلى القرن القادم متمتعة بلقب المجتمعات المتطورة ، دون أن تضطر إلى التخلى عن إيجابيات تراثها ، أو عن عقائدها ، أو حتى عن لزماتها التى تتميز بها .. » .

سأل : « والحقيقة الرابعة ؟ » .

قلت : « ليس هناك رابعة ، لكن الاستخلاص النهائى يقول إن مؤشرات التحول الحضارى الحالية تؤثر فينا وتهمنا بقدر ما تؤثر فى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وتهمها ، لابد من أن نضع نهاية للتفكير الساذج الذى يقول بضرورة أن يمر المجتمع البدوى بالتحول الزراعى ثم بالتحول الصناعى قبل أن يدخل إلى حضارة ما بعد الصناعة . بإمكان المجتمع البدوى أن يحقق هذه القفزة الحضارية إذا

كان يرغب فعلا فى أن يحتل مكانة لائقة عند مطلع القرن القادم . أما إذا كان فاقدا للحد الأدنى من الطموح ، فمصيره لن يكون على نفس الدرجة من السوء التى كانت عليها الدول الخاضعة للاستعمار خلال الحضارة الصناعية ، إلا أن ذلك المجتمع سيكون مستهلكا لامكانات الحضارة الزاحفة ، كتابع فاقد لهويته الخاصة ، ليس لأن أحدا منعه من التمتع بها ، ولكن لأنه أكثر خمولا من أن يتمسك بها .... » .

* * *

قال الصديق الذكى مبتسما : « بعد هذا الاستطراد الطويل من جانبك على مجرد سؤال واحد من جانبى ، نعود إلى الذى حدث لوسائل الإعلام الأكثر جماهيرية ، فى بعض الدول الصناعية المتطورة .. » .

قلت : « كان لابد من أن أوضح هذه النقطة لأنها تفتح الباب للهروب من مواجهة الحقائق فى كثير من الأحيان ، بوعى أو بغير وعى ، كان لابد من أن نفهم جميعا أن ما أتحدث عنه ليس مستقبل الآخرين ، بل مستقبلنا نحن أيضا ، وأنه لا مجال للتخفى وراء الظروف الخاصة فى محاولة للفكاك من مواجهة حقائق المستقبل ... » .

« وفى الحوار التالى سنعود إلى حديث ما جرى لوسائل الإعلام الجماهيرية .... » .

عصر الاختيارات الواسعة

قلت للصديق الذكى : كما ذكرت من قبل ، هناك عدة مؤشرات تحول تفعل فعلها فى حياتنا ، على مختلف المستويات وفى مختلف مجالات الحياة . هذه التحولات هى التى تنتقل بنا من حضارة الصناعة إلى حضارة ما بعد الصناعة . من بين هذه المؤشرات ، مؤشر التحول من النمطية إلى التنوع والخصوصية ، ومؤشر التحول من المركزية إلى اللامركزية ، ومن الانحصار الدائم بين بديلين أو ثلاثة إلى تعدد وتنوع فرص الاختيار . هذه المؤشرات ظهر أثرها بشكل متزايد على وسائل الإعلام العامة الكبيرة فى الدول الصناعية المتطورة ومن المتوقع أن يشيع هذا الأثر بالنسبة لباقى دول العالم خلال العقد القادم .

قال : مثال ذلك ؟.

قلت : مثال ذلك ما حدث للمجلات الكبرى ذات الأغراض العامة مثل (لايف) و(لوك) و(ذى سترداى إيفننج بوست) ، ذات التوزيع الذى بلغ عشرة ملايين نسخة . منذ أكثر من عشر سنوات بدأت أرقام توزيع هذه المجلات تهبط بشكل درامى . وفى نفس

الوقت بدا صعود فى عدد المقبلين على المجلات المتخصصة المتوجهة إلى جماهير متنوعة . فمع بداية هبوط توزيع المجلات العامة الكبرى ، ظهرت ٣٠٠ مجلة متخصصة جديدة ، ثم تضاعف عددها سنة بعد سنة ، وبلغ عددها الآن فى الولايات المتحدة حوالى ١٥ ألف مجلة فى الوقت الذى احتجبت فيه المجلات الجماهيرية ذات الاهتمام العام ..

* * *

سأل الصديق الذكى : تريد القول بأن جمهور القراء لم يقل ، ولكنه تخلى عن المجلات الجماهيرية الكبرى مفضلا قراءة المجلات المتخصصة .

قلت : فعلا .. هذا بالضبط هو ما حدث ، تحول من الجماهيرى العام إلى المتخصص المتنوع ، الذى يشبع خصوصية الإنسان ، لأن ذلك هو أحد مسارات التحول . وقد تهمك معرفة أن هذه الظاهرة تكررت أيضًا بالنسبة لمحطات الإذاعة والتليفزيون المحطات القومية العامة مثل (إيه . بى . سى) . و (سى . بى . إس)، و (إن . بى . سى)، بدأت تفقد مشاهديها ، وقد اقترن هذا بظهور تليفزيون الكابل وانتشاره .. لقد أصبح بإمكان المشاهد إذا لم تعجبه برامج أو توجهات أو سياسات هذه المحطات التليفزيونية العامة ، أن ينتقل إلى أى قناة من القنوات العديدة التى يتيحها تليفزيون الكابل ويختار من بينها القناة

التى تخاطب اهتمامه ، وتحتفى بما يشغل باله .. هذه القنوات العديدة التى يوفرها تليفزيون الكابل هى المناظر الفعلى للمجلات النوعية المتخصصة فى مجال الصحافة .. المحطات المركزية الجماهيرية تفقد جماهيريتها وتستولى المحطات النوعية المتخصصة الصغيرة على هذه الجماهير . مثال ذلك ما حدث فى أمريكا ، فى البداية كانت هناك ٧٠٠ محطة إذاعة ، والآن توجد ٩٠٠٠ محطة إذاعية ، وهذا هو نفس الاتجاه الذى يسير فيه التليفزيون وهذا هو ما يقود الكاتب المستقبلى جون ناسبيت إلى أن يقول : فى تقديرنا الخاص ، عندما نصل إلى نهاية الثمانينيات ستفقد محطات التليفزيون الكبرى الجماهيرية . العامة نصف مشاهديها على الأقل .

* * *

سأل الصديق الذكى : هذا عن التحول من النمطية إلى التنوع والخصوصية ، والتحول من المركزية إلى اللامركزية ، فماذا عن الانتقال من الخيارين إلى الخيارات الواسعة ؟.

قلت : لو لاحظنا التغيرات التى عمت العالم على مدى العشرين سنة الماضية ، تبينا أنها تتضمن انتهاء عصر الاختيار بين بديلين والدخول فى عصر البدائل المتعددة : نلمس هذا فى نظام الأسرة والعمل وأجهزة الاستخدام اليومى .. نلمسه فى الفنون والعقائد والأطعمة والأحزاب وأخيرا فى وسائل الإعلام المتاحة . لقد حرصت

الحضارة الصناعية على تقييد وتضييق الخيارات المطروحة على الفرد .. إلا أن هذا التقييد قد انتهى أمره منذ منتصف الخمسينيات أو بعد ذلك فى أماكن أخرى من العالم . خلال الحضارة الصناعية كانت الشركة تنتج كوكاكولا مثلا ، تفرضها على الجمهور بحملات الدعاية المؤثرة ، أو كان يتاح للجمهور أن يختار بين كوكاكولا وبيبسى كولا .. واليوم يمكنك فى أى مكان من العالم ، أن ترى تنوعا فى البدائل التى تختار منها .. بل أن الشركة التى تنتج كوكاكولا مثلا ، أصبحت تنتج عشرات المشروبات الأخرى ، خاضعة لمنطق الحضارة الجديدة ، منطق الاختيار بين عدة بدائل وليس الانحصار بين بديلين فقط ..

سأل : وماذا عن الإعلام ؟.

قلت : نفس الشىء .. وتليفزيون الكابل هو خير رمز لمجتمع الخيارات المتعددة ، أن نظام تليفزيون الكابل أشبه بالسوبر ماركت ، يشترى برامجه وخدماته من مصادر عديدة متنوعة ، ويرتب هذه البرامج والخدمات فى قنواته ويصبح بإمكان الفرد مقابل مبلغ يدفعه كل شهر أن يطلب ما يحب من البرامج وما يحتاج إليه من خدمات . وتليفزيون الكابل يقدم برامج المحطات العامة ، أو ما يقابل القنوات الثلاث عندنا حاليا ، بالإضافة إلى برامج التليفزيون من محطات المدن القريبة أو الدول القريبة ، أو من المحطات البعيدة التى ينقل القمر الصناعى برامجها .. وكان عدد القنوات العاملة فى تليفزيون الكابل عند

الأساسية للتحول المستقبلي ، حتى يمكن الاستفادة بها فى تحديد الاختيار الأسلم من بين بدائل الحلول المطروحة ، عن مشاكلنا فى مصر.. نسيت أنني طلبت هذا فقط ، وأنك أنت الذى كنت تريد خطة طويلة المدى لوزارة الإعلام ، وأنا الذى كان يحاول إقناعك بأن وقت هذا لم يحن بعد .. ومع ذلك ، فأنا لم أطلب منك أن تصحح المسار الديمقراطي لمصر» .

سأل وما زال منفعلا «وماذا طلبت إذن فى آخر حوارك السابق ؟» .

قلت : «لو تذكر ، قلت بالتحديد إن وظيفتك هي إعلام المواطنين بحقيقة أحوال وأوضاع مصر ، أن تتيح لكل مواطن أن يعرف طبيعة المشاكل التى تواجه بلده ، وأن تطرح على الشعب بدائل حلول هذه المشاكل ، مبينا ما لكل حل وما عليه .. هل تقصد أن فى هذا ما يتناقض مع وظيفتك كوزير للإعلام ؟.. هل تتصور أن تكون وظيفة وزير الإعلام التعتيم والتشويش وإخفاء الحقائق أو تزوير الواقع ؟! » .

قال : «لم أقل هذا .. رغم أن هذا هو الوضع فى عديد من الدول النامية والمتطورة» .

قلت «وهذا وضع كان يمكن أن يستمر ، قبل انفجار المعلومات وثورة الاتصال . ومع مرور الزمن سيصبح من الصعب على أى وزير إعلام أن يزور حقيقة واحدة ، أو يخفى عن الشعب واقعة واحدة» ..

سأل الصديق الذكى : « وما علاقة هذا بالديمقراطية ، أو ديمقراطية المشاركة كما ذكرت ؟ » .

* * *

قلت : « لقد كتبت عن هذا من قبل ، لكن لا بأس من إعادة طرحه باختصار شديد . طرح العلاقة بين الإعلام الصحيح وبين اعداد الجماهير لممارسة ديمقراطية المستقبل التى ستحل محل أشكال ديمقراطية التمثيل النيابى الحالية . عندما ابتكر الحكام فى بداية الثورة الصناعية ديمقراطية التمثيل النيابى التى تعرفها الدول حاليا ، كان هذا استجابة لضرورة ملحة ، ضرورة توسيع قاعدة اتخاذ القرار ، وعدم الاقتصار فيها على الصفوة المحدودة التى عرفتها المجتمعات الزراعية . أى أن طبيعة الحياة فى المجتمع الصناعى هى التى أوجبت شكلا جديدا من الديمقراطية ، يفوض فيه سكان منطقة ما شخصا من بينهم يوكلون إليه مهمة المشاركة فى اتخاذ القرارات ، ويمتد هذا التفويض عادة لأربع سنوات .. » .

قال الصديق الذكى : « وهو تطور ديمقراطى محمود » .

قلت : «فعلاً ، لكنه لم يعد صالحًا أو كافيًا فى مواجهة عبء اتخاذ القرار فى مجتمع ثورة المعلومات ومجتمع التنوع والتعدد . واقع الحال يوجب اعتماد ممارسات ديمقراطية من نوع جديد ، تعيد توزيع مسئولية اتخاذ القرار بشكل أكثر فائدة وأكثر إنسانية ، عن طريق الاستفتاء

المباشر فى كل ما يمس حياة المواطنين ، وعن طريق اعطاء حق اقتراح القوانين للقواعد ، وعن طريق الهبوط بمستوى اتخاذ القرار إلى القواعد ، وهذا هو ما يطلق عليه ديمقراطية المشاركة ، فى مقابل اصطلاح ديمقراطية التمثيل النيابى .. » .

سأل « وما علاقة ذلك بالإعلام ؟ »

* * *

قلت : « لن يستطيع أى مواطن أن يمارس هذا الحق إلا إذا كان متعلما . وأنا هنا لا أعنى التعليم أو حتى محو الأمية بمعناهما القديم ، أى تعلم القراءة والكتابة والحساب وبعض مبادئ العلوم والعلوم الاجتماعية .. لا . أنا أقصد شيئا أشبه بما أتفق عليه مؤتمر رجال التعليم الذى انعقد عام ١٩٧٦ . ونظمه الاتحاد القومى للتعليم بالولايات المتحدة الأمريكية : وضم ٥٠ شخصية مختارة من الولايات المتحدة وخارجها . وكانت مهمته دراسة احتمال المستقبل عند مطلع القرن ٢١ ، وبحث المهارات الأساسية التى يجب أن يسعى التعليم إلى تطويرها على ضوء هذه الاحتمالات . وخلص هؤلاء إلى أن مهمة التعليم أو محو الأمية أو الإعلام يجب أن توفر لدى أفراد الشعب القدرات التالية :

١ ـ أن يعرف كل فرد حقائق الأوضاع الراهنة فى مجتمعه والعالم من حوله .

٢ ـ أن يتعرف كل فرد على بدائل الحلول بالنسبة لكل مشكلة من المشاكل .

٣ ـ أن يعرف كل فرد عواقب كل حل من هذه الحلول ، الإيجابيات والسلبيات .

٤ ـ أن يتدرب كل فرد على أن يختار من بين هذه البدائل ، البديل الأصلح له ولمجتمعه ، دون التأثر بالدعايات المغرضة .

٥ ـ أن يتدرب الفرد على الطريقة العملية لتنفيذ الحل الذى يقع عليه الاختيار .. » .

قال الصديق الذكى : « هذا ليس محو أمية أو تعليما أو ديمقراطية ، هذا تدريب عملى على الحكم لا أعتقد أنه يتوافر للعديد ممن يتصدون له .. » .

قلت : « فعلا .. الوظيفة الكبرى للإعلام فى المستقبل هى أن يوفر للشعب أن يعرف الواقع ، وأن يحدد المشاكل والحلول وأن يختار وأن يقدم على التنفيذ . لن تعود وظيفة الإعلام هى القيام بوصاية على عقل المواطن ، وإقناعه بتبنى منطق وفكر أعد له مسبقا .. أهم مواصفات وزير الإعلام ـ أو أى حاكم أو قائد ـ فى المستقبل ، هى أن يكون قادرا على ابتكار الأساليب التى تساعد الناس فى عملية إتخاذ قراراتهم . قائد المستقبل ليس هو الذى يعطى الأوامر ، ولكنه الذى يسهل على الناس مهمة إتخاذ القرار » .

آفة المخططين والمفكرين

قال الصديق الذكى : «كفانا إعلاما !.. عندما اخترت لى وزارة الإعلام ، لم أكن أتصور أن مهمتى ستكون بهذه الصعوبة . أرجوك ، أبحث لى عن وزارة أخرى . ما رأيك فى أن تسند إلىّ وزارة الصناعة ؟. أنت تقول دائما إن زمن الحضارة الصناعية قد مضى ، وأننا على أعتاب حضارة ما بعد الصناعة ، مما سيجعل مهمة وزير الصناعة متناقصة الأهمية كلما مضى بنا الزمان» .

قلت : «هناك حقيقة أرانى مضطرا إلى إعادة طرحها دفعا للخلط والالتباس . عندما أقول إن الحضارة الصناعية قد سادت ، وأن الحضارة الزراعية قد انحسر تأثيرها . فهذا لا يعنى أن النشاط الزراعى خلال الحضارة الصناعية يكون أقل مما سبق . العكس هو الصحيح ، لقد ساعدت الحضارة الصناعية على مضاعفة الإنتاج الزراعى عن طريق الميكنة الزراعية .. إن سيادة الحضارة الصناعية ، تعنى أن المبادئ التى سادت المجتمع الزراعى هى التى تنحسر لتحل محلها المبادئ الجديدة التى ترتبط بالإنتاج الصناعى . بنفس هذا المنطق ،

لا تعنى سيادة حضارة ما بعد الصناعة انتهاء الصناعة من حياتنا ، لكنها تعنى انتهاء تحكم وسيادة المبادئ التى شاعت خلال الحضارة الصناعية ، مثل المركزية والنمطية والتركيز والتزامن والتخصص ، وانتهاء سيطرة العقائد الأساسية للحضارة الصناعية التى استباحت الطبيعة وحاربتها ، فبررت اغتراف وقود الحفريات غير المتجدد ، واستهلاك المواد الخام بلا قيد ، وتلويث البيئة والغلاف الجوى بلا حدود .. تلك العقائد التى فرضت فهمها الخاص للتحضر والتقدم ، بما يبرر استعمار الشعوب غير الصناعية ، ويعنى القضاء على خصوصية هذه الشعوب . أما الإنتاج الصناعى فسيتواصل خلال حضارة ما بعد الصناعة ، سنجد الصناعات التقليدية التى عرفها المجتمع الصناعى ، كالحديد والصلب والنسيج والمطاط والسيارات . بعد أن تخضع لمنطق وعقائد ومبادئ حضارة ما بعد الصناعة ، كالتسيير الذاتى ، وتلافى ما يلوث البيئة ، وتنويع المنتجات .. كذلك سنجد صناعات جديدة بازغة مثل الصناعات الالكترونية ، وصناعة هندسة الجينات وأشباه الموصلات والبتروكيماويات المتطورة وصناعة الفضاء وأعماق المحيط » ..

* * *

قال الصديق الذكى : « جميل جدا .. والآن أريد منك أن تحدثني عن حدود مهمتى كوزير للصناعة ، فى مصر ، والآن .. »

قلت : « سأقول لك مثل ما قلته عند الحديث عن الإعلام ،

يجب عليك أن تعرف حاضرنا الصناعى ، وأن تعرف الشكل الذى ستكون عليه الصناعة فى المستقبل ، ثم تضع خطة للانتقال من الحاضر إلى المستقبل » ..

قاطعنى قائلا : « أليس هذا هو ما يفعله كل وزير للصناعة ؟! » .

قلت : « لا ! إن ما أقوله لم يفعله وزير التخطيط عندما وضع خطة الصناعة ضمن الخطة الخمسية الثانية .. آفة المخططين والمسئولين والمفكرين والكتاب عندنا فى مصر هى عدم معرفتهم بطبيعة التحول الحضارى الذى يسود العالم ، ويرسم صورة المستقبل .. إنهم مازالوا جميعا غارقين حتى آذانهم فى المنطق الذى ساد القرون الثلاثة الأخيرة ، التى هى عمر الحضارة الصناعية ، منطق التفكير الخطى الذى يقول إن القادم هو استمرار للماضى ، أو هو المزيد مما كان حادثا فى الماضى . وعذرهم جميعا ، إن هذا هو التفكير الذى كان صائبا وسديدا على مدى القرون التى استقرت فيها مبادئ الحضارة الصناعية ، والمشكلة ، هى أننا فى مرحلة تحول جذرى ، لا يقاس فيها على ما مضى .. » .

سأل : « وماذا أفعل إذن كوزير للصناعة ؟ » .

قلت : « أن تفهم أولا .. فلا فائدة من فعل أى شىء إذا لم تفهم واقعك وواقع التغيير القادم .. وهذا أمر ينسحب على كل وزير ومسئول .. على كل من يتصدى لتحمل مسئولية اتخاذ القرار . لابد

ن يعرف كل واحد من هؤلاء خريطة الأرض التي يقف فوقها ، يعرف فى نفس الوقت مؤشرات التحول والتغير التى تسود حياتنا الأرض فى هذه المرحلة الزمنية ، ثم يستنبط من هذا أو ذاك ط عمله القريبة والبعيدة » .

قال بإلحاح : « عدت إلى الكلام العام . أريد تطبيقا عمليا لهذا ن تقوله ، فى حالتى كوزير للصناعة .. »

قلت : « لست خبيرًا فى الصناعة حتى أرسم لك خريطة الحاضر التى لق منها إلى المستقبل ، كما أننى لست خبيرا فى الطاقة أو التعليم أو تتصاد . غاية ما أستطيعه هو أن أرسم بأكبر قدر ممكن من الوضوح شرات التحول والتغيير التى يمر بها العالم حاليا ، وعلى كل مسئول ى تخصصه ـ أن يدرس واقعه بأمانة ويحاول التوفيق بين هذا الواقع ين التغييرات الحضارية الزاحفة على أنحاء العالم . سأحاول فيما يلى أن لدد بشىء من التفصيل التحولات الرئيسية التى تجرى حاليا فى لمنا . وعلى كل مختص أن يستفيد منها فى رسم خطة حركته فى مجال صصه .. » .

قال الصديق الذكى مقاطعا : « ومع هذا فأنت قد تطرقت إلى فاصيل مستقبل العمل الإعلامى ، عندما اخترت لى وزارة لإعلام ! » .

قلت : « لعل هذا راجع إلى أننى أعمل لسنوات طويلة فى مجال

الإعلام ، وأعتبر نفسى – إلى حد ما – مختصا فى هذا المجال .. ومع هذا . فأنا أتوقع أن يصل أولئك الأكثر منى تخصصا فى مجال الإعلام إلى نتائج أكثر صوابا ، لو التزموا بما أقوله : الدراسة الأمينة الصادقة لواقع مجال التخصص الحالى ، ثم الفهم الدقيق لمؤشرات التحول التى يمر بها العالم» .

قال : « فلننتقل إلى الحديث عن هذه التحولات الرئيسية .. » .

قلت : « قبل هذا أحب أن ننتبه جميعا إلى أن خطة الانتقال بالصناعة إلى المستقبل لن تعتمد على جهود وزير الصناعة فقط ، لكنها ستتشابك مع خطط وزارات التعليم والإسكان والخارجية والطاقة وغير هذا من الوزارات والجهات المختصة : مثال ذلك ، إذا ما قررنا أن نعطى دفعا متميزا لصناعة الالكترونيات باعتبارها من صناعات المستقبل ، فإن هذا يتطلب تعديلا فى مناهج التعليم ، وفى توزيع الطلبة على الكليات ، وفى نظام البعثات ، وفى مضمون الاتفاقيات التى نوقعها مع الدول الأخرى .. » .

قال الصديق الذكى : « مفهوم .. ولننتقل إلى الحديث عن التحولات الرئيسية التى يمر بها العالم .. » .

قلت : «أولها التحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات.. وقبل أن تعترض أو تعلق ، أحب أن أوضح هذا بقولى إن مجتمع الغد الذى اسميه بمجتمع المعلومات لن يخلو من عمليات التصنيع ، كما أننا فى

مجتمع الغد لن نأكل معلومات ونشرب معلومات .. المقصود بالانتقال من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات ، أن النسبة العظمى من العاملين لن تعمل فى تصنيع المواد ، بل فى جمع ومعالجة وتصنيف وتخزين وتقديم المعلومات .. وبكلمات أخرى خامة مجتمع الغد ستكون المعلومات وليس المادة المصنعة » .

قال الصديق الذكى « تقصد التحول إلى مجتمع الخدمات الذى أشار إليه دانييل بيل فى كتابه مجىء مجتمع ما بعد الصناعة » .

قلت : « نعم ولا .. نعم ، لأن نسبة العاملين فى قطاع الخدمات تتزايد بشكل مطرد بالنسبة للعاملين فى قطاع الإنتاج الصناعى .. ولا ، لأننى أميل إلى إدخال العاملين فى قطاع الخدمات ضمن قطاع المتعاملين مع المعلومات ، فمعظم العاملين فى الخدمات يكون انشغالهم الفعلى هو خلق ومعالجة وتوزيع المعلومات ، وهو ما يفعله المدرس والمحاسب والسمسار والمدير والمحامى والطبيب والمهندس ورجل التأمين ورجل البنك .. » .

قال : « هذا بالاضافة إلى المتعاملين مباشرة مع أجهزة المعلومات ، كواضعى برامج الكمبيوتر ، ومحللى الأنظمة ، ورجال الإعلام » ..

قلت : « طبعًا .. ويمكن أن نضيف إلى هذا أن العامل الصناعى يتعامل أيضًا مع المعلومات ويجمع المعارف حول حرفته ، لكن الفارق الأساسى يكمن فى أن العاملين فى مجال المعلومات يكون خلق ومعالجة

وتوزيع المعلومات لديهم الوظيفة الكاملة والنهائية » .

قال الصديق الذكى : « قد أوافقك على تصورك هذا ، ولكن ما الذى يترتب على تحولنا من مجتمع صناعة إلى مجتمع معلومات ؟.. ما المطلوب منا لكى نستعد لهذا التحول ؟ » .

* * *

قلت : «إن يفهم صانع القرار فى كل مكان وعلى كل مستوى عدة أمور أساسية :

١ ـ لابد من أسقاط فكرة السعى إلى تقليد ومحاكاة مراحل التطور التى اجتازتها الدول الصناعية المتطورة ، سواء كانت هذه الدول الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان ، فإن مثل هذا التوجه لا يعنى سوى استمرار تخلفنا . علينا أن نستعد بكل قوانا لدخول مجتمع المعلومات ، باعطاء الأولوية فى التعليم والتدريب والبحث العلمى والبعثات والاتفاقات التجارية والثقافية والعلمية والاستيراد للتكنولوجيات المتصلة بتخزين ومعالجة وتصنيف وتقدم المعلومات ، ذلك لأن الموارد الاستراتيجية للمجتمع القادم هى المعلومات .

٢ ـ محاولة تحسين ظروف المصانع الحالية ، بحيث تصبح أقل تلوثًا للبيئة ، وتطويرها بحيث تصبح أقل حاجة إلى العمالة اليدوية العضلية البسيطة .

٣ ـ عند شراء المصانع الجديدة يجب تغليب التوسع فى الصناعات الصاعدة كالالكترونيات والكمبيوتر وهندسة الجينات والبتروكياويات المتطورة وأشباه المواصلات . وفى حالة الصناعات التقليدية ، عدم قبول النماذج القديمة التى تريد الدول الصناعية الكبرى أن تستغنى عنها ، والتى تعمل على تكريس تخلف العمالة المصرية ، وتعطل أمل تحول العامل المصرى إلى عامل عقلى .

٤ ـ الاختيار بين البدائل التكنولوجية المطروحة ، بحيث نحصل على ما يكون أكثر إتفاقا مع ظروف حياتنا ، وخطط تطويرنا . فقد يكون الأنسب لنا فى مرحلة معينة الانتاج الأصغر حجما ، والأقل تعقيدًا من الناحية التكنولوجية .

٥ ـ الاعتماد على الانجازات التكنولوجية الالكترونية فى تطوير قطاع الخدمات المتنامى .

٦ ـ إن المعلومات والمعرفة ـ وهى المورد الأساسى فى المجتمع القادم ـ ليست كباقى القوى والطاقات التى عرفها عالمنا ، لأنها لا تخضع لقانون بقاء الطاقة . فالمعلومات والمعرفة يمكن أن تستحدث ، ويمكن أن تفنى وينقضى أجلها . هذا بالاضافة إلى أن حجمها الكلى أكبر من مجموع أجزائها . وبناء على هذا يجب أن نعيد النظر فى النظريات الاقتصادية القائمة على الإنتاج المادى للمصنوعات ، وأن نبحث عن نظرية جديدة تقوم على فائض

القيمة فى المعرفة والمعلومات وليس العمل .

٧ ـ الاهتمام الكبير بتدريب العمال ، وإعادة تدريبهم ، ثم إعادة تدريبهم مرة أخرى ، فى مواجهة التسارع فى التطورات التكنولوجية ، وتجنبًا لأشكال من البطالة لم نشهدها بعد .

٨ ـ معرفة أن هذه التغيرات تحدث بسرعة متزايدة ، أكبر من أن تتيح لنا الاستجابة لها أو التعامل معها بعد حدوثها .. ومن هنا يجب ألا ننتظر وقوع الأحداث ، بل نتأمل المستقبل ونتوقعه ، حتى نستعد للأحداث قبل وقوعها .

٩ ـ أخيرًا ، يجب أن نفهم جيدًا أن مجتمع المعلومات عبارة عن حقيقة اقتصادية وليس محض تجريد عقلى .

* * *

قال الصديق الذكى « هذا عن التحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات ، فما التحول الثانى فى رأيك ؟ » .

مارلين مونرو .. وأحلام الشباب

قلت للصديق الذكى : المؤشر الثانى الذى لابد من أن يتنبه له كل مسئول عن اتخاذ القرار فى مصر ، هو التحول من المركزية إلى اللامركزية ..

«قاطعنى الصديق الذكى قائلاً : على اعتبار أن اللامركزية تكون أكثر ديمقراطية ؟» .

قلت : « لا .. فنحن نتحول إلى اللامركزية حتى لو كانت ضد الإنسانية وتتعارض مع الديمقراطية .. وأكرر عندما أقول إننا نتحول من المركزية إلى اللامركزية .. فليس معنى هذا أننى مع هذه وضد تلك ، أو أن هذه أفضل من تلك .. معناه أن هناك من الأسباب الموضوعية ما يجعل الاعتماد على المركزية فى تنظيم حياتنا أمرًا صعبًا وضارًا ... » .

سأل : وما هذه الأسباب الموضوعية ؟.

قلت : عندما سادت الصناعة واستقر المجتمع الصناعى كانت المركزية أفضل الأشكال الادارية وأعلاها كفاءة ، سواء فى إدارة

الدولة أو المؤسسة أو المشروع ، كان التنظيم المركزى أكثر التنظيمات إحكامًا وانضباطًا ، وأقدرها على تحقيق أكبر قدر من المكاسب ، إلا أن نجاح المركزية كان يعتمد على شيوع وانتشار مبدأ هام جدا فى الحياة الصناعية ، إلا وهو التوحيد القياسى أو النمطية .

وضعت الصناعة حرصًا على صالحها ، مواصفات خاصة جدًا دقيقة لكل شىء .. وقامت المصانع بإنتاج الأشياء بشكل نمطى على نطاق واسع مراعية هذه المواصفات ، وأصبح بالامكان أن ترفع ترسًا من الآلة .. وتضع بدلاً منه الترس النمطى البديل .. فتعود الآلة إلى العمل .. وأصبح بامكانك أن تبدل شموع الاحتراق فى سيارة فى أى بلد من البلاد وتشترى شموع الاحتراق الجديدة ، فتحتل مكانها بالضبط محل القديمة ، وتدور السيارة بنفس الكفاءة القديمة .

سأل الصديق الذكى « وما علاقة النمطية والتوحيد القياسى فى تصنيع الآلات ، بالمركزية واللامركزية ؟ » .

قلت : صبرًا .. مع نجاح النمطية فى هذا المجال ، تسللت إلى باقى مجالات الحياة البشرية فى محاولة للوصول إلى الإنسان النمطى الذى تضعه فى أى مصنع أو مكتب فى أى مدينة فى أى دولة ، فيؤدى عمله بنفس الكفاءة ، وجرى نوع من التوحيد القياسى لكل ما يتصل بالإنسان ، الشقة السكنية التى يعيش فيها ، بل ونظام دورة المياه التى بها ، هى هى فى كل مكان من الشرق إلى الغرب .. الملابس التى يرتديها

الإنسان، شكل السترة والسروال.. بل وعدد الأزرار التي في كم السترة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد المادي.. بل مضى المجتمع الصناعي في عمليات التوحيد القياسي والتنميط معتمدا على وسائل الإعلام القوية، في محاولة إجراء التوحيد القياسي على فكر وذوق ومزاج الإنسان، أصبح كلارك جيبل معبود النساء في كل القارات.. وأصبحت صورة مارلين مونرو ـ وقد أطار الهواء طرف ثوبها كاشفا عن ساقيها ـ هي الصورة النمطية لأحلام الشباب في الهند واستراليا ومصر وأسبانيا وأمريكا والأرجنتين.

باختصار.. اقتضت مصلحة العمل في المصنع المضي في عمليات التوحيد القياسي بالنسبة للآلات والبشر معا.. وهذا هو بالتحديد ما جعل المركزية نظاما ناجحا.. فعندما يتحول البشر إلى آحاد متكررة نمطية، يسهل التنبؤ بردود أفعالها واستجاباتها.. يصبح بالإمكان قيادة البشر من أعلى، من قمة الهرم المركزي دون الوقوع في أخطاء كبيرة، وتحقيق الكثير من الاقتصاد في الجهد والوقت، ومع شيوع النمطية يصبح من السهل القيام بالتخطيط المركزي الدقيق، وقيادة حركة المجتمع من خلال هذه الخطة المركزية، بما يعود بالفائدة على الجميع».

سأل الصديق الذكي «تريد القول بأننا نتحول من النمطية إلى التنوع، ومن الآحاد المتطابقة إلى الكيانات المتباينة ذات التخصصيات المستقلة؟»

قلت : « تماما .. وهذا مؤشر آخر من مؤشرات التحول ، سأتحدث عنه فيما بعد ، لكن الأمر كما ترى تتشابك فيه المؤشرات وتتبادل التأثير . بحيث يقود الحديث عن أحدها إلى الحديث عن آخر .. وأكبر دليل على ذلك أن تحولنا من النمطية إلى التنوع هو نتيجة للمؤشر الأول الذى تحدثنا عنه فى الحوار السابق . مؤشر التحول من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات .

فمع تزايد المعلومات التى تدفقت على عقول البشر ، ومع تطور وسائل حفظ ومعالجة وتوزيع هذه المعلومات ، تنوعت مشارب البشر ، وأصبحوا أميل إلى اتخاذ مواقف خاصة ، وأصبحت لكل واحد هوية أكثر تحديدا ، وتوجه محدد يختلف عن توجه الزميل أو الجار . وهذا التنوع بين البشر قاد بدوره إلى زيادة جديدة فى المعلومات المتداولة ، وتواصلت هذه الحلقة المفرغة من تزايد المعلومات والتنوع ، مما قاد إلى أزمة المركزية . » .

سأل الصديق الذكى : « أى أزمة ؟ » .

قلت « فشل المركزية فى الحكم وفى التخطيط وفى إدارة المشروعات .. وهو فشل متصاعد ، يتضاعف الإحساس به يوما بعد يوم» .

سأل : « وهل ينطبق علينا هذا فى مصر ، أم أنه ينسحب على الدول الصناعية المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى ؟ » .

يق الذكي » إذا كان فشل المركزية قد أصبح واقعا مخيفا
ناعية المتطورة ، يهز دعائمها هزا . فهو لم يصبح كذلك
هي فرصتنا ، وهذه هي فائدة الحديث عن المستقبل ..
بد بهذه الخبرات قبل أن تباغتنا الأحداث .. !! » .
ا هذه الخبرات ؟ .

مسئوليتنا عن المستقبل

نحن نزداد حكمة وفطنة ليس باسترجاع ذكريات
، ولكن بمسئوليتنا عن مستقبلنا » .

« جورج برنارد شو »

ريحَـان والحصَـان

قلت للصديق الذكى « تسارع الأحداث يفقدنا القدرة على القيام برد الفعل المطلوب فى الوقت المناسب ، وهذا أحد أهم الأسباب التى تدفعنا إلى استشراف المستقبل ، والاستعداد له . وإذا كان التحول من المركزية إلى اللامركزية هو أحد أهم سمات التطور الذى تمر به الدول الصناعية الكبرى ، فى الشرق والغرب ، وجب علينا فى مصر أن نتأمل انعكاس هذا التطور على الدول المختلفة ، ونستفيد من هذه الخبرات قبل أن تصبح أمرا واقعا يطبق علينا ذات لحظة ، ونحن أبعد ما نكون عن قدرة المواجهة ، واتخاذ رد الفعل المناسب » .

سأل : «وما تطبيقات التحول إلى اللامركزية فى الدول الصناعية المتطورة ؟ » .

قلت : « تحول من المركزية إلى اللامركزية فى كل شىء ، فى الحكومة والأجهزة الديمقراطية والبنوك والطاقة والمؤسسات .. بل وفى البشر أنفسهم . وفى هذا يقول جون ناسبيت : لعل أوضح شكل للتوجه اللامركزى هو لامركزية البشر . ونحن نتفق مع علماء الاسكان والاجتماع

فى أن عددا كبيرا من سكان المدن الأمريكية يتحولون إلى سكنى المدن الصغيرة ، ويتجهون إلى المجتمعات الريفية .. إن انتعاش المدن الصغيرة ظاهرة ثابتة احصائيا وشائعة ، إلا أن معظم المعلقين أساءوا فهم مضمونها .. أنها ليست نوعا من الحنين إلى الحياة الاقتصادية القائمة على الزراعة ، والتى عرفناها فى الماضى .... » .

قاطعنى الصديق الذكى قائلاً : « دعنا نكن أكثر تحديدًا . إذا كنت الآن أحد صناع القرار فى مصر ، ماذا أستفيد من تعرفى على هذا التحول الذى يمر به العالم ؟ »

قلت : « تفهم أولا أن المؤسسات المركزية تحتضر ، رغم أنها كانت فى وقت من الأوقات أنسب أشكال التنظيم ، وأكثرها تحقيقا للربح ، ولكفاءة العمل . عليك أن تقتنع بانتهاء عصر المدينة الكبيرة والمؤسسة المركزية ، لم يعد المصنع الذى يضم مئات الآلاف من العمال والموظفين هو السبيل إلى الربح الأوفر والنجاح الأكبر . لم تعد الحكومة المركزية هى أقدر الحكومات على تحقيق الانجازات . لم تعد المؤسسة الكبرى هى أقدر المؤسسات على الحركة وعلى مواجهة المنافسة ... تغير هذا كله نتيجة للتغير الجذرى الذى طرأ على البشر ، وعلى خامة العمل ، وعلى معنى العمالة . عليك كأحد صناع القرار فى مصر أن تفهم هذا ، وضعه فى اعتبارك كلما تصديت لاتخاذ قرار . المصنع الضخم (أو ما كان يطلق عليه بخيلاء القلعة الصناعية) يجب أن يتحول إلى شبكة من المصانع الصغيرة التى

تتبادل التغذية والتى يدار كل منها لا مركزيا . مشروع توليد الطاقة المركزى الهائل ، لابد أن يتحول إلى عدة مشاريع لا مركزية منتشرة جغرافيا ، ومتنوعة من حيث وسائلها فى استنباط وتوليد الطاقة . إن احتضار المركزية يدفعنا إلى عملية بناء ضخمة جديدة من أسفل إلى أعلى . . » .

* * *

سأل الصديق الذكى « وهل تتصور أن بامكان أى صاحب قرار أن يفعل شيئا فى عملية التحول إلى اللامركزية بينما نظام الحكم فى الدولة يقوم على المركزية الكاملة ؟ ، إن أى محاولة فى هذا الصدد ستجعلك تصطدم مع السلطة ، أو على الأقل تتناقض مع النظام السائد فى البلاد » .

قلت : « هذا صحيح ، مما يجعل البدء فى تطبيق لامركزية الحكم هو الخطوة الأولى نحو اللامركزية » .

سأل : « وما الذى يدفع الدولة المركزية إلى التخلى عن سلطتها ، وتسليمها مسئولية اتخاذ القرار إلى الكيانات الإقليمية والمحلية أو الفئوية ؟ أنت تجنح فى أحلامك إلى تصور قيادات ملائكية ، تتنازل طوعا وبكل الايثار والعطاء عن السلطة المركزية فى اتخاذ القرار ، لحساب القواعد والمحليات ! ! » .

قلت : « أنا لا أحلم .. أنا أتمنى أن يحدث هذا بدافع فهم مصلحة

الجميع ، القيادة والقواعد ، وإن يحدث بشكل سهل اختيارى ، بدلا من أن يحدث قسرا نتيجة الفشل الدائم من جانب القيادة المركزية فى اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب .. » .

سأل : « ألا ترى فى تحرك الدولة فى مصر نحو المحليات والإدارة المحلية نوعًا من اللامركزية ؟ » .

* * *

قلت : « إن ما يجرى هو أضعف الإيمان ، ذلك لأن الإدارة المحلية عندنا هى فى حقيقة الأمر تأكيد لهرم السلطة البيروقراطى القائم على المركزية ، اللامركزية الحقيقية هى لا مركزية اتخاذ القرار ، لا مركزية انتخاب القيادات المحلية على مختلف المستويات ، هى أن يكون لأبناء أى إقليم حق الاقتراع على المسائل الحيوية التى تمس هذا الإقليم .

إن اللامركزية هى التى ستعيد المواطن المصرى إلى صندوق الانتخابات . إن تناقص عدد المتوجهين إلى صناديق الانتخاب عندنا ، هو فى جوهره رأى فى المركزية . وهذا يحدث أيضا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فى عام ١٩٥٢ كان عدد الناخبين فى انتخابات الرئاسة ٦٢ فى المائة ، وانخفضت هذه النسبة إلى ٥٤ فى المائة عام ١٩٧٦ . كما أن انتخابات الكونجرس انخفضت فيها نسبة الناخبين من ٤٢ فى المائة سنة ٥٤ ، إلى ٣٥ فى المائة سنة ٨٢ . فى الوقت الذى ترتفع فيه نسبة الناخبين فى الاقتراعات المحلية فأصبحت تتراوح بين ٧٥ و٨٠ فى المائة » .

سأل : « وهل تعتقد أن اللامركزية قد تحققت فى الولايات المتحدة الامريكية ؟ » .

قلت : « بنسبة أعلى مما نرى فى أى دولة أخرى ، رغم ما تواجهه من مقاومة . وأعتقد أن جوهر أزمة الاتحاد السوفيتى الحالية ، والتى يحاول جورباتشوف أن يتجاوزها ، هى أزمة التحول من نظام مركزى قوى محكم ، إلى نظام لا مركزى تتشكل فيه الإدارة العليا من حصيلة الادارات المحلية والنوعية اللامركزية . الثابت أن المواطن الأمريكى لم يعد يهمه كثيرا من هو الذى سيتولى رئاسة الجمهورية ، لأن السلطة السياسية الحقيقية ، أى القدرة على إنجاز الأشياء ، قد انتقلت من الرئاسة والكونجرس إلى الولايات والمدن والأقاليم والقرى .. يضع ناسبيت هذه الحقيقة فى تعبير طريف عندما يقول : رونالد ريجان يركب الحصان ، فى الاتجاه الذى يمضى فيه الحصان ! » .

● «إن جهلنا بالمستقبل ، وتصميمنا على أن هذا الجهل لا علاج له هو الشيء الوحيد الذى يعطى الماضى تأثيره الهائل على أفكارنا» .

هـ . ج . ويلز يناير ١٩٠٢

من المؤسسات إلى الاعتماد على الذات

قال الصديق الذكى : أنت بهذا تسحب عبء العمل الحقيق من الحكومة والمجالس النيابية المركزية ، لتضعه على عاتق الناس فى كل مكان ..

قلت : فعلا .. إن التحول من المركزية إلى اللامركزية سيجعل دور القيادة ، رئاسة وحكومة ، مقصورا على تسهيل مهمة الشعب فى التعبير عن نفسه .. وفى القيام بما تقضيه مصالحه الحقيقية .. وهكذا نكون قد انتقلنا بشكل طبيعى إلى مؤشر جديد من مؤشرات التحول المستقبلى التى نتحدث عنها ، وهو التحول من الاعتماد على المؤسسات إلى الاعتماد على الذات .. ومن هذا نرى مدى الارتباط والتأثير المتبادل بين المؤشرات المختلفة للتحول : التحول من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات ، ومن المركزية إلى اللامركزية ، ومن النمطية إلى التنوع والتعدد ، ومن الاعتماد على المؤسسات إلى الاعتماد على الذات ، إلى غير ذلك من المؤشرات التى سأوردها ..

قال معاتبا : ألا يتعارض هذا المؤشر مع الشعار الذى كنا نرفعه

طوال السبعينيات ، شعار دولة المؤسسات ؟!..

قلت : هذه قصة أخرى ، لكن ذلك لا يمنع أن شعارات السبعينيات ، التي نادى بها أنور السادات ، ستجدها دائماً متعارضة مع مؤشرات التحول المستقبلي.. ستجد أن معظمها نابع من مبادئ وأخلاقيات المجتمعات الزراعية التي كانت قد بدأت تندثر وأعتقد أن هذه الشعارات الزراعية رفعت ـ بوعي وتدبير ـ لمواجهة شعارات ومبادئ الصناعة التي سادت أيام جمال عبد الناصر ، وللوقوف في وجه مجتمع الصناعة الذي كان قد بدأ يتشكل بقوة في مصر ، ويهدد بالانتقال منها إلى الدول العربية ودول العالم الثالث ..

سأل الصديق الذكي : وماذا تعني إذن بالتحول من الاعتماد على المؤسسات إلى الاعتماد على الذات ؟..

* * *

قلت : رغم إننا نتباهى دائماً بأننا أصحاب أقدم الحكومات المركزية في العالم ، فإن اعتمادنا على الدولة وعلى مؤسساتها بلغ أوجه مع تحولنا إلى الصناعة ، خاصة أننا اخترنا طريق التحول الاشتراكي .. لقد أصبحنا نعتمد على الحكومة وعلى مؤسساتها في كل شيء في المأكل والملبس والمسكن ، وفي الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية .

سأل : وهل تقتصر ظاهرة الاعتماد على الدولة ، على الدول الاشتراكية وحدها ؟.

قلت : لا .. لكنها تكون اوضح نتيجه القبضه المركزيه الاقوى ..

سأل : لم أفهم .. هل هى ظاهرة مقصورة على مجتمعات التطبيق الاشتراكى ، أم أنها ظاهرة مرتبطة بطبيعة المجتمع الصناعى ؟.

قلت للصديق الذكى : ظاهرة الاعتماد على الدولة ومؤسساتها ظاهرة صناعية فى جوهرها .. خذ مثلا أوضاع الأسرة .. لقد كانت الأسرة خلال المجتمع الزراعى أشبه بالوحدة الاقتصادية المكتفية ذاتيا ، تتكفل بمعظم الخدمات التى يحتاج إليها أفراد الأسرة على اختلاف أعمارهم .. ومع زحف المجتمع الصناعى .. تفتت كيان الأسرة الكبيرة إلى أسر صغيرة ، تتكون كل واحدة منها من الوالدين وحوالى ثلاثة أبناء ، وسحب المجتمع الصناعى من هذه الأسرة كل الأعمال التى كانت تقوم بها ، فأوكل التعليم إلى المدرسة والعلاج إلى المستشفى ورعاية كبار السن إلى الملجأ ، وفض الخلافات إلى المحكمة ، وهكذا شاع فى الدولة الصناعية ـ الرأسمالية والاشتراكية ـ اعتماد الأفراد على الدولة وعلى المؤسسات الكبرى فى تدبير أمورهم .. ! !.

سأل : وما الذى تغير فى هذا المجال ؟.

* * *

قلت : نتيجة للتحولات التى أشرنا إلى بعضها ، شعر الأفراد بأن الحكومة والمؤسسات المركزية الكبرى لم تعد تلبى احتياجاتهم ، ولم تعد

قادرة على الوفاء بالالتزامات الموكلة إليها .. سأل الأفراد أنفسهم : من الذى نضع فيه ثقتنا إذن ؟ وجاءت الإجابة على الفور .. نضعها فى أنفسنا .. علينا كأفراد أن نساعد بعضنا البعض فى حل المشاكل التى تصادفنا دون انتظار أو تدخل من الحكومة أو المؤسسات الكبرى .

قال الصديق الذكى : طبعا أنت تتحدث عما يحدث فى الدول الصناعية المتطورة ، ولا أظن أن هذا التحول قد وصلت بشائره إلى مجتمعنا ..

قلت : قبل أن أعلق على قولك هذا ، لابد أن نتفق على شىء جوهرى يتصل بالخريطة الراهنة للمجتمع المصرى ، وكيف تطورت هذه الخريطة على مدى العقود الأربعة الأخيرة .. قد يخرج هذا بنا عن السياق المباشر لحديثنا ، فإن حسمه يوفر علينا الكثير من الحوار .. المجتمع المصرى قبل ثورة ١٩٥٢ كانت تحكمه مبادئ المجتمع الزراعى ، مع زحف للمبادئ الصناعية لا يتناسب مع الحجم المتواضع للنشاط الصناعى المتحقق . وذلك مرجعه إلى الاستعمار وتأثيراته على بلادنا . وقبل أن يرحل الرئيس جمال عبد الناصر عن عالمنا ، كان المجتمع المصرى قد تضاءل فيه تأثير المبادئ والعقائد الزراعية ، وزحفت عليه بقوة مبادئ وعقائد وأخلاقيات المجتمع الصناعى ، ثم جاءت فترة السادات لتهز المجتمع المصرى هزا عنيفا ، فتحت شعار التحول من التطبيق الاشتراكى إلى الاقتصاد الحر ، قامت حركة جادة لوقف زحف مبادئ المجتمع

الصناعي، مرة بتجميد النمو الصناعي، ومرة بمحاولة إعادة فرض مبادئ المجتمع الزراعي المندثرة .. وكانت رموز هذا واضحة فى (أخلاق القرية) و(العيب) و(كبير العائلة) ثم يجيء حسنى مبارك فى الثمانينيات ليوقف عجلة تعجيز التحول الصناعي .. ويعطى للمجتمع المصرى هدنة ، يفيق فيها من الهزات التى تناوبته ، إلاّ أن الموضوع يزداد تعقيدا ، لأسباب حضارية عالمية ، فقد تضاعف فى الثمانينيات تفجر ثورة المعلومات واندفاع تكنولوجيا الاتصال وسقوط الحواجز بين الدول والمجتمعات . مما ساعد على زحف إرهاصات مجتمع ما بعد الصناعة إلى حياتنا .. وهذا يعنى أن المجتمع المصرى حاليا تعيش فيه ثلاث موجات حضارية فى نفس الوقت ، مخلفات من مبادئ مجتمع الزراعة ، مع وجود قوى لمبادئ مجتمع الصناعة . ووجود متواضع ولكنه متضاعف لمبادئ مجتمع ما بعد الصناعة .

● واضع التخطيط المركزى فى نظام لا يقوم على المشاركة فى اتخاذ القرار يصبح غارقا فى بحر الأكاذيب والمعلومات القديمة والخاطئة .

ألفين توفلر فى كتابه « نظرات ومقدمات »

فرصتنا أفضل من أمريكا وروسيا

قال الصديق الذكى : «ذكرت فى حوارنا السابق أن الخريطة الحضارية لمصر تتكون حاليا من بقايا مبادئ المجتمع الزراعى ، ووجود قوى لمبادئ المجتمع الصناعى ، مع إرهاصات متواضعة ـ ولكن متسارعة النمو ـ لمبادئ مجتمع ما بعد الصناعة .. هل هذا المهرجان الحضارى أمر طبيعى » ؟ .

قلت « أمر طبيعى وشائع فى معظم الدول النامية ، وفى دول العالم الثالث نتيجة لحركة الاستعمار المنظمة التى تبنتها الدول الصناعية ، وتأثيراتها المفروضة على الدول المستعمرة ، أصبح من الطبيعى أن نرى الدول التى تتدافع على أرضها موجتان حضاريتان أو ثلاث موجات حضارية متزامنة ... ! » .

قال الصديق الذكى مقاطعا : « هذا وضع يبعث على اليأس .. على أى أساس نخطط لمثل هذا المجتمع المتشرذم ؟، وكيف نتعامل معه ؟.. » .

قلت : «ستعجب لو قلت لك إن الانتقال من هذا الوضع إلى

مجتمع ما بعد الصناعة يكون أسهل وأيسر من انتقال المجتمع السوفييتي أو الأمريكي أو اليابانى إلى مجتمع ما بعد الصناعة ! ».

سأل «كيف؟! ».

قلت : «الدول الصناعية المتطورة التى رسخت أركانها على مبادئ وعقائد المجتمع الصناعي ، يصعب عليها جدا أن تقتنع بأن الأساس الذى قامت عليه نهضتها لم يعد صالحا ، وأن كل شيء يجب أن تعاد إقامته من أسفل إلى أعلى .. ورغم أن العديد من الشركات الأمريكية الكبرى المشهورة قد غيرت أغراض إنتاجها الصناعى التقليدى ، وتحولت إلى الصناعات الجديدة ـ شركة سنجر لآلات الحياكة تحولت إلى طيران الفضاء والالكترونيات ، شلومبرجر تحولت من البحث عن البترول إلى أعمال جمع ومعالجة المعلومات ، إلى آخر القائمة ـ أقول رغم هذا ، فهنالك العديد من الشركات الصناعية الكبرى مازالت متمسكة بالصناعات التقليدية ، بصرف النظر عما يلحق بها من خسائر .. أنها لا تتصور أن تتنازل عن المجد الذى صنعته على مدى عشرات السنين . وتحول هذه الشركات إلى الصناعات الصاعدة الجديدة ، أو تطوير أساليب صناعتها الحالية بحيث تتفق مع مجتمع ما بعد الصناعة لن يتم بسهولة ، وسيتم فى الأغلب من خلال صراع دموى ، وأزمات اقتصادية وكساد وبطالة مرتفعة وتضخم متزايد ... لكنه سيتم إن آجلا أو عاجلا .. » .

قال : «هذا عن الدول الصناعية المتطورة ، فماذا عن الدول النامية ذات الموجات الحضارية المتعددة التى تتزامن على أرضها ؟» .

* * *

قلت : «هذه الخلخلة التى فى تكوين مبادئ وعقائد مجتمعات الدول النامية ، تجعل من الأيسر عليها أن تتبنى التحولات الايجابية لمجتمع ما بعد الصناعة ، خاصة أن مجتمع ما بعد الصناعة لا يحض على التوحيد القياسى والنمطية ، ولا يطالب الجميع بالانخراط فى نظام واحد وشكل واحد وعقيدة واحدة .. إن التنوع الذى يخلقه تزامن الموجات الحضارية فى بلد ما ، لن يقف عقبة أمام الانتقال إلى مجتمع ما بعد الصناعة ، بينما هو عقبة حقيقية أمام التحول إلى مجتمع صناعى . كما أن هذا التنوع الذى تتسم به مبادئ وعقائد مجتمعات الدول النامية ، سيجعلها تنتقل إلى مجتمعات ما بعد الصناعات ، حاملة معها خصائص هويتها الأصلية ، التى لم تتنازل عنها تنازلا كاملا ، مثل ما حدث فى المجتمعات الصناعية المتطورة من تنازل عن أى هوية أو ذاتية خاصة» .

سأل الصديق الذكى : «وهل تعتقد أننا نستطيع أن نمارس عملية التحول من الاعتماد على الدولة إلى الاعتماد على النفس ، فى ظل ظروف تطورنا الحالية ، وبمثل ما يحدث فى الولايات المتحدة مثلا ؟..» .

قلت : « الذى حدث فى الولايات المتحدة ، جاء نتيجة لاقتناع الناس فى الشارع الأمريكى ، بأن الحكومة المركزية وهياكلها المحلية لم تعد قادرة على حل مشاكلهم ، وأنه لا مناص من أن يبادر الناس إلى التحرك لحل مشاكلهم الخاصة بأنفسهم ، ولا أعتقد أن أحوال الحكومة المصرية فى هذا المجال أفضل من أحوال الحكومة الامريكية بل إننا فى مصر ، فى أشد الحاجة إلى أن نتحول إلى الاعتماد على الذات ، وإلى أن يجلس الناس فى كل مكان مع بعضهم البعض ، ويتدارسوا أفضل طريقة متاحة لحل مشاكلهم الخاصة ، ثم يتعاونون معا على حلها بالامكانات الذاتية ، أو على الأقل بترشيد استخدام الامكانات المتاحة من جانب الدولة » .

قال الصديق الذكى ضاحكًا : « هذا الحلم لا أعتقد أنه قابل للتطبيق فى بلادنا ! » .

قلت « كيف ؟.. ولماذا ؟ .. » .

قال « أولا ، لأن جهات الإدارة المحلية سواء كانت مجلس حى أو مجلس قرية ستعتبر مثل هذا النشاط تعديا على اختصاصاتها ، وثانيا ، لأن سلطات الأمن ستلاحق أى تجمعات من هذا النوع بحثا عن النوايا الحقيقية للمجتمعين . وثالثا ، لأن أصحاب المصالح الحقيقية فى بقاء الأوضاع الحالية والمستفيدين من الأحوال القائمة سيحاربون أى تحرك يستهدف الانتقاص من مكاسبهم .. » .

قلت : « جائز .. لكن هذا التحول لا يمكن أن يتم بمعزل عن التحولات الأخرى التى أشرت إلى بعضها ، وأشير إلى بعضها الآخر فيما يلى من حوار .. وإذا كان ما تقوله ينطبق على بعض الأوضاع أو النشاطات ، إلا أنه لا ينطبق على أهمها . وحتى نفهم هذا ، لابد أن نعطى أمثلة على نماذج هذا التحول ، والمجالات التى امتد إليها ، ثم نراجع ذلك على واقعنا ، حتى نتبين مدى إمكان تحقق هذا التحول فى مجتمعنا الحالى .. » .

مَن الذى يمكن أن نثق فيه ؟!

قلت للصديق الذكى : « لقد تعودت شعوب الدول الصناعية على أن تعتمد على الحكومة فى توفير معظم احتياجاتها ، وخاصة الاحتياجات الأساسية ، كالطعام والمسكن والعمل ، كل ما يتصل بصحة الأفراد أوكل أمره إلى الهيئات الطبية الحكومية والمؤسسات الطبية الكبرى ، وتم تسليم الأبناء إلى المدارس ، وتولت المؤسسات المركزية الكبرى شئون الاقتصاد .. » .

قال : « هذه طبيعة التطور ، عندما تنازلت الأسرة الكبيرة التى شاعت فى المجتمع الزراعى عن مهامها لجهات أكثر اختصاصا وتفرغا فى المجتمع الصناعى .. وقد أبدى كل الناس قبولا كاملا لهذا الترتيب » .

قلت : « هذا صحيح ، لكن على مدى الأربعين سنة الماضية ، أخذت نواقص الحكومات المركزية تزداد وضوحا ، وأصبح عجزها جليا فى العقدين الأخيرين » .

سأل : « والسبب ؟ » .

قلت : « الأسباب عديدة ومتبادلة التأثير . ذكرت بعضها فى حوارنا السابق ، وسأذكر باقيها عند استعراض باقى مؤشرات التحول التى يمر بها العالم ، وأقرب ما تحدثنا عنه هو المركزية وفشلها كنظام وأسلوب عمل ، أقول ، عندما تبين الناس عجز الحكومة المركزية عن تلبية حاجاتهم الأساسية ثار بينهم سؤال واحد متكرر « من الذى يمكن أن نثق فيه ونعتمد عليه إذن ؟ » ، وكانت الإجابة الطبيعية هى « أنفسنا ! » ، قالوا : ليس أمامنا سوى أن نساعد أنفسنا ، ونساعد بعضنا البعض فى حل المشكلات التى تمس حياتنا عن قرب وبشكل مباشر ، والتى فشلت المؤسسات المركزية فى علاجها .. » .

قاطعنى الصديق الذكى قائلا : « تقصد الناس عندنا .. هنا فى مصر ؟ » .

قلت : « لا ، لم نصل إلى مثل هذا التفكير ، رغم إننا لا نمل ترديد الأحاديث والأمثال التى تحض عليه ، ورغم عجز الحكومات المتتالية عن سد احتياجات الناس ، إن الناس الذين أعنيهم ، هم شعوب الدول الصناعية المتطورة ، التى إستنفذت فيها مبادئ المجتمع الصناعى أغراضها .. ألم نتفق على عرض بعض مظاهر الاعتماد على الذات فى تلك الدول حتى نستفيد منها ؟ » .

قال : « نعم ... بماذا ستبدأ ؟ » .

* * *

قلت للصديق الذكى : « سأبدأ بمجال الخدمات الصحية ، عندما تسلمت الدولة من الأسرة مهام الرعاية الصحية ، فى بداية تشكل المجتمعات الصناعية ، أخضعت هذه الخدمة ، كغيرها من الخدمات ، لمصالح ومبادئ ورؤية الحياة الصناعية ، ومع زحف مجتمع ما بعد الصناعة ، تزايد شعور الناس بأن المؤسسة الطبية المركزية قد فشلت فى توفير الصحة للمواطنين .. وبدأ الناس يعيدون النظر فى التتابع الصحى المأخوذ به : المرض ، ثم الفحص ، ثم الدواء ، ثم الجراحة ، بدأ الناس يفكرون بأنفسهم ولأنفسهم فى طرق أخرى لتحقيق العافية الشاملة ، وبدأنا نسمع عن الأكوبنشر ، والعلاج بالفيتامينات ، والعلاج بالإيمان والعقيدة وتمرير اليد ، واكتسبت الصحة الوقائية أرضًا واسعة من خلال الأنظمة الغذائية الخاصة ، والتمرينات البدنية .. » .

سأل : « وهل حققت هذه الأساليب الجديدة نجاحا تجاوز نجاح الأساليب التقليدية ؟ » .

قلت : « عمر هذا التحول قصير ، والحكم عليه الآن غير وارد ، لكن الأهم من هذا التقييم ، فهم ما وراء التحول ، لقد بدأ الإنسان يفكر فى تحسين صحته بنفسه ، بدلا من انتظار حدوث المرض ثم علاجه ، وتم ذلك عن طريق أمور ثلاثة :

١ ــ التمسك بعادات صحية جديدة ، كالمشى والمرونة ، والرياضة وتمارين اللياقة ، والامتناع عن التدخين ، وإقلال حد احتساء

الخمر ، والانتقال إلى الكحوليات الخفيفة ، وكذلك خفض الدهون فى الطعام ، وشيوع متاجر ومطاعم الأكل الصحى .

٢ ـ الرعاية الذاتية ، أو الاعتماد على النفس فى مجالات كانت تحتم الاعتماد على الاخصائيين ، وتكاثر الأجهزة الطبية المنزلية التى يستخدمها الفرد دون معونة طبيب ، فى قياس الضغط ، وحالة مرض السكر ، وكشف الحمل عند النساء .. إلى آخر ذلك .

٣ ـ سيادة نموذج جديد للسلامة البدنية والطب الوقائى والرعاية الكلية للإنسان ، جسدا ونفسا وعقلا ، فى مكان المبدأ الشائع لعلاج الأعراض وليس الإنسان ككل .. » .

* * *

قال الصديق الذكى : « هذا عن الصحة ، فماذا عن التعليم مثلا ؟ » .

قلت : « نفس الآلية ، قبول طوال مرحلة صعود الحضارة الصناعية ، وعدم رضا مع انحسار مبادئ المجتمع الصناعى ، لقد واجه التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، انتقادات مختلفة منذ وقت طويل ، إلا أن الناس بدءوا أخيرا يفقدون إيمانهم بنظم التعليم السائدة ، وكان أول مؤشر لذلك ، إحصائيات جالوب التى جرت عام ١٩٧٩ ، والتى كشفت عن هبوط شديد فى ثقة الناس بمدارسهم ،

هكذا بدأ تنامى حركة الاعتماد على النفس فى التعليم ، بدأ هذا بإنشاء مدارس خاصة يشرف عليها أولياء الأمور ، وانتهت بمحاولات نقل التعليم من المدرسة إلى البيت ، إما جزئيا فى شكل مساعدة الصغير على استيعاب دروسه المدرسية ، أو كليا بالتمرد الكامل على طراز التعليم السائد فى المدارس » .

قال الصديق الذكى : « لقد أشرت إلى شىء من هذا عند حديثك عن تصور الفين توفلر للكوخ الألكترونى ، حيث يستطيع الصغير عن طريق الكمبيوتر ذى الكابل ، المتصل بمخازن المعلومات ، أن يقوم بالشق الأكبر من عملية التحصيل العلمى فى البيت ، مما يحد من دور المدرسة » .

قلت : « وحتى قبل أن يشيع هذا ، بدأ الناس يسحبون الأبناء من المدارس ، ويعتمدون على أنفسهم فى التعليم ، سخطا على نظم التعليم القائمة ، حتى ولو عرضهم هذا للمؤاخذة القانونية ، بالنسبة للمرحلة الالزامية . الذى لاشك فيه إننا ستوصل فى السنوات القادمة إلى شكل للتعليم يختلف جذريا عن الشكل الذى عرفناه طوال القرون الثلاثة الماضية » .

إعادة النظر في الحكومة

قلت للصديق الذكي : «رأينا كيف يزحف مبدأ الاعتماد على الذات في مكان الاعتماد على الدولة ، في مجالي الصحة والتعليم .. وإذا ما استعرضنا مجالات الحياة الأخرى ، فهمنا حجم وأبعاد هذا التحول الذي تمر به الدول الصناعية المتطورة » ..

قال : « لا أريد أمثلة في مجال الخدمات الاجتماعية .. أريد أن أرى كيف ينسحب هذا على صلب الحياة الصناعية ، على الاقتصاد والإنتاج والعمل والعمالة » .

قلت : « ستجد نفس الشيء ، لقد أصبح الناس أقل اعتمادا على المؤسسات الضخمة الكبيرة التي بشر بها عصر الصناعة ، ولجأوا إلى نظام صغار المستثمرين أو المقاولين أو المتعهدين ، الذين يعملون لحساب أنفسهم ، وإلى العمل في المشاريع الصغيرة أو حتى العمل لحساب الذات .. لقد أثبتت أحدث الدراسات الأحصائية في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، أن المشاريع الصغيرة ، والأعمال الشخصية ، وليست المؤسسات الضخمة ، هي المسئولة عن خلق معظم

لوظائف الجديدة التى أدخلت إلى سوق العمل ، وعن معظم النمو الاقتصادي للبلاد ، وأن هذه المشاريع الصغيرة والشخصية أكثر إنتاجية وابتكارا .. إن مسار التحول يمضى من مجتمعات الإدارة العظمى ، إلى مجتمعات المقاولات الصغيرة ..» .

سأل : «ألا يكون العمل لحساب المؤسسات والشركات الكبرى أكثر أمنا واستقرارا للعاملين فيها ، من هذه المشروعات الصغيرة ؟» .

قلت : «لقد تضاعف ، فى السنوات الأخيرة ، عدد المديرين التنفيذيين الذين تركوا المؤسسات الكبرى،لكى يعملوا فى المشاريع الصغيرة ، وشركات المقاولة المحدودة .. يقول هؤلاء إنهم يشعرون فى أعمالهم الجديدة بقدر من الارتياح لم يعرفوه فى أعمالهم السابقة ، وأنهم أكثر استقلالا عن ذى قبل ، بل إن بعضهم يحقق أرباحا أعلى .. يقول الخبير الاقتصادى الأمريكي جيرى روبين : التحدى الذى يواجه الرأسمالية الأمريكية فى الثمانينيات هو أن نعيد إلى أمريكا روح الاستثمارات والمقاولات الصغيرة .. إن المؤسسات الكبرى قد أخمدت قدرة الناس على التعبير عن ذواتهم وعن طموحاتهم . إن أمريكا فى حاجة إلى إعادة روح الأعمال والمشروعات الصغيرة ..» .

* * *

سأل الصديق الذكي : « وهل تعتقد أن هذا التحول يجرى أيضا فى الاتحاد السوفييتى ؟ » .

قلت : « ليست لدى المعطيات اللازمة لاصدار مثل هذا الحكم ، وإن كنت أتوقع أن يكون قد حدث ويحدث ، وبصفة خاصة فى الاتحاد السوفييتى الذى تبلغ فيه المركزية أوجها ، وبعد أن ضرب جورباتشوف أول معول فى البيروقراطية المركزية . ولا أستبعد أن يحدث فى المستقبل القريب ما هو حادث فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ينتمى ١٥ مليون مواطن الآن إلى ٥٠٠ ألف جماعة للخدمة الذاتية .. كل من تواجههم مشكلة واحدة ، أو يعانون من أزمة واحدة ، تجمعوا وقرروا أن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم ، وأن يستفيدوا من خبرة بعضهم البعض فى حل هذه المشاكل .. جماعات خدمة ذاتية لكل غرض يمكن أن تتصوره لمواجهة كل المشاكل ، مثل الإحالة إلى المعاش ، والترمل ، والمعاناة من السمنة ، وإدمان الخمر أو المخدرات ، والمرض العقلى ، والمطلقين والمطلقات ، وإساءة معاملة الصغار .. إلى آخر القائمة .. » .

سأل الصديق الذكي : « وماذا يكون دور الحكومة فى هذه الحالة ؟ » .

قلت : « سيتغير هذا الدور بلاشك ، وسيضعف كيانها لعدة أسباب .. ستصبح أشبه بمكتب التسهيلات أو التشهيلات ، منها

بالسلطة الحاكمة .. وفى هذا يقول الناقد الاجتماعى بيتر دراكر : يجب علينا أن نعيد التفكير فى صميم الغرض الذى من أجله قامت الحكومة ، وفى طبيعة علاقة المواطنين بها » .

« وربما تعجب إذا عرفت أن حركة خدمة الذات ومساعدة النفس قد امتدت إلى أخص وظائف الحكومة ، وهى الأمن ، فبعد تضاعف الجرائم فى الولايات المتحدة خلال عامى ٨٠ و١٩٨١ ، بدأ الناس يعتمدون على أنفسهم فى حماية حياتهم ، فتم تشكيل جماعات لحراسة الجيرة فى أنحاء البلاد ، وتكونت دوريات تمسح الحى بحثا عن أى تحرك إجرامى ، وفى نفس الوقت تصاعد بشكل لافت عدد العاملين فى قوات الأمن الخاصة .. لقد أصبحت وظيفة الشرطى الخاص تمثل أكثر الوظائف تكاثرا فى البلاد ، بل إن عدد الشرطة الخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ اليوم أكثر من ثلاثة أضعاف حجم الشرطة الحكومية » .

* * *

قال الصديق الذكى : « ذكرت فى كتاباتك السابقة أن زحف حركة (أصنعها بنفسك) يتزايد فى أنحاء العالم ، وأنها على المدى البعيد ستحدث تأثيرا جذريا على اقتصاديات السوق التى تتبعها الدولة الصناعية .. ألا ترى أن حركة (أصنعها بنفسك) هذه تنقل بعض النشاطات من مجال

الاحتراف إلى مجال الهواية .. بكل ما يتضمنه هذا من هبوط فى مستوى الأداء ؟ » .

قلت : « تحدث فعلا بعض التنازلات فى مستوى الجودة ، ولكن المسألة يجب ألا ننظر إليها من هذه الزاوية . علينا أن نسأل أنفسنا عن الدوافع التى خلفها ، كارتفاع أجور الحرفيين وتناقص عددهم ، وعن انخفاض السيولة لدى العاملين ، ثم عن الشعور المتزايد لدى الفرد بالخصوصية ، والرغبة المتصاعدة فى تحقيق الذات بالشكل الذى يتفق مع خصوصية كل إنسان ، بعد عصر طويل من النمطية ، وقبول المنتجات المتشابهة التى تفرضها الإدارة المركزية على الأفراد » .

سأل : « وهل تعتقد أن حركة (اصنعها بنفسك) يمكن أن تسود بحيث تؤثر على اقتصاديات السوق ؟ » .

قلت : « عملية الانتشار الواسع لا تحتاج إلى تدليل ، وقد امتدت الحركة من أعمال النجارة والكهرباء والسباكة والطلاء ، إلى إصلاح السيارات وتعديل معمار البيت ، بل وبناء البيت نفسه ، لقد كتبت جريدة فيلادلفيا إنكويرر تقول : إن سوق « اصنعها بنفسك » قد انتعش وأصبح عملا اقتصاديا من الأعمال الهامة ، التى تبلغ قيمتها فى السنة ٤٠ بليون دولار ، مع معدل نمو سنوى ما بين ١٥ و٣٠ فى المائة .. هذا الحجم الذى تشير إليه الجريدة من الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى ، يحد من السيطرة الاستغلالية للسوق ... ويضعف نفوذها » ..

هل انتهى عصر الأحزاب ؟

قلت للصديق الذكى : « بعد التحول من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات ، والتحول من المركزية إلى اللامركزية ، والتحول من الاعتماد على الدولة إلى الاعتماد على الذات ، نصل إلى مؤشر جديد من مؤشرات التحول التى يمر بها العالم ، ألا وهو التحول من ديمقراطية التمثيل النيابى إلى ديمقراطية المشاركة » ..

سأل « وماذا تعنى بديمقراطية المشاركة ؟.. أليس التمثيل النيابى الحالى هو فى جوهره مشاركة فى صنع القرار ؟! »

قلت : « مهلا ... فهذا هو ما سأتحدث عنه بالتفصيل .. ديمقراطية التوكيل أو التمثيل النيابى التى أشاعها ـ واقتضاها فى نفس الوقت ـ التحول إلى المجتمع الصناعى ، تقوم على أساس أن يختار سكان منطقة جغرافية معينة أو أفراد فئة خاصة (وكيلا) ، يقوم نيابة عنهم بالمساهمة فى عملية اتخاذ القرار ، على مدى فترة زمنية محددة . هذه الخطوة كانت خطوة ديمقراطية غاية فى التقدم بالنسبة لما كان يحدث فى المجتمع الزراعى ، وكانت تلقى قبولا من الجماهير فى كل

مكان ، كما كانت الحكومات تختال بها ، وتضعها كوسام على صدرها .. لكن التحولات التى طرأت على حياة البشر فى العقدين الأخيرين ، ضاعفت من اقتناع الناس بأن هذا الأسلوب من أساليب الممارسة الديمقراطية ، لا يتضمن القدر المطلوب حاليا من المشاركة فى اتخاذ القرار ، وخاصة فى الأمور التى تمس حياتهم من قريب . كما رأى الناس كيف يتحول نوابهم الذين اختاروهم للمجالس النيابية ، بعد فترة من الزمن ، إلى جزء من الصفوة التى تحكم البلاد وبيدها كل السلطات ، وهكذا بدأت تتشكل معالم ديمقراطية أقوى ومن نوع جديد ، هى ديمقراطية المشاركة ، التى ثبت نجاحها وخاصة على المستوى الإقليمى والمحلى » ..

سأل : « ولكن ، ماذا تعنى ديمقراطية المشاركة ؟ » ..

قلت : « ديمقراطية المشاركة ، هى من أشكال التعبير عن (الرغبة فى المشاركة) ، التى أصبحت ضرورة واحتياجا فى حياتنا المعاصرة .. المشاركة قيمة مطلوبة لكى تصبح الحياة أكثر جدوى ، والجهود أكثر عائدا ، والمشاريع أكثر ربحا ... مضمون المشاركة الذى يكتسب أنصارا كل يوم هو : الناس الذين تتأثر حياتهم بقرار ما ، يجب أن يشاركوا فى عملية الوصول إلى هذا القرار ، بشكل مباشر ! » .

سأل الصديق الذكى : « حتى الآن ، لم أعرف بالتحديد مظاهر هذه الدعوة التى تدعو إليها ، دعوة المشاركة التى تتحدث عنها .. » .

قلت : « بداية ، أنا لا أطرح دعوة ، لا فى مسألة المشاركة ولا فى غيرها من المسائل التى تتصل بالمستقبل . أنا أتحدث عن واقع يحدث وينمو ويتطور ، وأحاول أن أشير إلى ما يؤدى إليه هذا التطور ... على أى حال ، ستعرف بالتحديد ما أعنيه بديمقراطية المشاركة ، بعد أن تتعرف على الأوضاع التى تقود إليها .. والتى تكشف مدى قوة الدفع الحادثة نتيجة لتبادل التأثير بين عوامل التحول التى يمر بها عالمنا اليوم .. الحقيقة الأولى ، هى أنه مع زحف ثورة الاتصالات ، حدث ارتفاع فى نسبة الناخبين العارفين ، الحائزين على قدر مناسب من المعلومات والتعليم ، يعرفون تقريبا نفس ما يعرفه النواب والممثلون النيابيون ، يعرفونه فى نفس الوقت وبدون فاصل زمنى ، والحقيقة الثانية .. هى أنه مع التحول من النمطية والقولبة إلى التنوع والتعدد ، لم تعد للأحزاب بشكلها التقليدى نفس قوتها القديمة ، وانقضت أيام الولاء القوى للأحزاب ، وتحول كل شعب من الشعوب إلى مواطنين مستقلين ، وكاد يصبح كل فرد حزبًا فى ذاته .. كذلك انتهت مرحلة استقطاب البشر فى يسار سياسى ويمين سياسى ، وأصبح الوسط الراديكالى هو المصدر الحقيقى للحركة ... لقد انتهى المعنى القديم للقيادة .. كان القائد يبحث عن موكب طويل يقف فى مقدمته ويتصدره ، أما الآن فالمواكب تتكاثر فى عددها ويصغر عدد السائرين فيها ، وبهذا لم تعد قيادتها مطمعًا لأحد .. ! » .

سأل الصديق الذكى : « هل تقصد أن عصر الأحزاب السياسة قد انتهى ؟ » .

قلت : « إذا قامت أحزاب فى المستقبل ، فالأرجح أنها ستكون صغيرة الحجم ، متعددة ، اقليمية جدا ، تترك بصماتها على المدينة أو الإقليم ، حيث يتم العمل فعلا ، وهذه الأحزاب ستتصل فيما بينها بطريقة شبكية متغيرة الأوضاع ، المهم فى كل هذا ، أن جوهر السلطة السياسية ينسحب من أيدى النواب المنتخبين ، ليتركز فى ممارسات ديمقراطية المشاركة ، التى تجرى على المستوى الإقليمى والمحلى ، والتى تتضمن حق المواطن فى اقتراح القوانين ، وفى طلب تعديل القوانين المعمول بها ، وحقه فى الاستفتاء الشعبى بالاقتراع السرى المباشر على ذلك . وبصفة خاصة فى الشئون التى تمس حياته اليومية ومصالحه القريبة » .

سأل : « وهل يمكن أن يطبق هذا على واقعنا فى مصر؟ » .

* * *

قلت للصديق الذكى : « ممكن ... لكن ديمقراطية المشاركة هى تحول من التحولات التى لا تفعل فعلها الحقيق إلا إذا كانت مجتمعة .. وقد سبق لى أن أشرت إلى شرط أساسى فى قيامها ، وهو ارتفاع مستوى الناخب معرفة وادراكا ، حتى يستطيع أن يختار ما هو فى مصلحته . ربما لهذا السبب ، قلت فى حديث سابق عن محو الأمية .

إن المعنى الجديد لمحو الأمية ، هو أن يتعرف المواطن على المشاكل التى يعانى منها مجتمعه ، وأن يعرف بدائل الحلول المطروحة لهذه المشاكل ، وأن تكون لديه القدرة على التمييز بين هذه البدائل ، بحيث يختار البديل الأصلح له ... بغير توفر الحد الأدنى من هذا للمواطن ، فلن يستفيد شيئاً من ديمقراطية التمثيل النيابى ، أو ديمقراطية المشاركة » ..

* * *

سأل الصديق الذكى : « هل جرى تطبيق ديمقراطية المشاركة هذه فى مكان ما ؟ وما الموضوعات التى يتصدى لها هذا النشاط الديمقراطى ؟ » .

قلت : « نجد لها اليوم تطبيقات فى عديد من الدول الصناعية المتطورة ، التى يدفعها واقعها دفعاً شديداً نحو مجتمع ما بعد الصناعة ... فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ... أما بالنسبة للموضوعات التى يتصدى لها هذا النشاط الديمقراطى ، فهى كل ما يتصل بحياة الناس ، كالطاقة والبيئة ، والصحة والقيم الاجتماعية . ولعل أهم مجال لنشاط ديمقراطية المشاركة هو مجال استخدام الطاقة النووية ... وفى هذا يقول الكاتب المستقبلى جون تاسبيت : القرارات التقنية ، مثل استخدام الطاقة النووية ، تخرج من أيدى من نطلق عليهم لقب الخبراء ، وتستقر فى الحلبة السياسية ، وهذا هو بالضبط

ما يمكن أن نتوقعه من ديمقراطية المشاركة ، حيث يصبح من حق الجماهير التى تتأثر بقرار ما ، أن تكون ذات دور فى عملية اتخاذ هذا القرار .. » .

قال الصديق الذكى : « لم أفهم حتى الآن ، وبشكل عملى محدد ، آليات ديمقراطية المشاركة ، ماذا يحدث بالضبط ، وكيف يتم الأتفاق على القانون المطروح ؟ هل يمكن أن تطرح شرحا تطبيقيا تخيليا على واقعنا فى مصر؟. » .

قلت : « إذا أردنا أن نطرح مثالاً تخيليًا لتطبيق ديمقراطية المشاركة على واقعنا فسنحتاج إلى خيال نشيط ، يهضم أوضاعًا بعيدة عن واقعنا . لكن .. دعنا نخوض التجربة . أعلنت الحكومة عن مشروع لبناء مفاعل نووى فى محافظة الوادى الجديد . ولما كان أهل الوادى الجديد على درجة من الوعى والمعرفة ، فقد استطاعوا تفهم مخاطر مثل هذا المشروع عليهم ، إقامة المفاعل ، تشغيله ، ما يحوط هذا من مخاطر ، ثم نقل المواد المشعة إلى المفاعل ، ثم نقل النفايات النووية منه إلى حيث يتم دفنها ، هذا إذا لم يكن دفنها قد اختير له مكان من نفس المحافظة . ماذا يفعل أبناء المحافظة ؟ يبدأون فى جمع التوقيعات على صيغة قانون جديد يحظر إقامة المفاعلات النووية فى محافظة الوادى الجديد . ولابد من أن يتحقق حد أدنى من التوقيعات ، حتى يتم طرح القانون فى استفتاء شعبى مباشر بالاقتراع السرى ، بين أبناء المحافظة .. » .

سأل مقاطعا : « يتم كل هذا دون أن تتحرك وزارة الداخلية ؟! » .

قلت مبتسما : « أرأيت ؟! .. ها أنت تفقد الحد الأدنى من الخيال المطلوب . هل نسيت أن أمن محافظة الوادى الجديد ، أصبح من اختصاص أهل المحافظة بالدرجة الأولى ، وأن مجلس المحافظة المنتخب من بين مواطنى المحافظة هو الذى يعين رجال الأمن ويضع لهم إطار نشاطهم » ؟.

سأل : « وهل يسكت أصحاب المصلحة فى إقامة المفاعل النووى ؟ وتسكت الشركات التى تستفيد من إقامته ؟ .. أم أن المستقبل ليس فيه سوى ملائكة ؟! » .

قلت : « لن يسكتوا ، سيحاولون التأثير على الرأى العام فى المحافظة ، بكل الطرق الممكنة ، بالرشوة ، وبالدعايات الضخمة ، فإذا فشلوا فى جهدهم هذا ، انتقل مشروع القانون إلى مرحلة الاستفتاء الشعبى بالاقتراع السرى . وهنا أيضا يوجد مجال للرشوة ، وشراء الأصوات وإغراء أصحاب الأصوات ، ورصد الميزانيات الكبيرة للدعاية ، بل ويمكن أن يصل الأمر إلى تزوير نتائج الاستفتاء .. » .

قاطعنى الصديق الذكى بضحكة وهو يقول : « لا حول ولا قوة إلا بالله .. عدنا إلى الحديث عما نحن فيه .. أين المستقبل إذن ؟! .. » .

قلت : «المستقبل هو فى مستوى إدراك مواطن المستقبل ، وفى درجة وعيه بمصلحته . وقد سبق أن قلت لك إنه لا معنى للديمقراطية ، وبصفة خاصة ديمقراطية المشاركة ، بدون ناخب أو مواطن عارف بمصلحته ، قادر على الاختيار بين البدائل . يقودنا هذا إلى القول بأن مهمة تطبيق ديمقراطية المشاركة لا تقع على كاهل الحكومة أو الداخلية أو الحكم المحلى أو الأحزاب ، أنها تقع على عاتق أهم وزارتين فى حياتنا اليوم وغدا ، التعليم والإعلام ... إذا أعدنا تنظيم هاتين الوزارتين ، وتخطيط نشاطها ، على أساس فهم مستقبلى . وأوكلنا أمرهما إلى وزيرين يفهمان جسامة المهمة الموكلة إليهما ، أمكننا أن نقفز قفزة واسعة نحو المستقبل .. نحو كل شىء فى المستقبل زراعة وصناعة المستقبل ، اسكان المستقبل ، اقتصاد المستقبل ... وديمقراطية المستقبل .. » .

سأل : «وماذا يحدث بعد أن يحصل القانون على أغلبية فى الاستفتاء الذى جرى فى المحافظة !!» .

قلت : «يصبح القانون نافذا بعد فترة زمنية محددة ، وتتوقف إقامة المفاعل النووى . وأحب أن أعترف بأن مثال المفاعل النووى ، لم يكن الأمثل فى توضيح ممارسة ديمقراطية المشاركة ، لما له من تداخلات قومية ، على مستوى الدولة المركزية . وتستطيع أن نفهم هذا النوع من الممارسة الديمقراطية ، لو انتقلنا إلى موضوعات اقليمية محلية

بطبيعتها . وسأعطيك أمثلة واقعية لما تم الاستفتاء عليه فى بعض الولايات بأمريكا : حظر رش المبيدات بالطائرات ـ سحب الإيداعات الحكومية من البنوك التى تتعامل مع جنوب أفريقيا ـ فرض ضريبة على بيع الغاز ـ حظر التدخين فى أماكن معينة ـ حق الاجهاض وشروطه ـ العبوات الدائمة والمؤقتة للمشروبات الغازية ـ عدد الطوابق المسموح بها فى مبانى حى معين ـ لون إضاءة الطرق فى الولاية . هذا مع العلم بأن حظر إقامة المفاعلات النووية جرت عليه الاستفتاءات فى معظم الولايات ، وتم الحظر فى بعضها ، ولم يتم فى أخرى .

الذى يهمنا هنا ، هو أنك لو كنت من غير المدخنين مثلا . وتم الاستفتاء على حظر التدخين فى المواصلات العامة قانونا ، فستعطى صوتك لتأييد الحظر ، ولن تؤثر فيك أى دعاية تقوم بها شركات التدخين . وهذا فى حد ذاته يعكس خاصية فى ديمقراطية المشاركة وهى أنها تجود وتعطى أفضل النتائج على المستوى الاقليمى أو المحلى .. » .

سأل : « وماذا عن المستوى القومى ؟ » .

قلت : « هنا أيضا يحتاج الأمر إلى تصور شامل ، فالحكومة المركزية على المستوى القومى ، والتى نعرفها اليوم ، ستفقد الكثير من سلطاتها واختصاصاتها فى المستقبل . ستنسحب منها الأقاليم والمحليات القدر الأكبر

من سلطتها ، كما ستسحب منها المنظمات الدوليه قدرا لا بأس به من سطوتها .. وستتحول إلى شيء آخر ، لا يمت بصلة إلى الحكومة الحالية ، بكل سطوتها وهيلمانها .. » .

* * *

قال الصديق الذكى : « أرى تناقضا فيما تقول .. أشرت إلى أن ديمقراطية المشاركة يجرى تطبيقها حاليا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع ذلك فنحن لا نرى اليوم انتقاصا فى سلطة الحكومة المركزية الأمريكية .. » .

قلت : « سأتركك لكلمات الكاتب الأمريكى هارلاند كليفلاند ، الذى يقول : لقد أصبح لدى الشعب الأمريكى ، فى العقد الأخير أو العقدين الأخيرين ، قدر كبير من الخبرات تجعله فى موقع متقدم بالنسبة لقيادته ، لقد كانت الحكومة الفيدرالية هى آخر من يعرف أن حرب فيتنام يجب أن تنتهى ، وكان نيكسون ورجاله آخر من وصلوا إلى حقيقة أن نيكسون قد فعل ما يستوجب عزله . إن موجات المد والجزر فى التغيرات الاجتماعية فى العقدين الأخيرين ، مثل الحساسية بالنسبة لمسائل البيئة ، والتحول السكانى ، والحقوق المدنية لكل الأعراق والأجناس ، وتطوير أوضاع المرأة والاعتراف بحقوق المستهلكين وصغار المستثمرين .. كل هذه المسائل لم تحركها القيادة

الحكومية ، لكنها ثارت وفارت متصاعدة من الجماهير الواسعة فى القاعدة .. » .

سأل الصديق الذكى : « هل تعتقد أن بامكاننا أن نستفيد من أفكار ديمقراطية المشاركة ، فى تطوير نظام الإدارة المحلية عندنا فى مصر؟» .

● « علينا أن نخلق نماذج من البالغين القادرين على أن يلقنوا أولادهم ، ليس ما يجب عليهم تعلمه ، ولكن كيف يتعلمون . والذين لا يحضون أولادهم على انتماء معين ، ولكن يعمقون لديهم قيمة الانتماء »

مارجريت ميد

عالمة الاجتماع والمستقبل

قائد المستقبل .. يسهّل ولا يأمرْ

قلت للصديق الذكي : « نعم . يمكننا أن نستفيد من أفكار ديمقراطية المشاركة فى تطوير نظم الإدارة المحلية عندنا . لكن هذا لا يتم بمعزل عن الاستفادة بمؤشرات التحول المستقبلى الأخرى التى أوردتها ، والتى سأورد باقيها فيا يلى من حديث . لابد من أن يتم التطوير ـ فى نفس الوقت ـ على مختلف المستويات والمجالات . يجب أن نستفيد من المؤشرات المستقبلية فى مجال الطاقة ، والمجال الاجتماعى والمجال الإعلامى السلطوى ، إلى آخر هذه المجالات التى تشكل نشاط حياتنا ، والتى تتبادل التأثير فيا بينها . وأرجو أن نرجئ الحديث فى هذا إلى حين أن ننتهى من طرح كل مؤشرات التحول .. ولكن قبل أن أنهى الحديث عن ديمقراطية المشاركة ، وأنتقل إلى مؤشر التحول التالى ، أحب أن ألفت نظرك إلى أن اتجاه المشاركة ، لا يقتصر تطبيقه على الحكم والسلطة ، أنه اتجاه عام ، يزحف على مرافق حياتنا ، على مؤسساتنا وشركاتنا ومجالات عملنا ، بل وإلى حياتنا الأسرية .. » .

سأل : « أى مؤسسات تقصد ؟ » .

قلت : «كل المؤسسات، الإدارية والاقتصادية والإنتاجية الصناعية والزراعية .. فى مجال الإنتاج والخدمات . وهذا يقتضى إعادة تشكيل هيكل المؤسسة بما يتيح للعاملين والمساهمين والمستهلكين والقيادة الاجتماعية ، يتيح لهم جميعا صوتا أعلى وأقوى ، فى تحديد المسار الذى تسلكه المؤسسة فى نشاطها وفى القرارات التى تتخذها ..» .

قال مقاطعًا «ألا ترى أنك تبالغ بإدخال المستهلكين إلى نطاق اتخاذ القرار؟.. هل يمكن أن يتحقق هذا ؟» .

قلت : «يمكن ، ويجب . أن ما ساد البشر من تنوع بعد عمر من النمطية ، جعل إرادات المستهلكين والمنتفعين تتنوع وتتباين . وهذا يقضى أن يكون لهم دور فى رسم سياسة الشركة أو المصنع أو المؤسسة التى تتوجه إليهم بنشاطها أو انتاجها .. لم يعد يصلح أن يتولى هذا نيابة عنهم خبير فى شئون السوق والتسويق ، فالأوضاع الزاحفة تعلق مصلحة المؤسسة على مدى مساهمة المساهمين فى القرارات التى تتخذها المؤسسة ..» .

سأل الصديق الذكى : «لقد قلت إن الجمهور يتنوع وتتعدد أمزجته ومطالبه ومشاربه ، فكيف يمكن للشركة المنتجة أن تلبى هذه المشارب المتعددة فى نفس الوقت ؟» .

قلت : «هذا سؤال وجيه . والإجابة عنه تتضمن التأكيد ــ مرة أخرى ــ على ما قلته من قبل ، حول ضرورة النظرة المتكاملة

للمستقبل . عرفنا أن الإنتاج النمطي على نطاق واسع كان أكثر أشكال الإنتاج تحقيقا للربح ، بما يوفره من سرعة واقتصاد فى الإنتاج ، يسمح بخفض سعر السلعة ، ومن ثم يزيد من معدلات بيعها ، فيحقق المنتج المزيد من الأرباح . ولنتأمل ما يحدث الآن ، الجماهير لم تعد نمطية وقد تعددت مشاربها ومطالبها . وهذا يعنى أن الإنتاج النمطى الموحد لا يمكن أن يرضيها ، وأنها تطالب بإنتاج متنوع يرضى ذوق كل فئة أو مجموعة . والشركة هنا أمام أمرين ، إما ان تواصل إنتاج السلعة النمطية ، فينخفض الإقبال على إنتاجها وتخسر ، أو أن تعمد إلى تنويع إنتاجها ليرضى الأذواق المتنوعة . والسؤال هو ، ألا يؤدى تنويع الإنتاج إلى خسارة الشركة أيضا ؟ الإجابة المعاصرة هى : لا .. » .

قال : « لماذا ؟ لا أفهم ؟ » .

قلت : « لأن التطور التكنولوجى فى مجال الإنتاج ، قد أتاح ـ بفضل أجهزة التحكم العددى ـ أن تنتج أشكالا متنوعة من السلعة ، دون أن يشكل ذلك زيادة فى التكلفة أو استهلاكا لوقت الآلة . تضع الشركة برنامجا للكمبيوتر الذى يتحكم فى سير الآلات ، بحيث يتنوع الإنتاج وفقا لحاجات المستهلكين المتنوعة . وهنا أيضا ، نشهد مرة أخرى ، كيف تتكامل مؤشرات التحول المستقبلى : ثورة المعلومات ، مع التطور التكنولوجى للآلات التى تعمل وفقا للتحكم العددى الالكترونى ، مع التنوع الذى يحدث فى الجمهور ، مع سيادة

الاتجاه نحو المشاركة فى صنع القرار » .

* * *

سأل الصديق الذكى : « وماذا عن العاملين بالمؤسسة ، كيف يستفيدون من الاتجاه إلى المشاركة ؟ » .

قلت : « إذا كان دخول المستهلكين والمساهمين والشخصيات العامة من المجتمع فى عملية اتخاذ القرارات الصادرة عن المؤسسة ، إذا كان هذا يعيد بناء المؤسسة ، بحيث تصبح المؤسسة أكثر انفتاحا لعملية التوافق مع طائفة الاهتمامات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمع اليوم ، فإن الدور الأعظم فى عملية المشاركة ينصب على العاملين فى هذه المؤسسة . » .

قال : « لقد جربنا هذا عندنا ، جربنا اشتراك العاملين فى مجلس إدارة المؤسسة ، فلم تكن النتيجة ــ فى حدود علمى ــ مفيدة أو مجدية . . » .

قلت : « ما أتحدث عنه لا علاقة له بهذه العملية الشكلية . ولا فائدة من عقد هذه المقارنات ما دام بقى الوضع عندنا خاضعا ، بهذا القدر ، للمركزية وسيطرة هرم السلطة البيروقراطى ، فستظل كل هذه المحاولات شكلية ، ما دامت قيادة الوزارة أو المحافظة أو المؤسسة أو الشركة تعينها وتعزلها قمة السلطة ، بأسباب أو بدون أسباب ، سيظل

ولاء القيادات عندنا معزولا عن القواعد ، ومركزا على القيادة الأعلى التى تملك حق التعيين والعزل . رئيس الوزراء يهمه - أول ما يهمه - إرضاء رئيس الجمهورية ، والوزير يهمه أولا إرضاء رئيس الوزراء ، اهتمام المحافظ بإرادة الجماهير فى محافظته يتضاءل جدا بالقياس إلى اهتمامه بإرضاء الحكومة . رئيس التحرير الذى تعينه الدولة ، تكون عينه طوال الوقت فيما يكتبه ويقدمه على صاحب قرار عزله أو ترقيته ، ولا يهم بعد ذلك إذا أرضى القراء أم لا . ما لم نبدأ فى إعادة بناء الدولة من أسفل إلى أعلى بشكل لا مركزى ، وبالاعتماد على أسس ديمقراطية المشاركة ، ستبقى كل محاولاتنا فى هذا الصدد شكلية .. » .

* * *

سأل : « وهل نجحت عملية إشراك العاملين بالمؤسسة فى عمليات اتخاذ القرار فى الدول الأخرى ؟ » .

قلت « نجحت فى الدول الصناعية المتطورة ، وفى أنواع النشاط الإنتاجى المتطور الذى يحتاج إلى عامل يفكر ويبتكر ، والذى تتحول فيه المشاركة فى اتخاذ القرار إلى مزيد من الأرباح لصاحب العمل » .

سأل : « وماذا عن الأسرة ؟ » .

قلت : « نفس الشيء ، ستكون أفكار المشاركة مفيدة أيضا على مستوى الأسرة . ويمكن أن نقول إن أسرة المستقبل تقوم على المشاركة فى اتخاذ القرار . وهذا ينسحب على الحياة الزوجية ، والصداقة ،

والتنظيمات الاجتماعية .. وباختصار : قائد المستقبل سواء كان رئيس دولة أو مدينة أو جهة عمل أو أسرة يصبح قائدا ناجحا ومؤثرا فى مجاله ، وفق قدرته على تطوير وسائل مشاركة المسئول عنهم فى عملية اتخاذ القرارات .. القائد الجديد ييسر ويسهل . ولا يأمر .. »

● التاريخ حافل بلحظات كانت فيها « الاستحالة » مجرد حالة لا يعرف فيها الناس كيف يتم إنجاز ما .

● « أبسط وأوضح خصائص مجتمع ما بعد الصناعة ، هى أن غالبية قواه العاملة تتوقف عن الارتباط بالزراعة والصناعة وتتفرغ للخدمات التى يجرى تعريفها بأنها تضم ما بقى من نشاط بشرى كالتجارة والمال والنقل والصحة والترفيه والبحث والتعليم والحكم .. » .

دانيال بيل

أستاذ الاجتماع بجامعة هارفارد

هذا الهرم .. لماذا ينهار ؟

قلت للصديق الذكي : « سأتحدث اليوم عن مؤشر جديد من مؤشرات التحول التى تسود العالم ، والتى تصنع باجتماعها معا صورة المستقبل . ذلك هو مؤشر التحول من الهرم إلى الشبكة .. » .

سأل : « أى هرم وأى شبكة ؟ » .

قلت : « على مدى العديد من القرون ، ارتضى الناس البناء الهرمى كأساس لتنظيم وإدارة شئونهم . أينما تطلعت حولك ، ستجد أن تسلسل الرئاسة فى أى مؤسسة أو جهاز ، مدنى أو عسكرى أو دينى ، يلتزم البناء الهرمى .. قيادة فى القمة ، ثم تسلسل فى القيادات على مختلف المستويات ، حتى تصل إلى القاعدة . ومع كل ما واجهة التنظيم الهرمى من نقد على مدى مئات السنين الماضية ، فلم يحدث أن تقدم أحد ببديل تنظيمى أكثر نجاحا فى إدارة الحياة .. » .

سأل : « وما الذى حدث لهذا الهرم ؟» .

قلت : « بدأ ينهار ، لقد واجه التنظيم الهرمى لاقتصاد الدول الصناعية المتطورة ، فى العقدين الأخيرين ، متاعب جمة ، وخاصة

عندما بدأ اقتصاد المعلومات يحل محل اقتصاد الصناعة . لقد ثبت عمليًا أن التنظيم القديم لا يتفق مع الاقتصاد الجديد. فالبناء القائم على تسلسل الرئاسات الهرمي يعوق سرعة تدفق المعلومات ، فى وقت تزداد الحاجة فيه إلى المزيد من سرعة تدفق المعلومات ، والمزيد من المرونة فى التعامل معها » .

سأل : « وما البديل ؟ » .

قلت : « لقد بدأنا ننتقل إلى أشكال أخرى أكثر توافقا مع مظاهر التحول . فالمؤسسات المركزية فى مجتمعات الدول الصناعية المتطورة ، والتى قامت على أساس التسلسل الهرمى ، بدأت تتخبط وتترنح . فحلت محل ذلك التسلسل الهرمى وحدات لا مركزية ، يجرى الاتصال بينها على أساس غير رسمى أو تقليدى . أضف إلى هذا أن التجربة اليابانية قد فتحت الأعين على حقائق تنظيمية جديدة ناجحة . لقد تجمع العاملون اليابانيون فى وحدات عمل صغيرة غير مركزية . وأصبحت قرارات العمل تصدر من هذه المجموعات . أما أولئك الذين فى القمة ، فقد عودوا أنفسهم على أن ينقلوا آراء وكلمات هؤلاء العاملين على اعتبار أنها نصوص مقدسة ! » .

* * *

سأل الصديق الذكى : « لكنى حتى الآن لا أفهم جذور هذه الظاهرة .. وما علاقة هذا بالتكنولوجيا المتطورة ؟ » .

قلت : «كلما تضاعف اعتمادنا على التكنولوجيا المتطورة فى المجتمع ، أصبح التسلسل البيروقراطى الهرمى مصدرا لمزيد من الضيق والفشل ، نتيجة لجموده وطابعه غير الشخصى . لقد ظهرت الحاجة إلى نظام يعتمد إعتمادًا كبيرًا على عنصر الاتصال الشخصى ، ويقوم على أرضية إنسانية . هذه الحاجة تظهر ـ بشكل أكثر وضوحا ـ فى المؤسسات التى ما زالت تعتمد على النظام الهرمى ، بعد غزو التكنولوجيا المتقدمة لهذه المؤسسات . الأمر يحتاج إلى نظرة شاملة وكلية ـ غير غارقة فى التفاصيل ـ حتى نرى بوضوح أن المشاكل التى تؤرق العالم أجمع ، مثل الخلل الاقتصادى والاضطراب السياسى ، وسيل المشاكل الاجتماعية المتشابكة ، هذه المشاكل لا يمكن حلها فى عالم اليوم على أساس مؤسسات التسلسل الهرمى » .

قال : «وما الحل ؟.. الذى أراه أن هذه المشاكل تتفاقم دون أن تظهر بادرة حل . » .

قلت : «الحل قد حدث ، وبشكل تلقائى ، ودون انتظار لنظرية ، فرض نفسه باعتباره البديل العملى المتاح . عندما تأكد الناس من فشل نظم التسلسل الهرمى فى حل مشاكلهم ، وجدوا أنفسهم مرغمين على التحدث إلى بعضهم البعض .. تجمع أصحاب المشكلة الواحدة ، وراحوا يتبادلون خبراتهم وآراءهم ومواردهم فى محاولة لحل مشكلتهم ، دون الاعتماد على الدولة أو على قيادات هرم السلطة ..

وتعددت مثل هذه المجموعات لتخلق أساس التنظيم الشبكى » .

* * *

سأل : « هل تعتقد أنه يمكن أن يحدث هذا عندنا فى مصر؟ » .

قلت للصديق الذكى « بل هو يحدث فعلا . لماذا ؟ . لأننا فى مصر اخترنا أن نقيم كل شىء على أساس التسلسل الهرمى . ولأننا فى مصر ، فعلنا هذا منذ زمن طويل ، وقبل أن تفعله دول كثيرة فى العالم ، ربما منذ أيام الفراعنة ، ورغم أننا لم نبلغ مستوى الدول الصناعية المتطورة ، ورغم أن زحف المعلومات فى مجتمعنا لم يصبح بالحدة التى نراها فى الدول المتطورة ، فإن التناقض بين البناء الهرمى وصالح الشعب والبلد ، يبدو اليوم أوضح ما يمكن .. لقد أصبح هذا الهرم مصدرا لكل مظاهر السلبية فى صفوف الشعب ، والتى تعتبر أساس معظم الأمراض الأخرى التى نعانى منها . لقد بدأ الناس عندنا يتحدثون إلى بعضهم البعض بحثا عن حل لمشاكلهم ، وهذه هى مقدمة انهيار التسلسل الهرمى .. أعتقد أن واجب وزارة كوزارة التنمية الإدارية ، هو أن تدرس هذا الموضوع على أساس عملى متفتح ، فهو يصلح بداية لحركة إصلاح إدارى واجتماعى واقتصادى شاملة .. » .

سأل الصديق الذكى : « هل تتصور أن إصلاح مسار القطاع العام عندنا يتوقف على مجرد تغيير البناء التنظيمى ، وصرف النظر عن

الشكل التقليدى الهرمى لتسلسل القيادات ؟ » .

قلت : « يتوقف على هذا ، وعلى غير ذلك مما يرتبط أبضـ
ولكن ، قبل أن تجرى تطبيقا على مؤسسات القطاع العام عندنا
نصل إلى مزيد من الفهم والوضوح حول مسألة الشبكة أو
التشبكى بشكل عام ، ثم نرى ما الذى يمكن أن نستفيد منه ،
هذه الأيام أن الذين يسعون إلى تغيير العالم ، يبدأون على
المحلى ، من خلال جماعات من البشر تتوافق أفكارهم وتتقارب
حول هدف أيديولوجي وحيد .. ولعل خير نموذج طبيعي لنشأة
الشبكى ، تصاعد الحركة النسائية فى عديد من الدول . بد
بتجمع النساء فى أكثر من مكان بالبلاد على شكل جماعات صـ
تضم عادة الصديقات وصديقات الصديقات ، يتدارسن أوضا
ويحاولن أن يستعن بخبرة بعضهن البعض فى تحقيق مزيد من
لدورهن فى الحياة ، والأسباب التى قادت إلى انتقاص حقو
وبعد أن تتجمع الصديقات فى مجموعة ، تبدأ المجموعات ا
جغرافيا ، أو من حيث الأهداف الخاصة ، فى إجراء الاتـ
النشيطة المتبادلة ، ومن هذا تتشكل الشبكة الواسعة التى تسـ
فرض رؤيتها الخاصة الجديدة . هذا النشاط التنظيمى ، هو الذ
إلى تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة فى كثير من الدول . نفس
ينسحب على جماعات حماية البيئة ، ومناهضة الحروب .. » .

قال : « هذه النشاطات التى ذكرتها تنصب على مسائل عقائدية وأفكار عامة ، فهل تمتد النشاطات الشبكية إلى حل أمور الحياة العملية اليومية ؟ » .

قلت : « التنظيم الشبكى هو أسلوب فعال فى طرح أفكار عامة ، وفى علاج المشاكل العاجلة العملية . أنه باختصار أداة لربط الناس بعضهم ببعض ، دون الحاجة إلى قيادة أو تسلسل فى القيادات ، كما يحدث فى حالة الاشتراك فى (جمعية) للادخار الشهرى ، يقبض حصيلتها أحد المساهمين كل شهر ، وكما فى حالة الاتفاق مع سيارة أجرة لنقل أطفال العمارة أو الحى إلى مدارسهم ، وكما فى إدارة مجموعة من شقق التمليك .. وبهذا يكون التنظيم الشبكى هو الخطوة الأولى لتشكيل جماعة خدمة الذات فى المجتمع » .

قال الصديق الذكى : « لا أريد أن أبدو مملا ، ولكن ماذا لو قدمت لى تعريفا محددا ؟ » .

قلت : «الشبكة عبارة عن مجموعة من الناس ، يتحدثون إلى بعضهم ، ويتقاسمون الأفكار والمعلومات والموارد . وهى تتشكل لتدعم الاعتماد على النفس ، ومساعدة الذات ، فى مواجهة فشل الاعتماد على الدولة ومؤسساتها . وهى وسيلة لنقل وتبادل المعلومات والخبرات أكثر سرعة وإنسانية واقتصادا فى الطاقة من أى طريقة أخرى عرفها البشر . والهدف الأساسى للشبكة لا يكون إشاعة فكرة ، بقدر تبادل المعلومات

والمعارف لحل مشكلة عملية . ومن نماذج التنظيمات الشبكي
المستهلكين وتنويرهم ، ورعاية الأبناء الآبقين ، وتسويق الا
من الأطعمة محليا ، وإصلاح مبانى المنازل .. وهذا لا يمنع با
تنظيمات شبكية للاقليات العرقية ولأصحاب العقائد الخاصة
الأفكار الواحدة .. » .

سأل : « وما الشكل التنظيمى للشبكة ؟ » .

قلت : « تحدثت عالمة الأجناس فرجينياهاين من جامعة
ذلك قائلة : إنها شبكة أشبه بشبكة الصياد ، لكنها شب
متفككة قليلا وغير محكمة ، تلتق خيوطها عند عقد أو خ
الحجم ، وتتصل كل واحدة منها بالأخرى أما بشكل مبا
مباشر. وتقول السيدة هاين إن التنظيم الشبكى بصرف
القضايا أو الأهداف أو المعتقدات التى يتبناها ، وسواء كانت
أو عملية أو سياسية أو دينية ، هو عبارة عن هيكل من الت
غير بيروقراطى ولكنه فعال للغاية ، يظهر كلما نظم الناس أنف
أجل تغيير مظهر من مظاهر المجتمع .. » .

* * *

سأل الصديق الذكى : « ومتى بدأ ظهور التنظيمات الشبك
قلت : « ظهرت التنظيمات الشبكية بعد أن اشتد اندف

المعلومات ، وشعر الناس أن عقولهم تنوء بحمل المعلومات التى تتوالد حولهم ، وأحسوا أن التنظيم الشبكى يساعدهم على تحديد المعلومة التى يحتاجون إليها . والمعرفة التى يسعون إليها ، وبشكل سريع . هكذا ظهرت التنظيمات الشبكية التى حققت لهم ما لا تحققه البيروقراطيات الهرمية ، أعنى بذلك إمكان الاتصال الأفقى والجانبى والقطرى ، وليس الاتصال من أعلى إلى أسفل الذى يلتزم به التنظيم الهرمى .. » .

* * *

سأل : « وماذا عن تنظيم المؤسسات فى المستقبل ؟.. وكيف يمكن أن نطبق هذا على مؤسسات القطاع العام عندنا على سبيل المثال ؟ » .

قلت : « يوما بعد يوم تكتشف المؤسسات الكبرى أن الهيكل التنظيمى الهرمى قد فقد فعاليته ، وأصبح مصدرا للفشل المتكرر والمشاكل الدائمة ، نتيجة لعجزه عن توفير الاتصالات الأفقية عند القواعد .. » .

قال « هل تستطيع أن تعطينى تطبيقا عمليا على مؤسسة من المؤسسات طبقت مبادئ التنظيم الشبكى ، فى أى مكان من العالم ؟ » .

الكمبيوتر.. محرر البشر

قلت للصديق الذكي : « التنظيم الشبكي - بحكم طبيعته - لا يخضع لشكل جامد في التطبيق . إذا أردنا أن نستفيد منه في إعادة تنظيم مؤسساتنا ، وقطاعنا العام بصفة خاصة ، لابد أن نستعرض ملامح التنظيم الشبكي في عدد من التجارب الفعلية ، أوضح نموذج لهذا هو مؤسسة أنتيل ، الشركة الرائدة في صناعة أشباه الموصلات . كتب ستيف لور ، المحرر الاقتصادي لنيويورك تايمز ، يقول إن هذه المؤسسة قد نظمت نفسها بشكل يتيح تجنب التسلل البيروقراطي للوظائف . فالعامل الواحد له أكثر من رئيس ، وعملية قياس الجودة ومراقبتها تتولاها مجموعة متخصصة ، ولا يوكل أمرها إلى موظفين يرفعون تقاريرهم إلى رئيس . وليست هناك مكاتب مغلقة ، بل مجرد قواطيع بارتفاع الكتف ، تفصل بين مختلف العاملين وملابس العاملين اختيارية وليست ملزمة . وهذه المؤسسة يديرها ثلاثة ، شخص من خارجها ، ومخطط البعيد ، وإداري من داخلها . ورغم أن القرارات النهائية هي المديرين ، فإنه يطلب من كل العاملين أن يشاركوا في عملية

اتخاذ القرار ، على قدم المساواة . وفى هذه المؤسسة يجرى تشجيع الموظف الجديد على تحدى رؤسائه .. » .

قال ضاحكا : « وهو ما يؤدى إلى فصله عندنا ! » .

قلت : « لقد تكلمت من قبل عن الانتقال من ديمقراطية التمثيل النيابى إلى ديمقراطية المشاركة ، وما أحكى عنه اليوم هو ترجمة هذا على مستوى العمل والوظائف . ومن الصعب وضع التنظيم الشبكى فى قالب محدد ، أنه منطق فى تناول الأمور . لكن يمكن أن نرسم بعض ملامح المنطق الشبكى من خلال التطبيقات المختلفة . أقامت شركة كولبت ــ باكار نظاما إداريا يقدم فيه العديد من المديرين تقاريرهم إلى زملائهم . والشركة تطالب كل مدير بأن يقدم تقاريره إلى عدد من المديرين الذين هم فى مستواه ، بهدف اقتسام المعلومات ، وتعميق الاتصال . كما أن هيئة خبراء الجيش الأمريكى التى تبتكر وترسم خطط التغيير ، جرى تنظيمها بشكل دائرى وليس هرمى . حتى المؤسسات التى مازالت ملتزمة فى هياكلها بالنظام الهرمى ، بدأت تسود داخلها قيم التنظيم الشبكى .. » .

قال الصديق الذكى : « واضح .. لكنى احتاج إلى المزيد من الوضوح ، تطبيقيا على الأقل » .

قلت : « يساعدنا على المزيد من الوضوح أن أطرح نموذجا آخر لتطبيق التنظيم الشبكى ، فى مؤسسة تانديم للكمبيوتر ، التى تعتبر من أكثر

المؤسسات نجاحا ، فهى تنمو بمعدل ١٠٠ مليون دولار كل عام . يقول مؤسس هذه المؤسسة ، جميس ترايبيج : إن الجانب الإنسانى فى تخطيط عمل المؤسسة أصبح العنصر الحاسم فى بلوغ هدفها ، وهو فى هذه الحالة الوصول إلى بليون دولار سنويا من المبيعات . ودعنا نلق نظرة على بعض التفاصيل التى يرويها مؤسس هذا المشروع الناجح حول العاملين فى مؤسسته : تقوم المؤسسة بتنظيم حفل أسبوعى لاحتساء البيرة ، بعد ظهر الجمعة ، لجميع العاملين على مختلف تخصصاتهم » .

قال الصديق الذكى : « بيرة ؟! .. وفى مقر العمل ؟!! » .

قلت مبتسما « لا تنزعج ، يمكن أن يتحول عندنا إلى حفل شاى . عنصر آخر هو توسيع فرص مساهمة العاملين فى المؤسسة ، ثم ساعات عمل مرنة ، بمعنى عدم الالتزام بالعمل من ٩ إلى ٥ ، بل يختار العامل ساعات العمل الأنسب له . هذا بالإضافة إلى وجود حمام سباحة فى مقر الشركة يفتح أبوابه من السادسة إلى الثامنة صباحا . وتعطى المؤسسة للعاملين فيها إجازات دراسية أو تثقيفية مدفوعة الأجر ، كل أربع سنوات . كما أن تبادل الآراء والتقارير وعقد الاجتماعات يتم بشكل عفوى ، وبدون الاجراءات الشكلية التقليدية » .

قال : « ألا يقود هذا إلى التسيب ؟.. كيف تجرى مراقبة الإنتاج ، وكيف تتم مراجعة درجة الجودة ، فى ظل هذا النظام العجيب ؟ » .

قلت : « يعود الفضل فى هذا التنظيم الناجح ، الذى تسميه

عجيبا ، إلى ثمانية أنظمة من العقول الالكترونية تقوم بالتحكم فى العمل ، وتراجع مستوى الإنتاج ، ودرجة جودته ، وتكلفته ، وتتولى اخطار المديرين ، أولا بأول ، بمعلومات شاملة عن كل هذا . مع وجود هذه العقول الالكترونية التى تتابع بدقة مستوى الأداء فى الشركة ، يتفرغ المديرون لرعاية البشر من العاملين .. وبالمناسبة ، يتدافع الناس للعمل فى هذه الشركة ، رغم أنها تعطى أرباحا أقل من الشركات المناظرة . باختصار ، سيصبح الكمبيوتر حجر الزواية فى التنظيمات النامية الجديدة ، والتى تعتمد على المنطق الشبكى فى الإدارة ، وسيصبح الإنسان أغنى عناصر العملية الإنتاجية » .

* * *

سأل الصديق الذكى : « وهل تعتقد أن مثل هذه التطبيقات يمكن أن تقوم فى بلد كالإتحاد السوفييتى ؟ » .

قلت : « تأكد أن جورباتشوف لم يكن ليتقدم خطوة واحدة فى سياسته الإصلاحية لولا اقتناعه بأنه يستجيب لجهود التنظيمات الشبكية التى كانت ومازالت تعمل علنا فى بعض الأحيان وسرا فى معظمها ، بين القواعد الشعبية للبلاد . لقد أقدم جورباتشوف على خطوته هذه ، فى وجه معارضة داخل الحزب والحكومة والجيش والمخابرات مستندا على القواعد التى طرحت حلمها القومى بوضوح وبشكل عملى من خلال

نشاطاتها الشبكية ، بعد أن تأكدت هذه القواعد أنه لا الحزب ولا الحكومة ، بأجهزتها الهرمية البيروقراطية المحكمة ، يستطيعان تلبية مطالبهم أو تحقيق أحلامهم .. » .

سأل : « وأين أيضا ؟ » .

قلت : « فى اليابان مثلا ، وفى اليابان قبل أى دولة أخرى . وخير مثال على هذا ما تطرحه مجلة نيوإنجلاند بزينيس ، من أن الوضع التنافسى لليابان يشبه شبها كبيرا وضع نيوإنجلاند : حد أدنى من المواد الخام ، وتعداد سكان كبير ، ونسبة عالية من الطاقة المستوردة . وتتساءل المجلة قائلة : لماذا إذن تحقق اليابان معدل نمو يصل إلى ستة أضعاف ما تحققه نيوإنجلاند ؟ ثم تجيب على نفسها قائلة : يرجع هذا النجاح إلى الطريقة التى التزمت بها اليابان فى تطوير أوضاع العاملين بها . وهنا لابد أن ننتبه إلى حقيقة هامة جدا ، هذا التطوير الذى يمس أوضاع العاملين لا يتم من منطلق إنسانى ، ولكن لأنه وسيلة الربح والنجاح فى مجتمع المعلومات » .

ثم قلت له : « الطفرة التى حققتها اليابان ترجع أساسًا إلى أسلوب العمل الذى اختارته ، والتزمت به ، والذى يختلف عما التزمت به الدول الصناعية الكبرى فى الغرب . وتعتبر (حلقات الجودة) من أهم رموز الانتقال من الهرم البيروقراطى إلى النظام الشبكى ، وهى تنتشر فى اليابان بشكل ملفت . فاليوم ، يوجد باليابان أكثر من ٦ ملايين

عامل يشاركون فى ٦٠٠ ألف حلقة من حلقات الجودة .. » .

سأل : « هل تقصد جودة الإنتاج ؟ » .

قلت : « جودة كل شىء .. فحلقة الجودة ، هى مجموعة صغيرة ، حوالى عشرة عاملين ، من الذين يشتركون فى نفس التخصص ، ويلتقون بصفة دورية لمناقشة مشاكل العمل والإنتاج ، ويسعون إلى حل هذه المشاكل بهدف تحقيق أعلى مستوى من الجودة . فى حالة حلقات الجودة ، يتم الاتصال واتخاذ القرار أفقيا ومن أسفل إلى أعلى ، بدلا من حدوث ذلك من أعلى إلى أسفل فى حالة التسلسل الهرمى . ويقول جيم ويتفيلد ، الذى يشرف على حلقات الجودة فى شركة هانيويل ، حيث يزيد عدد حلقات الجودة على ألف حلقة ، يقول : حلقات الجودة هى فلسفة فى الإدارة ، تفترض أن بإمكان العاملين أن يساهموا بشكل خلاق فى حل مشاكل العمل .. » .

قال : « نعود إلى الحديث عن اليابان .. » .

قلت : « سنفهم وضع اليابان بالتحديد ، عندما نجرى مقارنة بين أوضاع العمل الأساسية فى النظم الأمريكية وفى نظائرها باليابان .. فى الولايات المتحدة الأمريكية ، تعتمد الشركات على عدة مبادئ من بينها : التوظيف قصير المدى . صنع القرار فرديا . المسئولية الفردية . التقييم السريع والترقية السريعة . ضوابط عمل واضحة ومحددة . دروب الترقى فى إطار التخصص . اهتمام ضعيف ومشتت بالعمل . أما فى

اليابان فإننا نجد : التعيين على مدى الحياة . اتخاذ القرار بالتشاو
والتراضى . المسئولية جماعية . تقييم بطىء متمهل لجهد العاملين ومن ث
الترق البطىء . ضوابط عمل مرنة وغير محددة . مسالك ودروب وظيفي
غير محددة بالتخصص . اهتمام كامل بالعمل من جانب جمي
العاملين .. » .

سأل : « ولماذا لا تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تطور أعماله
على الأساس اليابانى ؟ » .

قلت : « حاولت ، فأنشأت نمطا مهجنا من النظامين الأمريكي
واليابانى ، وقد بدأت بعض الشركات الأمريكية فى الالتزام بهذا النظا
المهجن ، وإن كان باب الاجتهاد فى هذا السبيل لم يصل إلى نهايته
هذا النظام المهجن يشبه النظام اليابانى فى عناصر التوظيف طويل
المدى ، واتخاذ القرارات بالتراضى ، والترقى البطىء ، والاهتمام الشامل
العام بشئون العمل . إلا أن باقى العناصر تجىء كخليط من النظامين
الأمريكى واليابانى . وهذا يلفت النظر إلى ضرورة تطوير هذه الأفكار
بحيث تناسب المجتمع الذى يتم تطبيقها عليه ، ويتضح لنا فى مصر أن
تطبيق مثل هذه الأنظمة يحتاج إلى عقول مخلصة متفتحة ، وشخصيات
مجربة عارفة ، ترسم بدائل الاطارات الممكنة والمفيدة فى حالتنا . وقبل
أن أختم حديثى عن تطبيقات التنظيم الشبكى ، أحب أن أشير إلى
التجربة السويدية ، فى تنظيمها لمؤسساتها على أساس مستقبلى . تنظ

السويد إلى المؤسسة باعتبارها اتحادا أو شبكة من المقاولين أو المتعهدين أو الملتزمين . وهؤلاء المقاولون أو المتعهدون لا يأتون من خارج المؤسسة ، كما هو العرف السائد فى كل مكان ، ولكنهم يأتون من داخلها ، ومن بين موظفيها .. » .

قال الصديق الذكى : « هذه فكرة غريبة .. كيف تتم وبأى هدف ؟ » .

قلت : « لأنها فكرة غريبة ، فقد أنشأت السويد مدرسة خاصة فى فيليبستاد ، تقوم بتدريس هذه الفكرة للموظفين ولمديرى الشركة ، والفكرة الأساسية فى هذا هى القيام بعملية عكس لمسار الجهد الخلاق فى المؤسسات الكبرى ، عن طريق تعميم نظام المقاولين الداخليين فى هذا النظام تعم الفائدة بالنسبة للجانبين ، المقاول الموظف الذى توكل إليه المؤسسة تسيير جزئية من العمل ، بصلاحيات كاملة ، يستفيد من اسم المؤسسة وسمعتها واتصالاتها ومصادرها وأموالها ، أما المؤسسة فهى الرابحة عندما تزدهر أعمالها ، ويكتسب نشاطها المزيد من الخلق والابتكار ، كما أنها تحتفظ بهذا الموظف المقاول ، صاحب العقل الخلاق والقدرات العالية ، والذى كان من المرجح أن تدفعه قدراته إلى ترك المؤسسة ، والانتقال إلى عمل جديد يحقق له المزيد من الدخل والمكانة .. » .

أين التليفون الأسود ؟

قلت للصديق الذكي : « بقيت لدينا ثلاثة مؤشرات للتحول تقودنا إلى استكمال صورة المستقبل ، أولها التحول من النمطية إلى التعدد ، ومن البديل أو البديلين إلى البدائل المتنوعة المتزايدة » .

سأل : « فى أى مجال تقصد ؟ » .

قلت : « فى كل مجال ، فى الأسرة والطعام والملابس ، فى العمل والمعمار والفنون والعقائد . هل تذكر جهاز التليفون الأسود بشكله الخاص ، والذى كنت تراه فى كل مكتب ومنزل ؟ ، قارن هذا بالتنوع الهائل فى أشكال وألوان واستخدامات أجهزة التليفون ، عند المحال التى تبيعه . هل تذكر سلطانية الزبادى الفخارية التى كانت الشكل الوحيد عند باعة الزبادى ؟ ، تأمل اليوم التنوع الشديد فى عبوات الزبادى ، والتنوع الشديد فى مذاقه ، وأنواع الفواكه المضافة إليه ، وكونه كامل الدسم أو بدون دسم . وفى المياه الغازية ، هل تذكر كازوزة سعد مصطفى وسباتس ، أو كوكاكولا وبيبسى كولا ؟ ، انظر اليوم إلى العدد الهائل من أنواع المياه الغازية ، وطرق تعبئتها فى

جاجات صغيرة أم كبيرة أم فى علب معدنية ، وكونها بالسكر أم لسكر الصناعى .. » .

قال : « فعلاً ، أننا نلمس هذا جميعا فى أنواع السيارات وأجهزة تليفزيون والفيديو والكاسيت لكن ، ألا يرجع هذا إلى المنافسة تجارية بين المنتجين ؟ » .

قلت : « لقد كانت المنافسة التجارية موجودة على امتداد قرون صناعة ، لكن بدائل السلع كانت محدودة . فمع بداية المجتمع صناعى ، ومع شيوع الإنتاج والتوزيع على نطاق واسع ، كانت نمطية تعنى انخفاض سعر السلعة ، وزيادة المباع منها ، ومن ثم ضاعف أرباح المنتج . وقد ساعدت الحركة الاعلانية للسوق ، على يادة السوق النمطى ، فشاعت عملية ارضاء الأذواق المتجانسة بالقليل ن البدائل ، إلا أن هذا الوضع تغير تغيرًا جذريًا ، نتيجة تبادل التأثير ين عاملين طارئين : العامل الأول هو ثورة المعلومات وتسارع دفقها ، وتطور وسائل الاتصال ، مما قاد إلى تضاعف معارف البشر شكل متسارع . ظهر أثر هذا التدفق فى الستينيات . وتضاعف فى لسبعينيات ، واندفع باجتياح فى الثمانينيات ، وتحول المجتمع النمطى لموحد إلى شظايا من جماعات البشر المتنوعة ، التى تتباين تباينا شديدا ، أذواقها وامزجتها وقيمها . وأصبح بامكان كل شخص أن ينتق من لمعارف المطروحة ما يتفق مع استعداده وذوقه ، وتحول الجسم الهائل

الموحد للبشر إلى جماعات وفرق مختلفة ، لا تقبل الإنتاج النمطى الذى فرض عليها » .

قال : « ولقد تكلمنا عن هذا فى حديثنا عن التحول إلى مجتمع المعلومات .. لكن ، ما الذى جعل المصانع ذات الإنتاج النمطى تتنازل عن أرباحها ، وتقدم انتاجا متنوعا ؟ » .

* * *

قلت للصديق الذكى : « هذا يصل بنا إلى العامل الثانى . المصانع لم تتنازل عن أرباحها ، لكن التطور التكنولوجى هو الذى ساعدها على أن تحتفظ بأرباحها أو تزيدها ، وترضى فى نفس الوقت الذوق المتنوع للبشر . فالإدارة الالكترونية للآلة ، جعلت بإمكان المنتج أن يضع لها برنامجا متنوعا من الإنتاج ، يغذى به العقل الالكترونى المتحكم فى حركة الآلة ، بحيث تستطيع أن تتحول من شكل إلى شكل ومن لون إلى لون بصفة دائمة ، ودون أن تتوقف ، ودون أن يتحمل المنتج أية تكلفة إضافية ، لولا هذا لما استطاع المنتج أن يستجيب لرغبة الجمهور .. » .

قال : « أمثلة التنوع التى أوردتها . انصبت كلها على السلع والأدوات . ولكنك قلت فى البداية أن هذا التحول يتم فى كل مجال .. » .

قلت : «فعلاً ، هذا التحول يمس كل شيء فى حياتنا . إننا نتحول من مجتمع نمطى إلى مجتمع الاختيارات المتعددة ، فى كل شيء : فى الطعام والشراب ، وأيضا فى العمل والفنون والأسرة والعقيدة .. » .

قال : «أريد تطبيقًا لهذا فى مجال العمل مثلاً» .

* * *

قلت : «منذ خمسين سنة مثلا ، كان نظام العمل اليومى موحدا ، بداية يوم العمل ، وعدد ساعاته ، ومكانه . يدخل العمال إلى المصنع مع صفارة الصباح ، ويتوقفون للراحة مع صفارة أخرى .. العامل يعمل أمام آلته ، والموظف يعمل فى مكتبه . أما اليوم ، فتقول الأرقام أن هذه النمطية فى نظام العمل تتغير بتسارع كبير . إن من أهم سمات مجتمع ما بعد الصناعة ، أنه يتيح فرصًا متنوعة للعمل : عمل لبعض الوقت ، عمل فى أوقات متنوعة ومتغيرة ، عمل فى البيت ، عمل فى البيت لبعض الوقت وفى المكتب لباقى الوقت ، تقاسم عدة أفراد لعمل معين أو وظيفة معينة ... كذلك ينتهى ، يومًا بعد يوم ، ما كنا نسميه أعمال الرجال وأعمال النساء ، وتصبح الأعمال مشاعًا بين الجنسين .. » .

سأل : «ألا يؤثر هذا على الأسرة ؟» .

قلت «الأسرة نفسها لحقها مثل هذا التنوع. فبعد الأسرة الكبيرة، التى كانت تعمل كوحدة حياة متكاملة فى المجتمع الزراعى. جاءت الأسرة النووية الصغيرة التى تتكون من أب وأم وولدين أو ثلاثة. فى المجتمع الصناعى. أننا. ونحن ندخل إلى مجتمع ما بعد الصناعة. نواجه تحولاً أساسياً فى بناء المجتمع. أنه يتحول من الأسرة إلى الفرد. نتيجة للتنوع الذى طرأ على قيم وأذواق الأفراد. لقد تغيرت الصورة التى عرفناها للأسرة خلال المجتمع الصناعى: الأب الذى يخرج إلى عمله. والأم التى ترعى شئون المنزل والأولاد. لقد تنوعت بدائل أشكال الأسرة: أب يعمل وأم فى البيت. أم تعمل وأب فى البيت. أم وأب يعملان. أب منفصل ومعه الأولاد. أم منفصلة ومعها الأولاد... إلى آخر هذه التنويعات..».

* * *

قال الصديق الذكى مقاطعاً «قبل أن تسترسل فى هذا أريد أن أسألك عما يتصل بنا فى مصر. تقول إن التطور الذى طرأ على المجتمعات الصناعية. جاء نتيجة لتدفق المعلومات والمعارف، وتطور وسائل الاتصال. ونحن فى مصر لم نحظ بمثل هذا التدفق. فمن أين أتى هذا التنوع فى الأذواق والمشارب عندنا؟».

قلت: «أكرر ما سبق أن قلته. من أن الحواجز بين المجتمعات

آخذة فى التلاشى برغم تباين مستويات التطور ، لقد أصبح العالم ـ كما يقولون ـ قرية واحدة صغيرة . لقد أسقطت وسائل الطيران النفاثة ، وأقمار الاتصال الصناعية كل الحواجز ، أو معظمها ، فتحققت ظاهرة الأوانى المستطرقة بين المجتمعات والشعوب ، أو هى فى طريقها إلى التحقيق . وإذا كان المجتمع الصناعى قد فرض علينا النمطية فى مصر ، وقبل أن نتحول إلى الصناعة ، فإن التنوع وتعدد البدائل فى مجتمع ما بعد الصناعة ، يمكن أن يقود إلى تنوع أذواقنا ومشاربنا ، رغم أننا لم نصل إلى مرحلة التطور التى وصل إليها أبناء الدول الصناعية المتقدمة . النتيجة أن البشر فى جميع أنحاء العالم تتنوع أذواقهم ، ويصبحون أقدر على تحقيق ذواتهم » .

● عدم القدرة على التكيف مع المتغيرات ترجع إلى آليات الدفاع لدى الفرد ، والتى تكون فى جانب منها كامنة داخله ، وفى جانب آخر تعود إلى أنماط التفكير الجامد الناتجة عن النظم التعليمية الخطية التى نلتزم بها .

دكتور هيمو مانتين

تنوع الفنون والعقائد

قلت للصديق الذكى : «التحول الذى يمر به العالم ، من مجتمع البديل أو البديلين إلى مجتمع البدائل المتعددة ، لا يقتصر على الطعام والشراب والأجهزة ، بل يمتد إلى كل مرافق حياتنا . طرحت أثر ذلك على العمل والأسرة ، وأطرح الآن باقى آثار هذا التحول على حياتنا . سأبدأ بمجال الفنون والإنتاج الفنى . أى متتبع لمسار الإنتاج الفنى على مدى نصف القرن الأخير مثلا ، سيجد أن فنون اليوم أصبحت تتيح اختيارا واسعا لمختلف الأذواق . لم تعد هناك مدارس فنية سائدة ، ولكن آلاف الاتجاهات والمدارس الفنية ، التى تزدهر يوما بعد يوم .. لم تعد هناك قيادة قوية لمدرسة فنية بالمعنى القديم .. » .

سأل : «أى فنون تعنى ؟» .

قلت : «كل الفنون ، وحتى فنون الأزياء والموضة . حتى عهد قريب كنا نرى شيوع موضة معينة ، الميكرو أو الماكسى ، الأحمر أم الأصفر أم البنفسجى . أما الآن فقد تداخلت موجات الموضة ، وأصبحنا نرى فى أنحاء العالم مهرجانا من الأزياء ، يضم هذا كله فى نفس الوقت . لقد

حق كل واحد أو واحدة اختيار الزى الذى يتفق مع مزاجه ،
م لملوك الموضة الذين كانوا يرسمون حدودها . لقد ساد نفس
من الفنون التعبيرية ، وفى هذا يقول الناقد الفنى هيلتون
صر الوحيد الذى يحكم مجال الفنون بشكل شامل ومسيطر ،
لراهنة . هو العدد الضخم من المنتجات والاحداث المتنوعة
بها حياتنا . وأى محاولة تستهدف فهم مستوى أو فعالية الفن
، يجب بناء على ذلك ألا تغفل قيمة تضخم وتنوع النشاط
هذا الذى يحدث لم نعرف بالفعل شبيها له من قبل .. » .
كن الإنتاج الأدبى والفنى كان متنوعا على مدى القرون » .
« ليس بالمعدّل الذى يحدث الآن . والسر فى ملاحظتك
الفن والإنتاج الفنى شىء خاص ، ينبع من ذات الفنان .
من الصعب على نمطية المجتمع الصناعى أن تفرض نفسها
، كامل . لقد كان الفن آخر القلاع التى تصدت لهجمات
ناعى . إلا أن الانفجار الذى يحدث فى المجال الفنى الآن ،
ع الملحوظ فى الفنون المعاصرة ، لابد أن يحظى منا بما
، التأمل . فهو يؤكد لنا أن مجتمع الاختيارات المتعددة
بداياته الأولى ، ذلك لأن الفنون التعبيرية كانت دائماً من
لثقافية القوية » .

وهل تعتقد أن ظاهرة تدفق شرائط الكاسيت لكل من هب

قلت للصديق الذكى : « بصرف النظر عن مستوى هذه الشرائط ، فى رأى نقاد الموسيقى ، فإن شيوع هذه الأنماط العديدة هو تعبير عن ظاهرة التحول إلى التعدد . لقد فرضت علينا الإذاعة ولجانها أشكالاً من الإنتاج الموسيقى ، يرونها الأنسب بأن تذاع ، ورفضت أشكالا أخرى ، فتدفقت الشرائط لتعبر عن تعدد الأذواق والأمزجة . ليست المسألة مسألة مستوى فنى رفيع أو هابط ، إننا أمام حتمية التنوع والتباين والتناقض بين الأشكال الموسيقية المطروحة . وهكذا يجد الفرد أمامه تنوعًا عريضًا يختار من بينه ما يروقه : موسيقى شرقية قديمة ، وموسيقى عربية معاصرة ، موسيقى الجاز والديسكو والروك آندرول ، موسيقى شعبية وموسيقى ريفية .. » .

قال الصديق الذكى : « وهذا ينسحب أيضًا على التليفزيون ، إذا لم تعجبك المواد التى تقدمها قنواته الرسمية ، تتحول إلى جهاز الفيديو ، لترى ما تحب أن تراه ، والذى يتفق مع ذوقك ومزاجك ، وفى الوقت الذى تحب أن تراه فيه .. » .

قلت : « هذا صحيح ، وإن كان المثل الأوضح والأقوى هو تليفزيون الكابل ، الذى يشيع فى الدول المتطورة ، وإن لم يصلنا بعد . تليفزيون الكابل هو الترجمة الحرفية لمجتمع الفرص المتنوعة ، بما يتجاوز كثيرًا إمكانيات شرائط الفيديو .. » .

قال : «أقرأ أنه ينتشر فى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واسع .. » .

قلت : « وفى غير أمريكا .. وهو يتصل بمحطات الخدمة عن طريق أسلاك أو كابل . ومع تطور التكنولوجيا يتحول هذا الكابل إلى حزمة مكدسة بالألياف الشعرية الزجاجية ، تسرى فيها الاشارات ضوئيا ، خلال نبضات من أشعة الليزر ، مما يتيح أن يحمل الكابل إلى البيت امكان مشاهدة عشرات محطات الخدمة التليفزيونية المتخصصة . أنه يقوم بنفس الخدمة التى تقوم بها المجلات المتخصصة المتنوعة الأغراض ، والتى يتزايد توزيعها ، ويشكل تهديدا قويا للصحف والمجلات العامة الكبرى . وتليفزيون الكابل يتيح لك أن تختار القنوات التى تميل إلى مشاهدة برامجها ، ومن بينها قنوات : الأطفال ، الثقافة العلمية ، الثقافة الصحية ، الطقس والأحوال الجوية ، الثقافية الدينية ، الألعاب الرياضية ، الأفلام الحديثة ، الأفلام القديمة ، الموسيقى الكلاسيكية ، البالية ، المسرحيات .. إلى آخر ذلك .. » .

سأل الصديق الذكى « لكنك قلت فيما سبق أن هذا سينسحب أيضا على العقائد ، ماذا كنت تعنى بهذا ؟ .. » .

قلت « العقائد لها وضع خاص فى مرحلة التحول التى يمر بها العالم . إن عملية التغير المستمر فى المجتمع تخلق فورانًا فى القيم والآراء المستقرة ، مما يستتبع حاجة الفرد إلى عقيدة يستند إليها ، فالناس فى أوقات الاضطراب

والقلاقل والتغييرات ، يحتاجون إلى حقائق راسخة يتعلقون بها ، وليس إلى أفكار تخضع للمناقشة . ولعل هذا هو السر فى اندفاع الناس المستمر نحو العقائد الدينية ، السماوية وغير السماوية ، فى كل مكان فى العالم ، أثناء فترة التحول العنيف الحالية ..» .

قال « لكن قولك هذا لا يعنى المزيد من التنوع فى العقائد » .

قلت « العقائد ــ شأنها شأن أى شىء آخر ــ ستخضع فى مجتمع ما بعد الصناعة للمزيد من التعود والتنوع . العقيدة الواحدة ستنبت عشرات العقائد الفرعية ، وستتعدد المذاهب الدينية ، أو الطرق التى تنظر بها كل مجموعة إلى العقيدة الواحدة . وأهم نتيجة لهذا ، هو أن المجتمعات ستتعود على تعايش العقائد المختلفة المتباينة ، بل والمتناقضة ... سيسود عرف قوى ينهى تصور أصحاب عقيدة ما ، أنهم مطالبون بتعميم عقيدتهم ، وفرضها على الآخرين .. مائدة العقائد مبسوطة أمام البشر ، يختارون منها ما يميلون إليه ، دون حظر أو حص من أحد ..» .

الحلم المستحيل

قلت للصديق الذكى «بقى لدينا مؤشران من مؤشرات التحول التى تصنع صورة المستقبل . وقد أرجأتهما إلى آخر حديثنا ، لفرط أهميتهما بالنسبة لنا ، ولأنهما يقتضيان الاسراع باتخاذ موقف محدد منهما ، إذا كنا نفكر فى مستقبل بلدنا . أولهما التحول من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد العالمى ، وثانيهما التحول من التخطيط قصير المدى إلى التخطيط طويل المدى .. » .

قال «أظننا لم نصل بعد إلى إقامة حياتنا على التخطيط قصير المدى ، حتى ننتقل إلى طويل المدى ..» .

قلت : «فلندع هذا إلى حينه ، ولنتكلم اليوم عن التحول من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد العالمى ، يوماً بعد يوم ، يتزايد اعتماد الدول المتبادل على بعضها البعض من الناحية الاقتصادية . لقد كادت أن تختفى من الخريطة الاقتصادية مواقع حدود الدول والقارات . ويبدو أن اشتراك الدول فى إنتاج السلعة الواحدة ، سيكون الشكل السائد فى الاقتصاد العالمى . يقول جون ناسبيت أن شركة جنرال

الكتريك أصبحت تنظر إلى نفسها باعتبارها شركة تجارية عالمية ، لا تتنافس مع وستنجهاوس الأمريكية ، ولكن مع هيتاشي اليابانية وسيمونز الألمانية . لقد ربحت شركة جنرال الكتريك ١٦٠ مليون دولار من رومانيا ، نظير مساعدتها في إقامة مفاعل نووى ، منتزعة هذا العقد من هيتاشي وسيمونز ، لأنها قبلت التبادل أو المقايضة بقيمة الصفقة كلها ، ومرجع ذلك إلى ظروف العملات غير الحرة للدول الاشتراكية . ومعنى هذا أنها قايضت مفاعلها النووى مقابل أسمنت رومانى ، سوقته لها ألمانيا ، واشترته آخر الأمر مصر . هذا مجرد مثل على الاعتماد المتبادل بين الدول فى مجال الاقتصاد » .

قال الصديق الذكي : « لكن الاعتماد المتبادل بين الدول فى المجال الاقتصادى يعود إلى أزمان قديمة ، فما هو الجديد ؟ » .

قلت « كان هناك تبادلا تجاريا ، لكن الجديد فى الأمر أن الدول أصبحت تنتج فى دول أخرى ، أو تشترك مع دول أخرى فى إنتاج سلعة معينة . وأكبر مثل على هذا صناعة السيارات ، فبعد أن فقدت الولايات المتحدة مركزها كأول دولة صانعة للسيارات فى العالم ، وخاصة بعد أن تفوقت اليابان عليها ، وبعد أن وصل العالم إلى حالة تشبع فى صناعة السيارات ، وبعد أن دخلت دول العالم الثالث مجال صناعة السيارات أو تجميعها ، أصبح موقف الشركات الأمريكية الكبرى لصناعة السيارات صعبا للغاية ، مما هدد باغلاق أبوابها ،

وأصبح الحل هو انتاج السيارة العالمية ، التى تجرى صناعة مكوناتها وتجميعها فى عديد من الدول . لقد بدأت حركة واسعة عميقة لإعادة توزيع العمل والانتاج عالميا ، فأسبانيا والبرازيل تحلان محل اليابان والسويد فى صناعة بناء السفن ، ودول عديدة من العالم الثالث تحل محل الولايات المتحدة فى صناعة الأجهزة والصلب والسيارات » .

سأل : «وما هو موقفنا فى مصر من هذا كله ؟» .

* * *

قلت : «هذا هو السؤال الذى يجب أن نسرع بطرحه على أنفسنا ، إذا كنا نريد أن يكون لنا مكانة ما فى عالم الغد . أريد أن تكون قراراتنا فى هذا الصدد خاضعة لارادتنا ، وقائمة على فهم واضح لمسيرة الأمور عالميًا . ولا يغنى عن هذا التمحك بالضائقة الاقتصادية ، وبالديون وفوائد الديون . لا يجب أن نستسلم للأوضاع الحالية ، وكأنها قدر لا يمكن الفكاك منه» .

سأل الصديق الذكى : «وماذا تريدنا أن نفعل ، ونحن بهذه الظروف التى نعرفها جميعا؟» .

قلت : «أريد أن نفهم بالتحديد مسار التحول الاقتصادى العالمى ، وأن نعرف بوضوح حدود البدائل المطروحة أمامنا ، وأن نختار منها البديل الذى يساعدنا على دفع عجلة الاقتصاد فى الاتجاه المناسب

على المدى البعيد .. نعرف أن الدول الصناعية الكبرى بدأت تنفض يديها من الصناعات التقليدية كلما أمكنها ذلك (الحديد والصلب والسفن والسكك الحديدية والمطاط والنسيج والسيارات) ، وبدأت تتجه إلى صناعات جديدة كالالكترونيات والبتروكيميائيات المتطورة ، وهندسة الجينات وصناعات الفضاء وأعماق المحيط . لقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لم تعد دولة صناعية ، بل إن اليابان نفسها قد بدأت تنفض يدها من صناعات مثل الحديد والصلب والسفن ، وتكفلت كوريا الجنوبية بهذا » .

قال : «معنى هذا أن الظروف سانحة لكي نستكمل تطورنا الصناعي بمعدل أسرع ، إذا ما أتيح لنا ما أتيح لغيرنا من دول العالم الثالث» .

قلت : «وهذا بالضبط ما أريد لقرارنا فيه أن يقوم على فهم ووضوح . يجب أن تكون لدينا رؤية واضحة ومحددة عما نسعى إليه . هل نريد أن نبقى على ما نحن فيه ؟ ، أم نريد الاسراع بالتحول الصناعي ؟ أم نريد أن نسعى إلى تطوير صناعاتنا الحالية تكنولوجيا وفقًا لما وصلت إليه الدول المتطورة من الإدارة الرقمية بالكمبيوتر وحل مشكلة التلوث ، ولكن مع الحرص على زرع بذور الصناعات الجديدة النامية التي يطلقون عليها في أمريكا اسم الصناعات البازغة ؟ » .

قال ضاحكًا : «يبدو من طرحك هذا أنك مع البديل الأخير» .

قلت : «فعلاً .. ولدىّ أسبابى القوية ، التى ذكرتها من قبل ، ولكن لا مانع من إيجازها هنا . الصناعات التقليدية التى قام عليها المجتمع الصناعى ، صناعات تعتمد على عامل عضلى يقوم بعمل يدوى أو عضلى ونادراً ما يستخدم فيه عقله ، وهى صناعات ذات مداخن تؤدى إلى تلوث البيئة ، وتكرس النمطية فى الحياة ، لأنها تقوم على الإنتاج النمطى . هذه الصناعات تصدرها حاليا الدول الصناعية الكبرى إلى دول العالم الثالث والدول النامية ، حتى تتفرغ هى لصناعات جديدة (الصناعات البازغة) ، وهى صناعات تحتاج إلى عامل عقلى ، يعتمد على عقله وعلى ابتكاره أكثر من إعتماده على يديه ، وهى صناعات بلا عوادم تلوث البيئة ، وهى لا تحتاج إلى قدر كبير من الطاقة فى تشغيلها ، وهى تكرس التنوع واحترام ذات العامل .. أنهم يقولون صراحة فى أمريكا : أن دول العالم الثالث تستعد لتولى المهام الرئيسية فى الصناعة ، وأن على الدول المتطورة أن تتحول إلى المشروعات الجديدة . وهذه أمانة يحسد الأمريكيون عليها ، لكن التساؤل الذى أطرحه هو : ما هى نتيجة امتثال دول العالم لهذا الترتيب ؟ .. » .

قال الصديق الذكى « أنا أقول لك .. ستصبح دولة صناعية بالمعنى القديم بعد نصف قرن مثلا ، لكننا سنكون قد أوقفنا النمو العقلى للعمالة عندنا ، ولوثنا غلافنا الجوى . خلال نصف القرن هذا ، تكون الدول الصناعية المتطورة ، قد سيطرت على صناعات المستقبل واحتكرتها ،

ونكون نحن قد كرسنا تخلفنا ، وحكمنا على أنفسنا أن نبقى فى الذيل دائما ..» .

قلت : «كلام سليم ، ولكن اقناع صناع القرار عندنا به من الأمور الشاقة . بل إن المفكرين والكتاب عندنا ، يتكرر فى كلامهم بين الحين والآخر شعار (اللحاق بركب الدول الصناعية المتطورة) ، ولا يعنون الوصول إلى ما تفعله حاليًا ، ولكن إلى ما حققته منذ ٥٠ سنة مثلا .. وهذا هو الحلم المستحيل ، ولعدة أسباب .. » .

سأل محتدًا « هل تطلب منا أن نوقف عمل المصانع التى جاهدنا من أجل إقامتها ؟ » .

قلت : «لا .. لا أطلب هذا ، ولكن أحب أن يفهم صانع القرار عندنا حقيقة الأوضاع ، قبل أن يستجيب لنوايا الدول الصناعية الكبرى . أحب لصانع القرار أن يختار وهو مدرك لأبعاد اختياره . وأحب للشعب ألا ينساق وراء الشعارات الرنانة ، من عينة اللحاق بركب الدول الصناعية المتطورة . العالم يمر بمرحلة إعادة ترتيب البيت الاقتصادى العالمى ، وإذا كنا لا نملك القدرة على الفعل حاليًا ، فلا أقل من أن نتمسك بالسعى إلى الفهم ، على أمل أن يتحول هذا الفهم إلى فعل أكثر نضوجا ، عندما نستعيد قدرتنا على الفعل» .

قال : «أريد أن أفهم بالتحديد ، ماذا تريدنا أن نفعل ؟» .

قلت : «أريد أن ننطلق فى فعلنا ، ونحن ندرك الآتى :

١ ـ الصناعات التقليدية ، التى قام عليها المجتمع الصناعى لن تستمر بشكلها الحالى ، إلا فى الدول المتخلفة ، التى تقبل على نفسها هذه الصفة .

٢ ـ وإذا بقيت آثار من هذه الصناعات فى الدول المتطورة ، فهى لن تكون بشكلها الذى نعرفه ، بل ستخضع لتطوير جذرى تعتمد فيه على التسيير الذاتى الذى يعتمد على الروبوت والتحكم الالكترونى ، وعلى نظام محكم فى معالجة العوادم بحيث لا تقود إلى تلويث البيئة .

٣ ـ تنقل الدول المتطورة ثقلها إلى الصناعات البازغة ، صناعات المستقبل .

٤ ـ فى زمن التحول الشديد الحالى ، يجب على دول العالم الثالث أن تعتمد خطة طويلة المدى ، بتجميع المعارف والمعلومات وتدريب العاملين ، بما يسمح بالانتقال إلى صناعات المستقبل ، وبذلك تضمن مكانة معقولة بين دول العالم ، عندما ينتهى دور الصناعات التقليدية القديمة .

٥ ـ فى مصر ، نحن أحوج ما نكون إلى إعادة النظر بشكل جذرى فى نشاطنا الصناعى ، علينا أن نفكر بمنطق جديد فى نمو الصناعة عندنا ، يدخل فى الاعتبار كل عناصر التحول إلى المستقبل ، التى

أوردتها فيما سبق ، وبصفة خاصة أسلوب التنظيم الإدارى للمؤسسات الصناعية الكبيرة .

٦ ـ علينا أن نتنازل نهائيًا عن حلم إقامة صناعات ضخمة جديدة ، علينا أن نعتمد على المشاريع الصناعية الصغيرة حجمًا والكثيرة عددًا ، والمنثورة على مدى الاتساع الجغرافى لبلادنا ، والتى تعتمد على مصادر طاقة صغيرة متجددة ، ومتنوعة وفقًا لظروف المكان الذى تقام فيه هذه المشروعات .

٧ ـ علينا أن نكون أكثر حكمة فى تبنى المستحدثات التكنولوجية ، فنأخذ من بين ما هو متاح ، ما يساعدنا على التوسع الجغرافى فى النشاط الصناعى ، وما يساعدنا على استيعاب الطاقة السكانية الهائلة للبلاد ، بحيث يتحول تزايد السكان إلى نعمة وليس نقمة .

٨ ـ وأخيرا ، علينا أن نركز فى ترجمة شعار التحول إلى الاقتصاد العالمى على انشاء نظام اقتصاد عربى ، يقوم على أساس الاتصال الشبكى ، ويؤكد الاعتماد المتبادل اقتصاديا بين الدول العربية ، فهذا هو البديل الوحيد حاليا ، والمفيد فعليا ، لدعوة الوحدة العربية التى كنا نرددها . ويمكن لهذا التنظيم الشبكى ، أن يصل خطوطه إلى تنظيمات شبكية أخرى فى دول العالم الثالث ، حتى نحقق التوازن اللازم فى علاقاتنا الاقتصادية مع الدول الكبرى والمتطورة . » .

سأل الصديق الذكى « وهل تعتقد أن هذا ممكن فى ظل ظروفنا الحالية ؟ » .

* * *

قلت « هذا هو الممكن الصعب .. أما الأسهل ، فهو استسلامنا لما تريده لنا الدول الصناعية الكبرى ، والذى يجعل تقدمنا غير ممكن ، بل ومستحيل . أنا أعرف أنه صعب ، لأنه يحتاج إلى قيادة حرة وقوية ، وقادرة على مواجهة تدخلات وضغوط الدول الصناعية الكبرى . فلا يكفى أن يكون وزير الصناعة فاهما لمصلحة مصر الصناعية ، ولكن يجب أن يكون قادرًا على مواجهة الضغوط سواء كانت من أمريكا أم ألمانيا أم اليابان . حرية وقوة القيادة ، لا تتحقق إلا من خلال المزيد من الديمقراطية بمعناها الحقيق ، أى بالمزيد من الفرص المتاحة للشعب لكى يشارك فى عملية اتخاذ القرار . فالشعب الذى يختار ويشارك فى صنع القرار ، هو الشعب الايجابى الذى يساند قيادته فى مواجهة أى ضغط محتمل من الخارج ، وهو الشعب الذى يتحمل التضحيات راضيا ، طالما أنه يشارك قيادة البلاد فى رؤية استراتيجية واحدة .. » .

قال الصديق الذكى مبتسمًا « ها أنت قد أدخلتنا فى موضوع آخر !.. » .

قلت : « لا يوجد فيما أقوله موضوع وموضوع آخر إنها شبكة متبادلة التأثير من العناصر ، لا يمكن أن نتعامل مع أحدها ، ونهمل باقيها .

المهم ، أن الطريق الصعب الذى أشير إليه ، سيصبح أقل صعوبة يومًا بعد يوم ، نتيجة للتحولات الحادة التى تمر بها الدول الصناعية الكبرى ، فى شئون حياتها ، وبالذات فى مرحلة إعادة ترتيب البيت الاقتصادى العالمى . وقد أشرت إلى هذا عندما تحدثت عن أهميته التخريمة الحضارية ، وبينت أن هذا هو أوان الحركة ، قبل أن تضيع الفرصة . ستصبح قدرة أمريكا ـ خلال هذه المرحلة ـ فى السيطرة على دول العالم اقتصاديًا وسياسيًا ، أقل يومًا بعد يوم ، نتيجة لبزوغ قوى جديدة ، وقيام دول قوية أخرى ، مما يرغمها على التنازل عن دورها القديم ، باعتبارها القوة المسيطرة على العالم . فى هذا يقول الكاتب الأمريكى جون ناسبيت : مع بداية إحساس الدول النامية بمدى التحول فى توازن القوى العالمى ، يجب على أمريكا وغيرها من الدول الصناعية ، أن تتنازل عن مواقفها القديمة ، التى تعتبر كل قرار سياسى (إرهابًا) ، وكل موقف اقتصادى (ابتزازًا) لقد كان هذا الموقف واردًا عندما كانت أمريكا تحكم العالم ، والمشكلة الآن أنها لم تعد كذلك ...» .

الديناصورات التى تنتظر!

قلت للصديق الذكى «وها نحن قد وصلنا إلى المؤشر الأخير من مؤشرات التحول نحو المستقبل ، وقد أبقيته إلى نهاية الحوار ، لأنه من المؤشرات الهامة ، التى ينسحب أثرها بشدة على كافة مجالات الحياة . هذا هو مؤشر التحول من اللاتخطيط أو التخطيط قصير المدى إلى التخطيط طويل المدى .. مما يعنى التحول من استهداف المصلحة القريبة الخاصة إلى المصلحة البعيدة الشاملة . لقد أدرك البشر أن النظرة القصيرة والسعى إلى الربح السريع ، قادا إلى تلوث الهواء والماء ، وجلبا علينا خرابا طويل المدى يمس حياتنا فى صميمها . وقادا أيضا إلى تناقص الموارد الطبيعة وندرتها بشكل يهدد مصالح الجميع . وخير مثال على هذا أزمة مصادر الطاقة غير المتجددة ، كالفحم والغاز والبترول .. » .

قال : «لكننا سمعنا دائما الدول الصناعية ، فى الشرق والغرب ، تردد فى كلامها الكثير عن الخطط والاستراتيجيات .. » .

قلت : «الكلام شىء والفعل شىء آخر . حرب المنافسة التى أثارها قيام السوق العالمى ، كوليد طبيعى للمجتمع الصناعى ، مجتمع الإنتاج

والاستهلاك على نطاق واسع ، هذه الحرب جعلت الربح السريع هو هدفها ، وجعلت المصلحة العاجلة أقوى من أى تخطيط . لقد خططوا ، معتمدين على الاستعمار ، من أجل التسابق على ضخ أكبر قدر من زيت البترول ، وعلى استخراج كل ما تصل إليه اليد من مواد أولية ، من جوف الأرض ، وعلى التنافس فى إقامة أكبر قدر من المصانع ، التى تشق مداخنها السماء نافثة سمومها فى الغلاف الجوى . لكن الحالة التى وصل إليها العالم اليوم ، تجعل إعادة النظر فى كل هذا أمرًا حتميًا . والتقاء الضرورة الحتمية والمصلحة المباشرة مع القيم الجديدة لإنقاذ الكرة الأرضية ، هو الذى أحدث التغيير فى النظرة العالمية » .

سأل الصديق الذكى « وكيف تتصور إمكان التحول إلى التخطيط طويل المدى ، فى عالم شديد التغير ، وسريع التبدل ؟! » .

* * *

قلت : « لقد لمست نقطة هامة . عندما كان المجتمع الصناعى فى أوج ازدهاره ، كانت التغيرات محسوبة ، يسهل التنبؤ بها ، كان معدل تغير الظواهر بالنقص أو الزيادة أقرب إلى الثبات الأمر الذى يجعل التخطيط للمدى الطويل هو مجرد مضاعفات للتخطيط على المدى القريب . أما الآن ، وفى مجتمع التغيير الشديد المتسارع ، يقود اللاتخطيط والتخطيط قصير المدى إلى مفاجآت قاسية ، وربما إلى

كوارث . كما أن التخطيط للمدى الطويل أصبح يتطلب سلسلة من عمليات إعادة التفكير بشكل شامل ، ومراجعة فهم طبيعة النشاط الذى نتصدى له .. » .

قال « أخشى ألا أكون قد فهمت هذا . هل يمكن أن تطرح تطبيقًا على ذلك ؟ » .

قلت : « للتوضيح سأطرح تطبيقًا فى مجال الأعمال والمشروعات الاقتصادية ، يمكن أن ينسحب على مختلف المستويات فى الدولة ، المدن والنقابات والأحزاب والتعليم والجامعات ، إلى آخر ذلك ، يقول والتر ريستون ، أحد رجال الأعمال فى الولايات المتحدة الأمريكية : إن تاريخنا التجارى حافل بنماذج الشركات التى فشلت فى تغيير نفسها ، فى ظل عالم متغير ، وبهذا تحولت إلى مجرد شواهد حجرية فى مقبرة الأعمال . هنا ، يشير ريستون إلى حقيقتين : الأولى أن العالم متغير ، والحقيقة الثانية هى أنه لابد لنا أن نغير أنفسنا فى وجه هذا التغيير وإلا قضى علينا . التخطيط طويل المدى يستلزم إعادة التفكير فى معنى وهدف النشاط الذى نمارسه ، أو نخطط له . ويساعد على هذا التفكير ، ما يطلقون عليه اسم (قانون الأوضاع) ، والذى يحتم أن يسأل العاملون فى أى نشاط أنفسهم من جديد : أى نوع من الأعمال هذا الذى نمارسه ؟. ومفاده أن على العاملين فى أى مجال ، عندما يحدث تغيير فى هذا المجال ، أن يعيدوا التفكير فى معنى ومفهوم ما يقومون به ، على ضوء

التغييرات الحادثة . شركة جنرال الكتريك ، للأجهزة الكهربائية ، أعادت التفكير فى نشاطها ، وفى ١٩٨١ أرسلت خطابا إلى حملة الأسهم تقول فيه إنها أصبحت شركة تعمل فى (مهنة إنشاء المهن) ، وذلك بعد أن انخفض إنتاجها فى مجال الأجهزة الكهربائية ، بالنسبة لباقى نشاطها ، من ٨٠٪ إلى ٤٧٪ ما بين عامى ٧٠ ، ١٩٧٩ . كذلك اعادت شركة زيروكس التفكير فى معنى نشاطها ، وتحولت من شركة لإنتاج آلات الإستنساخ ، إلى شركة لإنتاج (أعمال التسيير الذاتى للمكاتب) . وشركة سنجر الشهيرة ، لآلات الحياكة ، تحولت إلى شركة لصناعات طيران الفضاء ، بعد أن أعادت تأمل معنى وجودها ، واكتشفت أن النساء قد هجرن آلات الحياكة المنزلية ، نتيجة لانشغالهن فى وظائفهن ، واعتمادهن على الملابس الجاهزة » .

قال الصديق الذكى « ولكن هذه شركات ، وجدت نفسها تخسر ، فاضطرت إلى العمل فى مجال آخر ، ما علاقة ذلك بالتحول إلى التخطيط طويل المدى ؟ » .

* * *

قلت : « المغزى الذى تشير إليه هذه الأمثلة ، هو أن يكون الإنسان يقظا للتغيرات التى تجرى من حوله ، وأن يتنبأ بتأثيرها على العمل الذى نقوم به ، ثم أن يستجيب لذلك بأن يعيد النظر فى طبيعة العمل الذى

يقوم به ، لا أن ينتظر وقوع الكارثة لكى يتحرك . يجب علينا أن نتشمم مؤشرات التحول ، قبل أن يقوى تأثيرها .. وهذه هي النظرة البعيدة فى التخطيط ، والتى ناديت بها عند وضع الخطة الخمسية الأخيرة ، فلم يلق ندائى استجابة تذكر . أى تخطيط ، لابد أن تسبقه (رؤية استراتيجية) ، أو صورة واضحة لما يجب أن نحققه ، فهذه الرؤية تنظم وتوجه كل خطوة فى التحرك نحو الهدف ، وتساعد على تقديم جهود كل العاملين . وفى (التخطيط الاستراتيجى) يجب أن نلتزم دائما ، بالرؤية الاستراتيجية ، وأن يتم هذا بشكل واضح جلى ، حتى فى وجه ما يمكن أن يحدث من ارتباك طبيعى فى المراحل الأولى للتطبيق . وهناك نقطة هامة ، إذا أردنا لأى نشاط أن يتحرك فى الاتجاه الجديد الذى ترسمه الرؤية الإستراتيجية ، لابد للبشر العاملين فى هذا النشاط أن يشاركوا فى عملية تصور هذا الاتجاه ، والإحساس به . إذا أردنا أن نحقق خير النتائج ، فى عملية إحداث التغيير الذى ترسمه الرؤية الاستراتيجية ، يجب أن يكون للبشر العاملين فى هذا النشاط ، دورا فى صنع وتبنى هذا الرؤية الجديدة » .

قال : « وهذا يعنى أن العاملين يتوفر فيهم الفهم والوعى الكاملين ، وإلا فإن جهد المشاركة هذا لن يكون مجديا » .

قلت : « تذكر دائما أن عامل المستقبل ليس هو العامل الواقف أمام خط التجميع ، يمارس العمل اليدوى المتكرر الموكل إليه ، ولا هو

الموظف المكتبي الذي يقف نشاطه عند حد الجهود الروتينية . كلمة عامل بالنسبة للمجتمع الزاحف ، تعني إنسانا واعيا بدوره ، مدركا لحدوده ، يعتمد على عقله وليس على عضلاته . وكما قلت ، ما يجرى فى المشروعات الاقتصادية ، ينسحب على كل شيء ، وللأسف ، هناك دول ومدن ومؤسسات وأحزاب ، تفعل ما فعلته الديناصورات ، تنتظر تغير الطقس الجديد ، ومجيء الطقس الموافق لها ، والطقس الجديد سيبق ، بل إن الأرض ذاتها تتحرك تحت أقدامنا . وفى مواجهة هذا ، لا يصبح سوى أن نقوم جميعا بممارسة عملية إعادة فهم وتصور أدوارنا فى الحياة » .

« هناك من يقولون إن العالم بأكمله اختلف بسبب ظهور نابليون ، ولكن هناك أيضا أولئك الذين يقولون إن عالم اليوم كان سيصبح شديد القرب من صورته هذه إذا لم يكن نابليون قد ولد ... واعترف بأننى من بين أفراد الفئة الثانية أشدهم تطرفا .... » .

هـ . ج . ويلز

الجــزء الثــانى

حوار مع الواقــع اليــومى

- الخطة والتخطيط والحلم القومى .
- التعليم والمستقبل .
- المفاعلات النووية .
- ديمقراطية التمثيل النيابى وسلطة اتخاذ القرار .
- لقاء ريجان وجورباتشوف ، ماذا يعنى ؟.
- إدارة المؤسسات .. العامة والخاصة معًا .
- الناس والمستقبل .

الخطة والتخطيط ..
والحلم القومى .

خطة خمسية..
أم برنامج من ردود الأفعال ؟!

ماذا تعنى الخطة ؟.. تعنى أن الحكومة تريد أن تتجاوز فى تفكيرها وقراراتها وإجراءاتها اليومية ردود الفعل قصيرة المدى ، المستقلة عن بعضها البعض ، ويعنى أنها تريد أن تكون خطواتها محكومة برؤية مستقبلية ، حتى تعطى المشاكل اليومية حجمها الحقيق من واقع هذه الرؤية ، وأن تختار من بين بدائل الحلول المطروحة ذلك الذى ينسجم مع حلول المشاكل الأخرى ولا يتناقض معها ، بحيث يتفق هذا كله مع التصور المستقبلى لأوضاع البلاد .

وكيف نضع الخطة ؟.. بأن تكون لدينا المعلومات الحقيقية عن الوضع الراهن .. وبأن نتعرف على الأحلام العملية للشعب الذى توضع من أجله هذه الخطة ، أو بمعنى أدق الأحلام العملية للغالبية العظمى من هذا الشعب .. وبأن يكون لدينا تصور واضح لمستقبل الأوضاع العالمية ، على الأقل خلال المدى الزمنى الذى تتعامل معه هذه الخطة .

* * *

على ضوء هذا .. إذا تأملنا ما هو مطروح هذه الأيام تحت اسم « الخطة الخمسية » وجدناه يختلف كثيرا عما ذكرنا للأسباب الآتية :

● الجهاز البيروقراطى الهرمى الذى تعتمد عليه أجهزة التخطيط عندنا لا يتيح التوصل إلى المعلومات الحقيقية التى يجب أن تقوم عليها الخطة .

● الأسلوب المتبع فى طرح وصياغة الخطة لا يسمح بأن تحقق الأحلام العملية للغالبية العظمى من الشعب فكلنا يعرف أن الشكل المعقد الذى صيغت به الخطة ، وما يكتنفه من دوامة أرقام ونسب مئوية ، يجعل من الصعب على الرأى العام ، أو على المؤسسات الديمقراطية سواء كانت مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو الأحزاب ، استخلاص جوهر هذه الخطة ، قبل إبداء الرأى فيها .

● لا تضيف الخطة جديدا إلى ما فعلته وتفعله الحكومة خلال السنوات الماضية . فهى تتناول المشاكل واحدة بعد الأخرى ، وتحاول أن ترسم حلا لكل مشكلة بقدر ما تسمح به الظروف ، دون أن ترجع إلى رؤية شاملة تستنبط منها هذه الحلول ، فتعطى لكل مشكلة حجمها الحقيقى بالنسبة للمشاكل الأخرى ، ودون إدراك كامل للعلاقات المتبادلة التأثير بين هذه المشاكل ، أنها خطة ردود فعل نبعت من مكاتب الخبراء والمختصين والفنيين ، عند قمة الجهاز البيروقراطى .

● « اللزمة » المتكررة ، والتى تتردد فى مختلف بنود الخطة هى « المزيد من كذا .. والمزيد من كيت » ...

ماذا يعنى هذا ؟.. يعنى أن واضع الخطة . يتصور المستقبل وكأنه استمرار للماضى ، أو على أحسن الفروض المزيد مما هو حادث . وهذا خطأ أساسى وقاتل : قد يجوز هذا التصور فى أحوال الاستقرار الحضارى الشامل ، لكنه لا يجوز فى ظل الظروف دائمة التغير التى تمر بها البلاد ، والتى تتسم بالديناميكية العقائدية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

المتأمل لواقع الأوضاع فى مصر يرى كيف تهتز القيم القديمة والمبادئ الراسخة ، وكيف تتهاوى مفسحة المجال لخليط من المبادئ الجديدة .. ويرى كيف أن النسيج التقليدى للشعب المصرى لم يعد متحققا على أرض الواقع . لهذا ، فالنظرة الواقعية الصادقة لمسار التطور الحادث ، قد تجعلنا نسعى إلى « القليل من .. » وليس « المزيد من .. » ، وقد تدفعنا إلى السعى فى مسار بعيد كل البعد عن « القليل من .. » و « المزيد من .. » .

● نأتى أخيرًا إلى أهم نقد يمكن أن يوجه إلى هذه الخطة الخمسية ، وهو تجاهلها للثورة الحضارية التى تسود العالم ، والتى بدأت تصلنا آثارها .

لقد كتبت كثيرا وبتوسع عن الحضارة العالمية الزاحفة ، والتى تتناقض فى كثير من جوانبها مع ما ساد العالم من أوضاع خلال القرون الثلاثة الماضية ، قرون الحضارة الصناعية . كتبت عن ذلك فى المراحل الأولى لإعداد الخطة الخمسية على أمل أن أضع بين يدى المخطط المصرى

صورة لما يجرى حولنا ، وما يجرى علينا ، لكن يبدو أن تأمل مستقبل العالم الذى نعيش إرهاصاته اليوم، يعتبر نوعًا من الرفاهية والتزيد ، لدى المخطط المصرى .

* * *

لكن .. ما قيمة هذا الحديث الآن ، والخطة الخمسية الجديدة قد أجيزت ، وبدأ النقاش حول البرامج التنفيذية للسنة الأولى منها ؟ ..

هدفى أكثر تواضعا ..

كل ما أطمح إليه هو أن نبدأ من الآن التفكير فى أسلوب جديد لوضع الخطة الخمسية القادمة ، والتى يجب أن تكون فى إطار استراتيجية ممتدة إلى زمن أبعد .

● علينا أن نفكر فى طريقة ديمقراطية لوضع إطار الخطة ، تتيح مساهمة القواعد . أحلام شعب مصر لا يمكن أن تتحدد من وراء مكاتب الصفوة العليا للجهاز التنفيذى ، ولابد أن يشارك فى رسمها المصريون ، فى القرية والمدينة والورشة والمصنع ، وفى قواعد الأحزاب قبل قياداتها ، وفى النقابات والهيئات الشعبية والجمعيات النوعية . بهذا نكون قد حققنا أول إشتراطات الديمقراطية الحقة . حصيلة هذه الأحلام يمكن أن تشكل الفلسفة العريضة للخطة ، والتى يجب أن تعتمد عليها الجهات المختصة فى وضع الخطة .

● علينا أن نرفع من كفاءة أجهزة الإحصاء والرصد ، وأن نخلق

القدر الكافى من قنوات التوصيل بين قواعد الهرم وقمته ، حتى يمكن لأجهزة التخطيط أن تقوم بعملها على أساس من الرصد الأمين لواقع مصر ، خلال تطوره يوما بعد يوم .

● علينا أن ندرس بجدية وعلى نطاق واسع معالم الحضارة الجديدة الزاحفة والتى بدأت تحل محل الحضارة الصناعية ، وأن نتعرف على التحولات الثورية التى يمر بها العالم ، والتى ستقلب رأسا على عقب كل ما تعارفنا عليه طوال القرون الثلاثة الماضية ، وكل ما درسناه عن التخطيط والعمل والبطالة والتعليم والطاقة والحكومة والعقيدة . فمن العبث أن نفكر فى أى تخطيط ، ونحن نتجاهل الواقع العالمى الذى يطبق علينا .

بين تخلف فرضه علينا الإستعمار.. وتخلف نفرضه على أنفسنا !!

سأبدأ بالحديث عن تصوري لعملية وضع استراتيجية طويلة الأمد لمصر ، قبل أن أتحدث بالتفصيل عن التطبيقات سواء في خطط متتابعة ، أو قطاعات مختلفة .

لكي أضع استراتيجية طويلة الأمد ، لابد من توافر الآتي :

١ ـ فهم دقيق لمؤشرات التحول الحضاري التي يمر بها العالم ، ومن واقع هذا ، محاولة رسم صورة للحياة في مصر ، خلال المدى الذي تستوعبه الاستراتيجية .

٢ ـ فهم دقيق واقعي للأرضية التي نقف عليها ، أي تفاصيل الأوضاع الحقيقية في مصر ، بالنسبة لكل شيء . وهذا يقتضي مراجعة البيانات التي تصل من القواعد والتثبت من صدقها ، لأنها في كثير من الأحيان ترفع متضمنة ما يرضي المستوى الأعلى ، وليس ما هو حادث فعلاً .

٣ ـ ملامح أحلام شعب مصر وطموحاته ، وهذا يتضمن الأحلام المادية والاجتماعية والنفسية والعقائدية . وفي هذا لا يكفي أن نعتمد على

تقارير لجان الحزب الوطنى ، او رؤية قواعد الاحزاب الاخرى كما تصوغها قيادات تلك الأحزاب . الوصول إلى ملامح هذه الأحلام يقتضى جهدًا أمينًا متنوعًا ، يتعاون فيه الباحثون الميدانيون مع المفكرين بمختلف توجهاتهم مع التجمعات الفئوية والعرقية والمهنية .

* * *

توافر هذه العناصر الثلاثة يتيح للمفكرين والمختصين رسم الإطار الفلسفى للاستراتيجية ، هذا الإطار يهتدى به المخطط المختص عند وضع تفاصيل الاستراتيجبة ، التى تنبع منها الخطط الزمنية المتتابعة ، والبرامج التنفيذية المؤقتة .

بغير هذا ، سنحصل على بعض الاجتهادات الناقصة التى قد تنفع ولكنها قد تكون ضارة على المدى البعيد .

ولنبدأ بالعنصر الأول ، والذى يتصل بمؤشرات التحول الحضارى العالمى ، وهى فى زمننا هذا تحولات ثورية ، مما يجعل من هذه المهمة تحديا قاسيا للمخطط .

فواضع الخطة منذ خمسين سنة ، مثلا ، كانت مهمته سهلة أو على أقل تقدير تقليدية ، لأن الحضارة الصناعية كانت مستقرة ، ولأن المبادئ والعقائد الثابتة للحضارة الصناعية كانت لا تزال تفعل فعلها ، ومن ثم كان القياس سهلا .

أما واضع الخطة اليوم ، فعليه أن يستنبط القوانين الجديدة بنفسه ،

واقع مؤشرات التحول الدائمة التغيير ، ثم يبنى رؤيته للمستقبل على
س ذلك .

ولا يزعم أحد أن لديه رؤية تفصيلية للمستقبل عند مطلع القرن
ادم ، لكن غاية ما نملك هو أن نحدد مؤشرات المستقبل من واقع
اسة أحداثيات التغير الحالية ..

من ذلك مثلا .. أن العالم يتحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع
لومات ، ومن التكنولوجيا الغليظة إلى التكنولوجيا المتقدمة ذات البعد
نسانى ، ومن الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد العالمى ، ومن الخطط
ميرة المدى إلى الخطط طويلة المدى ، ومن المركزية إلى اللامركزية ،
ن الارتكان إلى مساعدة مؤسسات الدولة إلى مساعدة كل شخص
سه ، ومن ديمقراطية التمثيل النيابى إلى ديمقراطية المشاركة ، ومن
ظام الهرمى البيروقراطى لتسلسل القيادات إلى نظام الشبكة ذات
بعاد الثلاثة ، ومن الإنحصار الدائم بين بديلين ، إلى الاختيار بين قائمة
، البدائل .

* * *

لسنا أمام اختراع جديد ، يغير من بعض أنماط حياة البشر ، لكننا
م حضارة جديدة تؤثر على حياة البشر الاقتصادية والاجتماعية
نفسية والثقافية .. أيجوز أن نخطط ـ ولو لخمس سنوات ـ دون أن
خل هذا فى الاعتبار ؟! .

ثم .. ما موقفنا من الطاقة إذا كان الاتجاه الحضارى يمضى نحو موارد الطاقة المتجددة وغير المركزة فى مكان واحد ، والتى يجرى فيها اختيار المصدر ، حجما ومكانا ، وفقا للاحتياج المحلى بالقرب من مواقع الإنتاج والاستهلاك ؟ .

كيف ستتصرف إذا عرفنا أن الاتجاه يمضى إلى عدم التركيز على الصناعات الكهروميكانيكية (كالسكك الحديدية والسيارات والصلب والنسيج والمطاط) ، والتركيز على صناعات المعلومات ، والتى تقوم على علوم الفضاء والمحيطات ، والبتروكيماويات المتطورة ، وصناعات وسائل الاتصال المتطورة ؟.

ماذا ستكون سياستنا الاسكانية إذا كانت مؤشرات المستقبل تميل إلى إنهاء عصر المدن الكبيرة ، وإلى تفتيت الإنتاج الصناعى وتوزيعه لكى تقوم به وحدات إنتاج صغيرة وفقا للاحتياجات وطبيعة الإقليم ورغبات المستهلكين ؟.

هل ندرك ونحن نضع سياسة العمالة والإنتاج أن نسبة كبيرة من النشاط الإنتاجى ستنتقل من المصنع والمكتب إلى البيت ، اعتمادا على تطور وسائل الاتصال الألكترونى ؟ وهل ندرك أن تغيرا جذريا سيطرأ على نظام العمل اليومى الذى ساد الحضارة الصناعية ؟.

* * *

المخطط ـ فى مواجهة هذه التغيرات الثورية ـ يعمد إلى أحد ثلاثة

مواقف . عندما يتصدى لمهمة تطبيق ذلك على الواقع المحلى :

١ ـ أن يتجاهل هذا كلية ويمضى فى عمله وكأن ما سيحدث هو على الأكثر المزيد مما هو حادث .. إلى أن يدهمنا التغير الزاحف ، ونمضى فى تخلفنا الذى فرضه علينا الاستعمار سابقًا ، ورضينا أن نفرضه على أنفسنا بأيدينا حاليا .

٢ ـ أن يدرك جانبًا من التغيرات المتشابكة ، لكنه يتوه بينها ، ويفشل فى أن يخرج منها بتصور عام ، فيكتفى بأن يضمن عمله بعض التعبيرات المطمئنة ، مثلما تكلمت الخطة عن « الاهتمام بالصناعات الالكترونية » والبحث عن « مصادر الطاقة المتجددة » دون أن يترجم هذه التعبيرات إلى إجراءات لها حجمها النسبى الصحيح .. وهذا يقودنا إلى نفس نتائج الموقف الأول .

٣ ـ أن يفهم بأكبر قدر ممكن هذه التحولات الثورية ، ويبنى خطته وبرامجه السنوية منذ الآن ، بما يتيح لنا أن نصل إلى مطلع القرن القادم ، ونحن على استعداد لمواكبة الحضارة الجديدة الزاحفة .

مهرجان ديمقراطي.. لاكتشاف معالم الحلم القومي

بعد أن يتبين واضع الاستراتيجية طويلة المدى طبيعة مؤشرات التغير من حوله ويستخلص منها رؤية خاصة حول الوضع العالمي في المدى الزمني الذي يخطط له ، تأتي مهمة إدراك دقائق الوضع في المجتمع الذي يخطط له .

والذي يقرأ الخطة الخمسية الثانية ، ويمر على الجداول والاحصائيات التي تحفل بها ، يتصور أن مهمة رصد الواقع أكثر سهولة من استخلاص مؤشرات التغير العالمي .. بل قد يتصور أنها تمت وتتم بصفة دائمة وبشكل دقيق .. إلا أن فهم الواقع ومتابعة تطوراته على مختلف المستويات لم يعودا مسألة سهلة كما قد يتصور البعض ، وذلك لعدة أسباب .

أهم هذه الأسباب أن التخطيط في مجتمع ـ كمجتمعنا ـ يهبط فيه القرار من أعلى إلى أسفل عبر مستويات هرم السلطة ، يجعل سعي المخطط للوصول إلى المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب من المهام الشاقة .. وهذا لا يحدث في مجتمعنا فقط ، أو في مجتمعات دول العالم

الثالث فحسب ، لكنه يواجه المخطط فى الدول الصناعية الكبرى أيضا ، ابتداء من الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الاتحاد السوفييتى ، مرورا بالدول الصناعية فى أوربا وآسيا وأمريكا .

لماذا ؟.. لأن مجتمع اليوم يختلف جذريا عن المجتمع الذى عرفته الحضارة الصناعية طوال القرون الثلاثة الماضية .

* * *

خلال سنوات الحضارة الصناعية وفى ظل مبدأ النمطية وشيوع التوحيد القياسى كان بإمكان المخطط أن يتعرف بسهولة على الوضع الراهن بل ويتنبأ بالأوضاع القادمة على المدى الزمنى البعيد .. ذلك لأن مجتمع اليوم كان استمرارا لمجتمع الأمس ولأن المعدلات كانت تتغير وفق نسب يمكن الاتفاق عليها .. أما اليوم ، وفى ظل مجتمع التنوع المتلاحق والتغير المتسارع ، فلم يعد بإمكان المخطط أن يستقر على تصور معين للأرض التى يقف عليها أكثر من زمن محدود جدا .

كما أن النظام المركزى الذى هو ثمرة من ثمار الحضارة الصناعية ، يدعو إلى الشك فى صدق البيانات الصاعدة إلى أعلى فهى تأتى فى أغلب الأحيان بالصورة التى ترضى المستويات الأعلى ، فالبيانات التى تتناقض مع تصور الصفوة العليا عند قمة الهرم يتم تعديلها وتحويرها لترضى هذه الصفوة ، أو هى قد تصل متأخرة بحيث لا تفيد المخطط فى عمله أو فى أسوأ الأحوال تحجب عنه تماما .

هذا النوع من اللامبالاة الذى تلتزم به القواعد يعود فى أغلب الأحيان إلى عدم إحساسها بالمشاركة فى وضع القرار ، وإلى إحساسها بأنها مجرد كيانات صغيرة غير مؤثرة على مجريات الأمور التى يتم الاتفاق عليها عند قمة هرم السلطة .

ثم هنالك خطورة كبيرة فى الاعتماد على الأرقام والمتوسطات التى تحفل بها الخطة الخمسية التى اطلعت عليها ... وعلى عكس ما يتصور المخطط ، قد تكذب الأرقام كثيرا .. كيف ؟.. هذه الأرقام التى نبنى عليها تصورنا تعتمد على المتوسطات الحسابية فى رصد تطور الظواهر ، وهذه المتوسطات الحاسبية تكون مضللة إذا لم يسندها فهم مسبق لدقائق هذه الظواهر ورؤية أبعد لمستقبلها .. وهذا خطأ لا يقع فيه المخطط المصرى فحسب ولكنه ينسحب أيضا على المخطط الأمريكى .

عندما يقول المخطط الأمريكى إن معدلات النمو الصناعى فى الولايات المتحدة تميل إلى الهبوط ، يكون مصيبا فى استخلاصه ، ومخطئا فى فهمه لدلالة الأرقام نتيجة لاعتماده على المتوسطات . النظرة الفاحصة التى لا ترضى بالمتوسط الحسابى يمكنها اكتشاف الواقع المركب الذى لا تفصح عنه الأرقام ، وهو أن صناعات معينة فى أمريكا تتدهور فعلا ، لكن هناك فى نفس الوقت صناعات أخرى تنمو نموا صاروخيا .

* * *

بعد تبين مؤشرات التغير العالمية ، واستجلاء الواقع المحلى بصدق ودقة ،

يأتى دور استلهام الحلم القومى ، أو استنباط المشروع التاريخى للشعب المصرى فى هذه المرحلة . والبعض يتخوف من مسألة الحلم القومى أو المشروع التاريخى للشعب ، ويربط بينها وبين دعاوى النظم الشمولية ، أو الانحرافات الفاشية فى الدول الديمقراطية ، إلا أن الحلم القومى الذى أتحدث عنه يختلف عن هذا . أنه كيان مركب يكرس التنوع والتباين ، ويستوعب جميع التوجهات العقائدية والنفسية والاجتماعية والمادية للشعب ، أنه حلم دينامكى يخضع للتغير والتحول ، ويناسب مجتمع التنوع والتغير متسارع .

واستكشاف الحلم القومى عملية ديمقراطية بالدرجة الأولى فهذا الحلم لا يتجسد إلا بإحساس كل مواطن بأنه صاحب حق فى مصر . لهذا فإن عملية الاستكشاف هذه لا يمكن أن تكون عملية مكتبية ، تقوم بها مكاتب وزارة التخطيط ، أو لجان الحزب الوطنى فى الأقاليم .. وهى كذلك ليست عملية فلسفية أو « مدينة فاضلة » نصل إليها بلقاءات مغلقة يعقدها المفكرون .

استنباط المشروع التاريخى للشعب المصرى يتم من خلال حملة سياسية ديمقراطية يشارك فيها الجميع بحرية وصدق ، تحتاج إلى سعى الدارسين الميدانيين فى كل مكان لالتقاط خيوط ذلك المشروع وتكاتف المفكرين من كل اتجاه لصياغة ذلك كله فى نسق فلسفى متكامل .

الحلم القومى ومستقبل مصر

عندما يشعر الإنسان بخطر شديد ، ويسعى إلى مواجهته بالكر أو الفر ، وعندما يتأهب الإنسان للدخول فى معركة ، أو الاشتباك فى قتال ، يحدث تنشيط شديد لجانب من الجهاز العصبى ، يطلق عليه اسم الجهاز العصبى السمبتاوى نتيجة لتدفق الادرينالين فى الدم . فتتسارع ضربات القلب ، ويتأهب الجسم للمجهود الكبير الذى يتصدى له ، فتنقبض الأوعية الدموية ، ويتسع إنسان العين ، ويتوقف الإفراز العادى للغدد استعدادا للمواجهة القادمة .

قريب من هذا ، ما نسعى إلى تحققه عندما نتكلم عن الحلم القومى أو المشروع التاريخى ، أو الهدف الاستراتيجى .

إننا فى حاجة إلى دفقة ادرينالين تنساب فى شرايين الشعب ، تحفز قواه بشكل استثنائى ، نحتاج إلى تنشيط الجهاز العصبى السمبتاوى

(*) نشرت هذه الكلمات فى مجلة (النيل) الفصلية ، الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ، فى عدد مخصص لمناقشة المشروع القومى المصرى .

للمجتمع ، بهدف تحقيق قفزة تتجاوز بكثير المعدلات التقليدية فى الحركة والأداء .

هذا هو أحد الدوافع التى تكمن وراء حديثنا عن الحلم القومى أو المشروع التاريخى . أما الدافع الهام الآخر ، فهو تقويم حركة المجتمع ، واستقطاب الجهود حول هدف محدد أو أهداف محددة ، أو حول رؤية أساسية يتبناها الجميع . وهو بهذا المعنى دعوة إلى توقف الافراز لغدد المجتمع ، استعداداً للمواجهة .

ومن المفيد جدا أن نوضح هنا ، أن تبنى الجميع لرؤية أساسية واحدة ، لا يعنى أن يتحول الشعب إلى آحاد متطابقة ، بل يعنى أن الأفراد مع تباين طبائعهم وتوجهاتهم ، وأساليبهم فى العمل ، يسعى كل منهم فى مجاله إلى تحقيق هذه الرؤية ، كل فيما يخصه وبالجهد الذى هو مهيأ له ، وبالطريقة التى يجيد العمل بها . بحيث تصب كل هذه الجهود أخيرا فى وعاء الرؤية الأساسية .

هذه هى بعض دوافع الدعوة إلى تجسيد حلم قومى ، أو استنباط مشروع تاريخى .

* * *

وقبل أن أستطرد فى حديثى ، أحب أن أشير إلى التخوف الذى يبديه الكثيرون من رفع شعار الحلم القومى . وهم يرون أن مثل هذا الشعار قد يتحول إلى أداة فاشية ، فى ظل حكم شمولى .. وهم يتذكرون شعار

هتلر « ألمانيا فوق الجميع » ، ودعاواه فى الحلم النازى الذى يضع الجنس الآرى على قمة هرم البشرية . هؤلاء يقولون : خير لنا ألف مرة أن نمضى فيما نحن فيه ، من أن نفرض على الشعب شعارات براقة ، تنتهى إلى سوقه فى متاهات ، لا يعلم إلا الله غايتها .

والبعض ينظر إلى الحلم القومى أو المشروع التاريخى باعتباره مدينة فاضلة مثالية ، نفرضها قسرا على الواقع ، ونلوى بها مسارات التطور وفقا لتصوراتنا التى قد تصدق وقد تخيب .

مثل هذه التخوفات تعكس خبرات سابقة لا يمكن أن نشكك فى دلالتها ، لكنها تتبدد إذا ما حددنا ما هية الحلم القومى الذى نتحدث عنه ، والطريقة التى يجب علينا أن نلتزم بها فى استنباط مشروعنا التاريخى .

* * *

السؤال الأساسى الذى يطرح نفسه هو : هل نحن فى حاجة إلى حفز استثنائى لقوى الشعب ؟ وما هى مبررات دعوتنا إلى تنشيط الجهاز العصبى السمبتاوى للمجتمع المصرى ؟، وما هذا الذى نستعد لمواجهته ، مستوجبا توقف الإفراز العادى لغدد المجتمع ؟.

لكى نجيب على هذه التساؤلات ، يجب علينا أن نتفق على ما يلى :

- نتيجة لظروف عديدة ، أهمها النشاط المحموم للاستعمار خلال سنوات

ازدهار الحضارة الصناعية ، خضعنا ـ ضمن دول أخرى ـ لاستغلال مرسوم ، جعلنا اليوم فى صفوف الدول المتخلفة ، أو النامية إذا أردنا أن نكون أكثر رقة فى تعبيرنا .

- هذا التخلف خلق هوة حضارية بيننا وبين الدول الصناعية المتطورة . وبحكم طبيعة القوانين والمبادئ التى تحكم الحضارة الصناعية ، أخذت هذه الهوة فى الاتساع ، كلما خطونا خطوة إلى الأمام ، قفزت الدول المتطورة صناعيًا عدة خطوات . وبالمقاييس التى سادت الحضارة الصناعية ، أصبح الوضع باعثًا على اليأس .
- يمر العالم حاليًا بمرحلة تحول جذرى لم تشهد له البشرية مثيلاً من قبل . وما يحدث الآن يتجاوز بكثير مرحلة التحول من الحضارة الزراعية إلى الحضارة الصناعية .
- هذا التحول يهز بشدة الدعائم التى قامت عليها الدول الصناعية المتطورة ، ويسقط كل ما كان مستقرا من أوضاع عالمية على مدى القرون الثلاثة الماضية التى سادت فيها مبادئ الحضارة الصناعية ، وأيديولوجياتها العليا .
- الحضارة الجديدة ـ حضارة ما بعد الصناعة ـ التى بدأت تفرض مبادئها منذ أكثر من عشرين سنة ، تحفل بإمكانيات هائلة بالنسبة للدول المتخلفة التى تريد أن تخرج من هذا التخلف . والحضارة الجديدة تتيح للدول المتخلفة ، إذا ما رسمت خططها وفقا للمؤشرات

النامية ، أن تتجاوز هوة التخلف المتزايدة الاتساع بينها وبين الدول الصناعية المتطورة .

* * *

وفى مصر إذا ما أردنا أن نستثمر هذا الظرف التاريخى النادر ، لابد أن تتوفر لنا عدة أشياء :

- أن ندرس بوعى طبيعة الحضارة الصاعدة ، والمبادئ التى تقوم عليها . وأن نفهم مؤشرات اندفاعها فى كل مجال من مجالات النشاط البشرى . وأن نتعرف على الآثار الكبرى التى يمكن أن تحدثها فى الأفراد والمجتمعات .
- أن نعرف ـ بصدق ـ واقعنا . بعيدًا عن المبالغات والدعايات ، حتى نتبين طبيعة الأرض التى ننطلق منها .

* * *

- أن نختار من بين بدائل الحلول المطروقة ما يتفق مع مؤشرات الحضارة الصاعدة ، حتى نستفيد من الدفع الذى تنطلق به هذه الحضارة .
- أن نعيد النظر فى كل شىء ، وبشكل ثورى ، وألا نستسهل الحلول التقليدية النابعة من ظروف المجتمع الصناعى أو الزراعى . وأن تسند مهمة التخطيط والتنفيذ إلى عناصر بشرية واعية بمؤشرات التطور الحضارى الحالى ، قادرة على تكوين الرؤى الجديدة ، التى تتيح لنا أن

نستثمر أقصى طاقاتنا فى اللحاق بركب التطور الحضارى . وألا نقبل منطق أولئك الذين اقتصروا فى فهمهم وخبراتهم على مبادئ الحضارة الصناعية .. هذه المبادئ التى بدأت تفقد تأثيرها فى كل مكان .

* * *

هذا كله يحتاج إلى حفز استثنائى لقوى الشعب المصرى .. وإلى تنشيط الجهاز العصبى السمبتاوى للمجتمع المصرى .. يحتاج أن تلتقى طاقات الشعب حول رؤية جديدة ، تقوم على الفهم الذى أشرت إليه ، حتى لو اقتضى الأمر توقفا وقتيا للإفراز العادى فى غدد المجتمع .

من هنا كانت حاجتنا إلى تجسيد هذا الحلم القومى ، وإلى استنباط مشروع تاريخى نجتمع حوله . ولكن ... كيف سنصل إلى تجسيد هذا الحلم القومى ؟، ومن الذى سيكون قادرا على تجسيده ؟.

هل نوكل هذا إلى الأجهزة الحكومية ، أم إلى الأحزاب السياسية ، أم إلى المؤسسات الديمقراطية ، كمجلسى الشعب والشورى ؟.. أم نوكل هذه المهمة إلى الأجهزة التخطيطية ، كالمجالس القومية المتخصصة ، أو الهيئات العلمية بالجامعات ؟.

أم نعمد إلى الإجراء التقليدى ، فنطلب من كل جهة من هذه الجهات أن تعد ورقة برؤيتها الخاصة ، بحيث تتجمع هذه الرؤى فى جهة ما ، وتعتمد عليها ـ أو لا تعتمد ـ فى الصياغة النهائية ؟..

الرأى عندى أن كل هذه الاحتمالات غير مقبولة فى العمل الذى نحن بصدده .

الحلم القومى لمصر لا يمكن أن يتجسد إلا من خلال مهرجان ديمقراطى حقيق ، بحيث تنبع عناصر هذا الحلم من أحلام كل أبناء مصر ، باختلاف الأعمار والعقائد ، والتوجهات الاقتصادية ، والركائز التراثية ، والانتماءات المهنية .

لماذا ؟.. لأن الحلم القومى الذى سيساعدنا فى تقويم جهودنا من أجل اللحاق بالحضارة العالمية البازغة ، سيكون بالضرورة حلما يكرس ويبارك الاختلاف والتنوع ، وليس شموليا يرغم الجميع على التنازل عن هوياتهم فى سبيل هوية مطروحة ... حتى ولو كانت هوية الأغلبية .

* * *

هذه مجرد أفكار خاصة ، تفتح الباب لنقاش طويل واجتهادات شاملة وأنا لا أطرحها باعتبارها السبيل الوحيد للتفكير فى هذا الموضوع ، فهذا موضوع أكبر من أن يرسم فرد طريقه ، ولكنى أطمع فى أن يقود حديثى إلى حوار صادق ، يشارك فيه كل من يسعى إلى صالح ومستقبل مصر ، نصل فى نهايته إلى تصور حول أسلوب استنباط الحلم القومى أو المشروع التاريخى ، الذى يساعدنا على تجاوز هوة التخلف التى فرضت علينا تاريخيا .

التعليم والمستقبل

التعليم .. إصلاح أم ثورة ؟
لابد أن نفكر فى بديل لطراز «المدرسة - المصنع»

يكثر الحديث هذه الأيام عن مستقبل التعليم وعن إصلاح المسار التعليمى ، والآراء المطروحة معظمها مفيد ، إلا أنها جميعا تقع فى خطأ أساسى ، وهو تصور أن التعليم فى المستقبل سيكون إستمرارًا للتعليم الذى عرفناه فى الماضى ، وأن مدرسة الغد ستكون صورة من مدرسة اليوم ، بعد تلافى بعض النواقص ، وإضافة بعض التحسينات .

وإذا جاز أن نقع فى مثل هذا الخطأ الجسيم عندما نتحدث عن مستقبل الإسكان أو مستقبل الإنتاج الزراعى ، فهو من غير الجائز بتاتا عندما نتحدث عن التعليم ، الذى هو فى جوهره إعداد الطفل ليكون نافعًا ومفيدًا بعد عشرين سنة مثلاً ..

إذا أردنا أن نتكلم عن إصلاح فى المسار التعليمى أو حتى ثورة فى أنظمة التعليم ، فلابد من أن نتعرف بأكبر قدر من الوضوح على صورة الحياة فى مصر والعالم بعد عشرين سنة ..

وأعتقد ـ وإن كنت أرجو أن أكون مخطئا ـ أن الذين يفكرون فى

إصلاح التعليم سواء فى أجهزة التخطيط العليا أو فى وزارة التربية أو فى وسائل الإعلام ، لا يدخلون البعد المستقبلى بشكل جاد فى تفكيرهم .

* * *

هل يعلم هؤلاء أن الطفل الذى نخطط لتعليمه اليوم ، سيخرج إلى الحياة بعد أن ينهى تعليمه ليجد أنه قد أعد لمجتمع يتناقض فى أغلب عناصره مع المجتمع الفعلى الذى سيعمل فيه ؟ مجتمع يختلف فيه معنى العمل وأسلوب متطلباته عن مجتمع اليوم اختلافاً جذرياً ؟ .

وحتى يتضح المعنى الذى أقصده ، دعنا نعود قليلا إلى الوراء . الشكل الذى نعرفه للتعليم ، والذى قد لا نتصور شكلا سواه ، هو الشكل الذى فرضته الحضارة الصناعية لتلبية احتياجاتها من البشر ، وهو يختلف عن الشكل الذى عرفته المجتمعات الزراعية . فمع خروج العمل من الحقل والبيت ، كان لابد من إعداد الأبناء للعمل فى المصنع . وهكذا ظهر لأول مرة التعليم النمطى الجماعى ، وأقيمت المدرسة على شكل المصنع لإنتاج التلاميذ .

وقد حرصت الحضارة الصناعية على أن يقوم التعليم الجماعى على أساس تلقين التلاميذ أساسيات القراءة والكتابة والحساب ، وشيئا من التاريخ والموضوعات الأخرى ، لكن خلف هذا المنهج الظاهر كان هناك منهج خفى أكثر أهمية للحياة الصناعية . هذا المنهج الخفى مازال يتضمن

فى جميع الدول الصناعية ـ شرقا وغربا ـ ثلاثة دروس هامة : التدريب على الالتزام بالمواعيد ، وطاعة الرئيس ، والتعود على العمل المتكرر المجتزئ .

وكان الدافع إلى هذا أن المصنع يحتاج إلى عمال يصلون إلى عملهم فى الوقت المحدد ، خصوصا الذين يعملون على خطوط التجميع . فمجرد التأخير ، ولو لدقيقة واحدة ، فى أداء العامل يؤدى إلى ارتباك خط التجميع بأكمله . وهو ما صوره الفنان الكوميدى الكبير شارلى شابلن فى سخرية مريرة ، ناقدا آلية وعبودية العمل فى المصنع .

كما يتطلب العمل فى المصنع والمكتب أشخاصا يتلقون التعليمات من رؤسائهم وفقا للتسلسل الوظيفى ، فيطيعونها دون تساؤل أو استفسار ، أو تشغيل للعقل .

وكذلك يحتاج العمل إلى رجال ونساء على استعداد للعمل كعبيد للآلة أو للمكتب ، يقومون بالعمل المتكرر كل يوم ، دون احتجاج أو تذمر .

* * *

نجح هذا النظام التعليمى طوال سنوات ازدهار الحضارة الصناعية ، وساعد على تحقيق كل الانجازات الكبرى التى وصلت إليها الحضارة الصناعية .

والآن .. تسود العالم تغييرات متلاحقة متسارعة تؤدى إلى انهيار

الأسس التقليدية التى قام عليها العمل خلال الحضارة الصناعية . لم يعد العمل فى المصنع المتطور ، أو المكتب المتطور ، يحتاج إلى ذلك الإنسان الذى سعت الحضارة الصناعية إلى تكوينه .

فالتشغيل الذاتى للمصانع والمكاتب الذى يعتمد على التحكم الالكترونى ، وشيوع الصناعات الجديدة التى تختلف فى جوهرها عن الصناعات التقليدية ، وقيام ثورة المعلومات ، واتساع حجم الخدمات ، كل هذا يتطلب عاملا أكثر اعتمادا على نفسه وأوسع حيلة ، يمتلك القدرات العقلية التى تسمح له بالتعامل مع أدوات الإنتاج الحديثة .

العامل الجديد أكثر استقلالاً ، وأفضل علما ، وأكثر اعتزازاً برأيه ، وتعودا على مواجهة تنظيمات العمل المتغيرة المرنة ، غير المسبوقة .

* * *

هذا النوع الجديد من العمال ، الذى تؤكد الاحصاءات الفعلية أنه يطغى بشكل متزايد على العمال التقليديين ، يحتاج إلى نوع جديد من التعليم يختلف عن ذلك الذى عرفناه خلال الحضارة الصناعية .

وكما أحدثت الثورة الصناعية ثورة فى النظام التعليمى الذى عرفته الحضارة الزراعية على مدى عشرة آلاف سنة ، فإن حضارة ما بعد الصناعة التى أخذت دفعها الملحوظ فى منتصف هذا القرن لابد من أن

تحدث ثورة جديدة فى النظم التعليمية التى أرستها الحضارة الصناعية على مدى ثلاثة قرون .

* * *

أطالب كل الذين يخططون للتعليم فى مصر ، أو حتى يساهمون بأفكارهم على صفحات الجرائد ، أن يدرسوا جيداً المؤشرات الثابتة الواضحة لمسار ثورة التغيير التى يعيشها عالم اليوم ، وأعود فأكرر ، أن هذا المطلب ضرورة حتمية خاصة فى مجال التعليم .

أما الذين يقولون إننا مازلنا نحبو نحو مجتمع صناعى ، وأن ما يجرى فى الدول الصناعية الكبرى لا يتصل بأحوالنا ، ولا يمكن أن ينطبق علينا ، فإنى أنصحهم بأن يفتحوا عيونهم على ما يجرى حولنا ، ليتأكدوا من أن زحف الحضارة الجديدة لن تقف أمامه الحدود والسدود ، وأن « مشكلة أى إنسان فى أى مكان ، أصبحت مشكلة كل إنسان فى كل مكان » . وأن الاحتمال الأرجح ، إذا ما واصلنا عنادنا وجمودنا ، هو أن نتخلف مرة ثانية عن ركب الحضارة الجديدة .

خطوط التطوير الحالية .. لن يفيد !

من التحولات الأساسية التى تسود المجتمع البشرى أنه يندفع نحو
تنوع بتسارع كبير . خلال سنوات ازدهار الحضارة الصناعية ، كان
مجتمع الأمثل هو الذى يتكون من أفراد خضعوا لعملية توحيد قياسى فى
ل شىء ، فى المسكن والملبس والطعام والعمل ، غالبيتهم العظمى تقرأ
نفس الصحف وتسمع وتشاهد نفس البرامج الإذاعية والتليفزيونية ،
تستمتع بنفس الأفلام السينمائية ، وتعتمد أساليب متقاربة حتى فى تمضية
وقات الفراغ .

وهذا لا يعنى أن التنوع فى المجتمع كان منعدما حتى فى أكثر الدول
صناعية تطورا ، لكن الجماعات المحدودة التى تخرج من ذلك التوحيد
قياسى ، كان ينظر إليها دائما على أنها فئات شاذة خارجة عن الاجماع ،
ندر أن يتاح لأفرادها الدخول إلى دائرة الصفوة المسيطرة على أدوات
تخاذ القرار .

واليوم ، مع تسارع عمليات التنوع فى المجتمع البشرى ، تتعدل
نسب ، وتنقلب الموازين ، ويصبح من الصعب تجاهل وجود الفئات

المتنوعة الخارجة عن النمط المرسوم من أعلى . هذه الفئات والجماعات والأقليات تتزايد عددا ونوعا ، بالإضافة إلى أنها تكتسب قوة يوما بعد يوم ، نتيجة للتنظيمات الشبكية التى تنشأ بينها .

* * *

هذه ليست ملاحظات شخصية ، لكنها نتائج الدراسات الاجتماعية الميدانية ، وعمليات تحليل المضمون للأحداث اليومية ، سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى الاتحاد السوفييتى ..

وهذا التنوع المتسارع فى المجتمع ، يصنع مع تزايد المعلومات ، حلقة متبادلة التأثير ، كلما زاد تنوع المجتمع تضاعفت حصيلة المعلومات البشرية وكلما تضاعفت المعلومات أتيح للأفراد أن يكونوا أكثر تنوعا . ويغذى عمل هذه الدائرة ، ويساعد على الاسراع فى تأثيرها المتبادل ، ما يستجد من وسائل الاتصال المتطورة ، وما يصل إلى أيدى البشر من تكنولوجيات تساعد على تخزين وتصنيف واستنباط واسترجاع المعلومات .

* * *

هذا التوجه الأساسى فى حياتنا المعاصرة ، والذى يعنى تسارع التغيير ، وتزايد التنوع ، وتفجر ثورة المعلومات ، والذى يعتبر سمة أساسية لحضارة ما بعد الصناعة ، يتناقض مع آليات الحضارة الصناعية ، وآليات مؤسساتها ، ومن بينها « المدرسة » التى نعرفها .

من هذا ... يتضح لنا أن ما نحتاج إليه اليوم ليس إصلاح وتحسين وتجديد نظام التعليم الحالى ، ولكنها فى حاجة إلى ثورة كبرى فى نظمنا التعليمية وأقول « النظم التعليمية » ، لأنه لم يعد من الممكن أن نفكر فى نظام واحد للتعليم يخضع له كل أفراد المجتمع ، كما كان الأمر على مدى سنوات الحضارة الصناعية .

* * *

ولكن .. كيف نفكر فى أشكال هذه النظم التعليمية التى تؤهل طفل اليوم للحياة بعد عشرين عاما مثلا ؟.

ليس قبل أن نفهم جيدا المؤشرات الحالية للتطور التى تحكم المجتمع البشرى ، ونستنبط منها القوانين الأساسية التى تفعل فعلها فى حضارة ما بعد الصناعة .

وأنا لا أزعم إنى قادر على طرح بدائل النظم التعليمية التى يمكن أن نستند إليها عند التفكير فى مستقبل التعليم فى مصر ، ولكن غاية جهدى هو أن أضع تحت أبصار رجال الفكر ، وأصحاب الرأى والذين يفكرون فى أمر التعليم ، بعض مؤشرات التطور ، التى تفيد عند التفكير فى النظم المستقبلية للتعليم .

من أمثلة ذلك ..

- معدلات اندفاع ثورة المعلومات ، تفيد أن النظام الذى يحصر الدراسة فى سنوات معدودة من حياة الفرد يحصل بعدها على مؤهل يتيح

له الدخول إلى الحياة العملية ، هذا النظام لن يعود صالحا . فالمؤهل ، كما أشرت من قبل ، سيكون له تاريخ صلاحية يمتد إلى خمس أو سبع سنين ، ثم يصبح لاغيا بعد ذلك ، إذا لم يمر صاحبه فى دراسات تكميلية أو تدريبات خاصة تزوده بالمعارف والمعلومات والنظريات والمستحدثات التى تراكمت بعد تخرجه .

أى أن حياة الإنسان ستكون سلسلة متعاقبة من التعليم والتدريب والعمل . وهنا قد ـ وأقول قد ـ نتصور أحد النظم التعليمية ، تنتهى فيه مرحلة الدراسة الأولى عند سن الخامسة عشرة يعقبها الدخول إلى ميدان العمل لمدة ثلاث سنوات ، ثم عودة إلى مرحلة دراسة وتدريب ، ثم العمل مرة ثانية .. وهكذا .

- ثم .. تطور وسائل الاتصال ، وشيوع الكمبيوتر المنزلى الذى يتصل بأضخم شبكات المعلومات من خلال الكابل ، أو التوصيلة السلكية .. ألا يجعلنا هذا نفكر فى أن معظم المواد الدراسية الأساسية سيحصلها الطفل والصبى فى بيته ، عن طريق برامج مثالية ، وضعها أساتذة كبار ، وصاغها فنانون خلاقون ... وأن المدرسة سيتوجه إليها الصغير لكى يغطى حاجياته الاجتماعية ، لكى يحضر ندوة ، أو يساهم فى فرقة موسيقية ، أو مسرحية ، أو فى مباراة من المباريات الرياضية ؟..

- وتسارع معدلات التغير يجعل من العبث تلقين الدارس دروسًا بعينها ، وهكذا تتحول العملية التعليمية بأكملها إلى تدريب الدارس

على مواجهة المواقف المتغيرة ، والقدرة على الانتقال من وضع إلى آخر .

* * *

هذه مجرد أمثلة ...

لكن الثابت أن ما نسمعه اليوم عن خطة لتطوير التعليم ، أو حملة لمواجهة الغش الجماعى ، أو برنامج سنوى لدعم الخدمة التعليمية ... كل هذا الذى نسمعه لا يفيد بتاتا فى إعداد مواطن سيواجه الحياة عند نهاية هذا القرن .

التعليمات والمعلومات

« التعليمات » تزود العاملين بمعارف حول حدودهم ، أما « المعلومات » فإنها تزودهم بمعارف حول امتداد فرصهم وإمكاناتهم .

جون ناسبيت

قبل أن ينعقد المؤتمر القومى للتعليم
هل اتفقتم على تصور للمستقبل؟

قرأت فى الصحف أن الدكتور أحمد فتحى سرور ، وزير التعليم ، سيعرض مشروعا استراتيجيا لتطوير التعليم ، على المؤتمر القومى للتعليم الذى ينعقد بعد أيام .

كلام هام وخطير . . .

فنى التعليم ، والتعليم بالذات ، عندما يتصدى أحد لوضع مشروع استراتيجى ، إنما يعنى هذا أنه يهدف من مشروعه إلى إعداد الإنسان المصرى ليواجه الحياة عند مطلع القرن القادم ، وهذا يعنى بالتبعية أنه يعرف شيئا عما سيكون عليه شكل الحياة فوق كوكبنا عند مطلع القرن الحادى والعشرين ، وفى مصر بصفة خاصة .

وبتحديد أكثر ، أرجو أن يكون السيد الوزير قد أوكل أمر وضع المشروع الاستراتيجى إلى أشخاص يعرفون طبيعة التحولات الثورية التى يمر بها العالم ، أو على أقل تقدير يعرفون مؤشرات التحول الحالية التى تسود العالم ، فى الطاقة والصناعة والإنتاج والأسرة ونظم الحياة . يعرفون كيف سيصبح شكل العمل فى المكتب والمصنع والمعمل ، حيث

سيعمل أولئك الذين يصنعون لهم هذا المشروع الاستراتيجى .

من الهام جدا ، أن يعرف السيد الوزير ، والذين وضعوا له المشروع الاستراتيجى ، والذين سيناقشون هذا المشروع فى المؤتمر القومى ، أن خبراتهم السابقة ـ رغم قيمتها ـ لم تعد صالحة لهذا الجهد الذى يتصدون له ، ذلك لأن ما يجرى فى مطلع القرن القادم لن يكون استمرارا لما حدث ويحدث أو مزيدا مما حدث ويحدث .. ولأن مجتمع عام ٢٠٠٠ سيقوم على مبادئ وأسس تكاد تكون متناقضة مع المبادئ والأسس التى قامت عليها المجتمعات التى عاشوا فيها واكتسبوا خبراتهم منها .

* * *

ولكى أوضح أهمية تصور المستقبل عند التصدى لهذا العمل ، أحيل رجال التعليم إلى المؤتمر الذى انعقد عام ١٩٧٦ ، ونظمه الاتحاد القومى للتعليم بالولايات المتحدة الأمريكية ، والذى يمثل حوالى مليونى مدرس .. ذلك المؤتمر الذى ضم ٥٠ شخصية مختارة من الولايات المتحدة ومن خارجها ، وكانت مهمته تتلخص فى التالى :

١ ـ باستثناء كارثة قيام حرب نووية ، ما أكثر معالم العالم احتمالاً عند مطلع القرن ٢١ ؟.

٢ ـ على ضوء هذه الصورة للمستقبل ، ما المهارات الأساسية التى يجب أن يسعى التعليم إلى تطويرها ؟ وما الاستخلاصات التى يجب أن تحكم التخطيط فى مجال التعليم ؟.

٣ ـ هل ما زالت المبادئ الأساسية القديمة للتعليم تحتفظ بقوتها ؟ (وهذا السؤال يشير إلى المبادئ التي حددت أهداف التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تم الاتفاق عليها عام ١٩١٨) . وإذا كانت كذلك ، فما الطرق الحديثة التي يمكن أن نترجم بها هذه المبادئ القديمة في ضوء تغير ظروف المجتمع العالمي من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؟.

* * *

ما يهمنا في هذا هو أن :

- تشكيل أعضاء المؤتمر لم يقتصر على الأمريكيين بل ضم خبراء من انجلترا وفرنسا واسرائيل ، كما أنه لم يقتصر على رجال التعليم ، بل ضم رئيس معهد علوم المستقبل ، وعلماء اجتماع واقتصاد وصحة وخدمة اجتماعية ، وضم أيضًا رئيس مؤسسة فورد ، ورئيس بنك تشيز مانهاتن .. والأهم من هذا ، وجود لجنة تضم ٩٦ طالبًا جامعيًا تطرح وجهة نظر الشباب أمام المؤتمر.
- بدأ المؤتمر بدراسة احتمالات المستقبل في أمريكا والعالم بالنسبة لربع القرن التالي لاجتماعه (حتى عام ٢٠٠١) ، وذلك قبل أن يقول كلمة واحدة تتصل بالتعليم والمعلمين.

من أهم ما توصل إليه المؤتمر بالنسبة لفترة ربع القرن التالية :

- أن العالم بأكمله يمر بأضخم موجة من موجات التغيير التى عرفها فى تاريخه .
- أن معدلات التغيير ، فى جميع الأوضاع ، تتسارع يومًا بعد يوم .
- أن أوضاع العالم تزداد تركيبًا وتنوعًا ، ومن ثم لابد من توفير أفضل المهارات وبذل أكبر الجهود فى مسائل الاتصالات والتجارة والعلاقات الدولية ومواجهة مشاكل تلوث البيئة .
- أجمع الكل ، شبابًا وكبارًا ، على أن الولايات المتحدة ، والعالم بصفة عامة ، بدأ يفقد رصيده من الطاقة الرخيصة كالغاز الطبيعى والبترول ، وأن تأثير هذا لن يقتصر على الصناعة ، بل سيتجاوزها إلى الزراعة المميكنة .
- تغير البنية الأساسية للقوى السياسية فى العالم تغيرا له دلالته ، بتعاظم قوى دول العالمين الثالث والرابع ، والتى كانت دائما مصدرا رخيصا للخامات والعمالة بالنسبة للعالم المتطور .
- ضرورة توفير توازن ديناميكى بين البشر وبيئتهم الطبيعية .
- تغيير أساسى فى الكيان التقليدى للسوق ، مع تزايد ، اتجاه البشر إلى إنتاج ما يحتاجون إليه بأنفسهم ، مما كانوا يعتمدون فيه على السوق .

* * *

هذه هى بعض الاستخلاصات التى توصل إليها المؤتمر حول مستقبل العالم وأمريكا ، قبل أن يبدأ فى مناقشة خطة التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ولن أتعرض هنا للتوصيات التى اتخذت بشأن التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فنقطة الانطلاق عندنا يجب أن تبدأ من واقعنا الخاص وظروفنا المحددة .

أكثر ما أحرص عليه هو توضيح أهمية الوصول إلى تصور حول المستقبل ، قبل التخطيط لأى شىء فى حياتنا ..

ونحن فى انتظار ما يخرج به المؤتمر القومى للتعليم من توصيات .

قبل الكلام عن التعليم..

أنا معجب بالدكتور فتحي سرور وزير التعليم ، معجب به لأنه من الوزراء الحاليين القلائل الذين تتوافر لديهم الرغبة في عمل شيء لتطوير عمل وزارته ، والذين لديهم شجاعة الاعتراف بكل مساوئ الأوضاع الحالية في التعليم . معجب به لسعيه إلى تبني الشعارات العامة السليمة من وجهة النظر المستقبلية ، كما أنني معجب بسماحته وسعة صدره ، وتقبله للنقد وعدم نفوره من مناقشة آرائه وتصريحاته .

وتأتي أهمية هذه الصفة الأخيرة ، من أن اهتمامي بالمستقبل يجعل طرق تتلاقى وتتقاطع كثيرا مع كل ما يتصل بالعلم والتعليم . فإذا كان الحديث عن المستقبل هاما عند التخطيط لشئون حياتنا ، فإن أهميته تتجاوز كل حد عندما يتصل الأمر بالتعليم . وإذا جاز الاعتماد على التخطيط قصير المدى في سياسة التموين أو الاستيراد ، فإن هذا لا يجوز عند التخطيط للتعليم .

لماذا ؟... لأنني أضع اليوم خطة لتعليم مواطن ، سيدخل إلى الحياة العملية بعد ٢٠ أو ٢٥ سنة . وهي خطة تؤهل طفل اليوم للعمل

والتعامل مع مجتمع سيشكل بعد ربع قرن . ومن هنا تأتى ضرورة الالتزام بالتخطيط طويل المدى ، عند التصدى لتطوير التعليم .

والتخطيط طويل المدى ، يقتضى أن يكون لدينا الحد الأدنى من التصورات حول شكل الحياة فى ذلك المدى داخل المصنع والمكتب والبيت ، وحول الصناعات السائدة ، والعلوم النامية ، وحول أشكال العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة . بدون هذه التصورات لا يمكن أن نضع أى خطة طويلة المدى للتعليم .

المشكلة الكبرى هى أن الزمن الذى نمر به ليس زمنا نمطيا ، والأوضاع التى ستشيع بعد ربع قرن لن نستطيع أن نصل إلى تصورها إذا مددنا الخطوط على استقامتها ، واعتبرنا أن الآتى سيكون استمرارا لما هو حادث أو المزيد منه . وهذه مشكلة مستجدة ، بمعنى أن الذى كان يخطط للتعليم منذ ٥٠ سنة مثلا ، كان بإمكانه أن يتأمل مسار التطور فى الماضى والحاضر ، ويصل إلى معدلات تطور الأشياء ، فيستنتج ما يمكن أن تكون عليه الأحوال بعد ربع قرن .. كان ذلك ممكنا فى الماضى ، عندما كانت المبادئ التى يقوم عليها المجتمع الصناعى قوية ومتواصلة التأثير . أما الآن ، ومع تداعى هذه المبادئ ، وظهور المبادئ الجديدة لمجتمع ما بعد الصناعة ، فإن الأمر يتطلب جهدا خلاقا مضنيا ، للوصول إلى حد أدنى من تصور مجتمع ما بعد ربع قرن .

بدون هذا الجهد الخلاق المضنى يصبح الحديث عن تطوير التعليم

مجرد ترقيع وتخبط وجهد ضائع .

* * *

الذى لاحظته ، سواء فى الاستراتيجية التى وضعها السيد الوزير ، أو فى توصيات المؤتمر القومى لتطوير التعليم ، أو فى الحديث الذى تحدث فيه الوزير عن إنشاء أول مركز مصرى لتطوير المناهج الدراسية والمواد التعليمية ، الذى لاحظته فيها جميعا أنها تتبنى من الشعارات والأفكار العامة ما يستحق التقدير من وجهة النظر المستقبلية . لكن ما أن ننتقل إلى التفاصيل حتى يحدث الخلط ، وتبدأ عملية (لملمة) للآراء القديمة ، توصيات المؤتمرات السابقة ، مع كل ما بينها من تناقض ، ومع بعدها الواضح عن الشعارات المستقبلية المطروحة .

ولابد لنا من أن نعترف بحقيقة مرّة . الذين يتحدثون عن تطوير التعليم ويشاركون فى المؤتمرات ويضعون التوصيات ، يكون معظمهم من أصحاب الأفكار التقليدية ، مع قلة محدودة من أصحاب الآراء الجديدة ، يضيع صوتها وسط صخب ونفوذ التقليديين . وهذا ليس انتقاصا من قدر أصحاب الآراء التقليدية من القيادات التعليمية ، أو تشكيكا فى إخلاصهم أو خبراتهم ، إلا أن الآراء والأفكار التى يطرحونها كان من الممكن أن تفيد فائدة كبرى ، لو أن الآتى هو استمرار للماضى والحاضر .. فخصوصية اللحظة التاريخية النادرة التى نعيشها تجعل

الحديث عن مستقبل التعليم بالذات يختلف عن كل ما عرفوه وتخصصوا فيه .

* * *

رجاء إلى السيد الوزير د . فتحى سرور ..

وأنت تشرع فى تكوين أول مركز مصرى لتطوير المناهج الدراسية والمواد التعليمية ، أرجو أن ترصد على الأقل نصفا فى المائة من الميزانية المخصصة (٦ ملايين دولار) لإجراء دراسات مستقبلية ، وتجميع مكتبة متخصصة فى فروع علوم المستقبل ، وبخاصة مستقبل التعليم ، وعقد حلقات نقاش وندوات ومؤتمرات ، بحيث يكون الهدف من هذا كله التعرف على شكل الحياة على الأرض بعد ربع قرن .. على أن يتم هذا قبل أن تتكلم كلمة واحدة عن التعليم والمناهج والوسائل التعليمية .

إذا حدث هذا ، فستكون قد أسديت أكبر خدمة ، ليس فقط للتعليم ، بل لمستقبل مصر كلها .

المفَاعِلات النـوَويّـة

مفاعلات الإنشطار النووى
أخطر وأقذر بدائل الطاقة التى نلجأ إليها ؟!

« .. أكدت الدراسات أن استخدام الطاقة النووية أ
أى بدائل أخرى ، كما أنها أقل فى مخاطرها وتكاليفها ، إ
مصدر آخر للطاقة ، بما فى ذلك الفحم » ..

هذا هو ما قاله المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء و
اجتماعات مجلس الشورى أثناء مناقشة موضوع الطاقة الن
المفاعلات النووية ..

وما قاله السيد الوزير غير صحيح ، ويتناقض مع
لمستقبل الطاقة وبدائلها فى العالم ، وفى الدول النامية
مصر ..

مفاعلات الانشطار النووى التى تبنى مجلس الشورى
بتنفيذها ، وتحمس لها معظم الأعضاء ، بما فى ذلك
د. على لطفى .. هذه المفاعلات هى بالقطع ليست أكثر
بدائل أخرى ، خاصة فى مصر .. وهى كذلك ليست
تكاليف من بدائل الطاقة الأخرى .. وعندما نتصدى لموض

الانشطار النووى ، لابد من أن ندرك أبعاد خطورة هذا السبيل من بدائل الطاقة ، فالآثار الضارة قد لا تمس جيلنا ، لكنها بالقطع ستخلق أخطارا لافكاك منها لأبنائنا وأحفادنا ..

* * *

ما المنطق الذى يعتمد عليه المتحمسون لاقامة هذه المفاعلات ، وما الحجج التى يسوقونها ؟.

أنا هنا أتحدث عن المتحمسين من أصحاب النوايا الطيبة ، وليس أولئك الذين يتحمسون بدافع الأرباح المادية التى سيحققونها فى عمليات إنشاء هذه المفاعلات ..

منطق المتحمسين يقول :

- مَعين العالم ـ ومصر ضمنًا ـ من وقود الحفريات غير المتجدد (بترول وغاز وفحم) بدأ ينضب ، لابد من البحث عن مصادر بديلة للطاقة ، نواجه بها الحياة فى القرن القادم .. (وهذا كلام سليم نوافق عليه) ..
- العالم الصناعى المتطور اعتمد فى هذا على المفاعلات النووية ، وأقامها ومازال يقيمها ، رغم أخطارها وحوادثها . والمعارضة الشاملة التى تواجهها من المواطنين.. (وهذا كلام صحيح جزئيًا) .. فالدراسة الإحصائية لمعدل إقامة هذه المفاعلات فى الولايات المتحدة الأمريكية ، تقول إن هذا المعدل آخذ فى

الهبوط ، ليس نتيجة للإكتفاء والتشبع ، ولكن نتيجة للرأى العام القوى والمستنير ، الذى أرغم حكام بعض الولايات على عدم إقامتها .

- إننا كدولة نامية ، نسعى إلى اللحاق بركب الدول الصناعية المتطورة ، ليس أمامنا من سبيل إلا إقامة المفاعلات النووية الضخمة حتى يمكن أن نسرع بتنفيذ خطط التنمية (وهذا كلام خاطئ ، يتضمن مغالطة مزدوجة) .

* * *

المغالطة المزدوجة فى منطق المتحمسين لاقامة مفاعلات الإنشطار النووى ، تكشفها الإجابة عن سؤالين :

١ ــ هل حقيقة يجب علينا كدولة نامية أن نسعى إلى اللحاق بركب الدول الصناعية المتطورة .. كالولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى ؟.

٢ ــ وهل صحيح أنه لا مناص من إقامة المفاعلات النووية الضخمة إذا إردنا الإسراع بتنفيذ خطط التنمية ؟.

* * *

منذ خمسين سنة فقط ، كان شعار اللحاق بالدول الصناعية الكبرى مقبولا ومستحيلا فى نفس الوقت ..

فبصرف النظر عن الأسباب التى أتاحت لبعض الدول أن تتطور

صناعياً ، وحرمت العديد من الدول من ذلك التطور ، فحلم الدول الفقيرة والنامية فى أن تتطور كان حلماً مشروعاً ، ونظرها إلى الدول الصناعية المتطورة ، كمثل عليا ، كان أيضاً فى محله .. لهذا أقول إن الشعار كان مقبولاً ..

أما لماذا كان مستحيلاً ، فلأن استغلال واستعمار الدول المتطورة صناعياً للدول الفقيرة والنامية ، جعل الهوة بينهما واسعة ، بل جعلها متزايدة فى اتساعها ، كلما تقدمت الدول النامية خطوة ، قفزت الدول المتطورة قفزات إلى الأمام .

كان هذا صحيحاً منذ خمسين أو أربعين سنة مضت ، عندما كانت مبادئ وأيديولوجيات الحضارة الصناعية هى التى تحكم العالم ..

أما اليوم ، فالدول الصناعية الكبرى ، شرقاً وغرباً ، تهتز دعائمها ، نتيجة لعملية التحول الحضارى الكبير الذى يمر به العالم . وهى تبحث لنفسها عن طرق ومخارج غير تلك التى اعتادت أن تعتمد عليها بالنجاح ، طوال القرون الثلاثة الماضية ..

ومن هنا أصبح للتقدم معناه الجديد ، وأصبح شعار اللحاق بركب الدول الصناعية المتطورة مغالطة لابد من أن نتنبه لها ..

* * *

نأتى بعد ذلك إلى المغالطة الثانية ، والتى تقول إنه لا مناص من إقامة المفاعلات النووية الضخمة إذا أردنا الاسراع بتنفيذ خطط

التنمية ، وهو ما قال السيد الوزير إن الدراسات قد أكدته !.

وأنا لا أستبعد أن يكون تحت يد السيد الوزير دراسات يستند إليها فى أقواله، لكنى أجزم ـ فى نفس الوقت ـ بأن هذه الدراسات لا يمكن أن تكون دراسات حديثة ، تدخل فى اعتبارها الثورة الحضارية التى يمر بها العالم ، والتغير الذى طرأ على الأفكار التقليدية فى مجال الطاقة . الأمر الذى سأطرح تفاصيله فى حلقة قادمة ..

إلغاء تعاقدات المفاعلات النووية

● فى يوليو ١٩٨٣ ، كان بالولايات المتحدة الأمريكية ٧٤ مفاعلاً نوويًا ، بالإضافة إلى ٧٠ مفاعلاً نوويًا تحت الإنشاء .. ومنذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن ، تم إلغاء أكثر من ١٠٠ مفاعل كان قد تم التعاقد عليها ، وهو العام الذى شهد آخر طلب لإقامة مفاعل نووى ..

جون ناسبيت

فى كتابه «الاتجاهات العظمى»

الطاقة الجديدة المتجددة
هل نستغنى بها عن المفاعلات النووية الخطرة ؟

أشار بعض الأصدقاء إلى عدم جدوى حديثى عن المفاعلات النووية وأخطارها ، لأن أول محطة نووية بالضبعة ستقام لا محالة ، أيا كانت قوة المنطق المطروح ضد إقامتها ، وحتى لو قلنا إن الدول الصناعية الكبرى التى يتمتع الرأى العام فيها بقوة متزايدة قد تراجعت عن خططها السابقة لإقامة المفاعلات النووية ، بل وألغت التعاقدات التى كانت قد تمت فعلاً .

وأنا أعرف أن كلماتى المتواضعة لن توقف مثل هذا المشروع ، لكنى بالكتابة عنه ، والإلحاح على توضيح خطأ الاتجاه إلى طاقة المفاعلات النووية بالنسبة لدولة نامية كمصر ، وشرح الأخطار الثلاثة التى لا فكاك منها مستقبلا : خطر إقامة المفاعل النووى ذاته (والشواهد فى دول العالم شرقا وغربا تؤكده) ، ثم خطر دفن النفايات النووية وأخيرا خطر نقل هذه النفايات عبر البلاد .. أقول إننى أطمع من وراء مواصلة الكتابة حول هذا الموضوع ، أن يتخلق رأى عام مصرى مستنير إيجابى يوقف أى جهد فى هذا السبيل ويمنع التفكير فيه مستقبلا .

هدفى أيضا أن يقتنع المهندس ماهر أباظة بعكس ما يقوله الآن .. ويعترف بأن استخدام الطاقة النووية ليس أكثر جدوى من أى بدائل أخرى ، وأنها ليست أقل فى مخاطرها وتكاليفها من أى مصدر آخر للطاقة ... ويقتنع أن تطور الظروف الحضارية العالمية ، وظروف مصر الخاصة كدولة نامية ، هذه الظروف مجتمعة ترجح الاعتماد على أشكال أخرى من الطاقة ، ومنطق آخر فى تصور مصادر الطاقة وحجم هذه المصادر ، وتوزيعها على أنحاء البلاد .

* * *

وبقدر انزعاجى من تصريحات المهندس ماهر أباظة بخصوص المفاعلات النووية ، أسعدنى فعلاً قوله إن الخطة الخمسية الجديدة تشهد إنطلاقة كبيرة فى ميدان الطاقة الجديدة والمتجددة ، لأغراض توليد الكهرباء والتسخين والتبريد ، لتوفيرها لقطاعات الإنتاج والخدمات . وأن مصر قد وقعت ١٠ اتفاقيات دولية تتضمن تخصيص قروض ومنح لتصنيع معدات الطاقة الجديدة والمتجددة ، فى إطار استراتيجية الوزارة التى تهدف إلى توفير حوالى ٥٪ من احتياجات الطاقة عام ٢٠٠٠ بواسطة الطاقة الجديدة والمتجددة . أسعدنى فعلاً هذا التصريح ، لأنه يتضمن توجهًا يتفق مع مؤشرات التطور العالمى ، ومع مصلحة مصر كدولة نامية .. ولو أننى أعتقد أن نسبة ٥٪ من احتياجات الطاقة تعتبر نسبة متواضعة للغاية . وأنها يمكن أن ترتفع

كثيرًا لو توقفنا عن تبديد جهود الفنيين وأموال البلد ، فى إقامة المفاعلات النووية الكبيرة .

لقد تعرضت لمستقبل الطاقة أكثر من مرة فى كتاباتى السابقة ، لكن لا بأس من أن أعيد طرح الاستخلاصات التى توصلت إليها ، بشكل مضغوط فى محاولة للاحاطة بالموضوع .

● الحضارة الصناعية ، وعلى مدى ثلاثة قرون ، اعتمدت على طاقة الحفريات غير المتجددة (فحم ، وغاز ، وبترول) أى أنها استنزفت رأس مال الطبيعة ، ولم تكتف باستغلال عائدها كما فعلت الحضارة الزراعية . نتيجة لهذا الاستنزاف قصير النظر ، واجهت الحضارة الصناعية فى الوقت الحاضر أزمة نضوب هذه الموارد ، وتجلت حتمية البحث عن بدائل أخرى للطاقة ، تكون متجددة ، مثل حركة المياه فى الأنهار والبحار ، ومثل الطاقة الشمسية ، والرياح والحرارة الجوفية للأرض .

● ومع تطور الكشوف النووية ، تصورت الدول الصناعية الكبرى أن البديل لطاقة الحفريات هو الاعتماد على التكنولوجيات النووية ، فاندفعت إلى إقامة المفاعلات النووية ، ونتيجة لذلك واجهت مشاكل أكثر حدة ، حتى والمفاعلات فى مرحلة تطورها الحالية . فهى تعتمد على اليورانيوم الذى يتعرض رصيده هو الآخر للتناقص ، بالإضافة إلى المخاطر التى تتضمنها عملية استخلاص الطاقة عن هذا الطريق ، زد على ذلك ارتفاع تكلفة الطاقة فى هذه الحالة نسبيًا .

يقول «ألفين توفلر» لقد وصلنا إلى نهاية خط من خطوط التطور ، وعلينا أن نبدأ خطا جديدًا ، فأسس الطاقة الخاصة بالموجة الثانية (يعني الحضارة الصناعية) لم تعد مناسبة لنا .. ونحن الآن لا نحتاج فقط إلى تدبير قدر معين من الطاقة ، لكننا نحتاج إلى أن نصل إلى الطاقة بطرق مختلفة ، في أماكن مختلفة ، وفي أوقات مختلفة من اليوم ومن السنة ..

● عندما كانت الحضارة الصناعية في أوجها ، ساد فيها مبدأ عشق الضخامة ، والسعي إلى كل ما هو هائل وكبير . وأصبحت «الضخامة» مرادفا «للكفاءة» فارتفعت ناطحات السحاب ، وأقيمت أضخم السدود .. وأيضًا شيدت مشروعات ضخمة للطاقة .

وساعد مبدأ آخر زائل من مبادئ الحضارة الصناعية على تأكيد كفاءة مشروعات الطاقة الضخمة ، ذلك هو مبدأ المركزية ، فقامت الحضارة بتركيز رأس المال والطاقة والبشر العاملين ، وحاربت من أجل أن تصل بحجم شبكة العمل إلى الحد الأقصى من الضخامة .

* * *

والآن ، ومع زحف الحضارة العالمية الجديدة ، حضارة ما بعد الصناعة ، تبدلت الرؤية لمصادر الطاقة تبدلاً شديدًا .

وطاقة الغد :

- تعتمد على أنواع متباينة من مصادر الطاقة .

لا تشجع إقامة المشروعات الضخمة الهائلة لتوليد الطاقة ، وتفضل عليها إقامة العديد من المشاريع الصغيرة الموزعة على مساحات أوسع من أراضي الدولة .

- تشترط أنواعًا من مولدات الطاقة لا تسبب المزيد من تلوث البيئة .

وعلى هذا ... ما صورة مصادر الطاقة التي يجب أن تخطط لها دولة نامية كمصر ؟...

المفاعل النووى بالضبعة..
ارجعوا عن إقامته من أجل أبناء مصر

أريد بداية أن نتفق على شيء أساسي .. وهو أن محاكاة ما تفعله الدول الصناعية الكبرى فى بداية تطورها لم يعد مفيدا لنا ، فى مجال الطاقة أو فى أى مجال آخر. ذلك لأن الدول الص الكبرى ، سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو الا السوفييتى ، تمر بهزات عنيفة تدك دعائم ما رسخ لديها من م وتقاليد ، نتيجة لانحسار الحضارة الصناعية ، وزحف حضارة ما الصناعة .

كما أريد أن نتفق على أن دراسة المؤشرات العظمى للتحول فى الدول تفيدنا فى تبين مواقع إقدامنا ، وفى رسم خططنا للمستقبل يفتح أمامنا أبواب الأمل فى تخطى هوّة التخلف التى فرضتها ظروف الاستعمار والاستغلال .

فى مجال الطاقة علينا أن نضع خطة ثورية لاستنباط العديد أشكال توليد الطاقة البسيطة التى لا تحتاج إلى خبرة تكنولوجية عا أو إلى خامات يصعب توافرها محليًا . وإذا كانت وزارة الكه

والطاقة قد خطت أول خطوة فى هذا السبيل السليم بالاتفاقات الدولية العشر، التى وقعتها لتصنيع معدات الطاقة الجديدة والمتجددة، فالمطلوب أن ننظر فى النسب بين نشاطاتها .. وبدلاً من إضاعة الجهد والمال فى إقامة المفاعلات النووية الضخمة، عليها أن تعدل هدفها فى توفير احتياجات مصر من الطاقة عام ٢٠٠٠ بواسطة الطاقة الجديدة والمتجددة من ٥٪ إلى ما لا يقل عن ٧٥ ٪ .

وبالطبع لن تتمكن وزارة الكهرباء والطاقة من أن تقوم بهذا دون أن تتعدل الخطة الخمسية الثانية، ودون أن تقوم الخطة الخمسية الثالثة والرابعة على أساس تفتيت الكيانات الضخمة، المركزية والمركزة، بالنسبة للإنتاج والخدمات، وتوزيعها بشكل ثورى على أنحاء القطر، وبخاصة فى المجتمعات الجديدة .

* * *

يقول م . س . جوبتا مدير معمل الديناميكا الحرارية فى المعهد الهندى للتكنولوجيا إن تخصيص الميزانيات للطاقة مازال يتم باعتبار « إن كل ما هو ضخم فهو جميل » .. والسبب فى هذا يمكن فهمه . فأولئك الذين فى السلطة يسعون دائما إلى تشجيع الإنشاءات الضخمة، والإنجازات الكبيرة، وغير ذلك من الأعمال ذات العائد السياسى الظاهر .. لكن هذا ليس هو ما تحتاج إليه الهند أكثر من

المؤسسات الكبرى والبيروقراطيات القاصية ، إلى وحدات محلية أكثر استجابة .

- نحن نحتاج إلى أشكال من مصادر الطاقة التي نستثمر بها ما لدينا من عمالة .
- توافر مصادر الطاقة المتجددة لدينا (كالشمس) يتيح لنا إقامة مراكز جديدة للإنتاج الاقتصادى .

فالاعتماد على مثل هذه التكنولوجيا الصغيرة واللامركزية والآمنة يتيح إضافة عددية كلما استجدت الحاجة ، بسهولة أكبر من التوسع في الإنشاءات الكبيرة . كما أن الوحدات الصغيرة يمكن أن تتم إقامتها في أسابيع أو شهور ، أما مصادر الطاقة الضخمة كالمفاعلات فيقتضى إنجازها السنوات أو عشرات السنين .

- الخطأ البشرى أو الظواهر الطبيعية يمكن أن تلحق ضررًا واسع النطاق عند استخدام مصادر الطاقة الضخمة التي تخدم مساحات واسعة ، في الوقت الذى يمكن فيه تفادى هذه المشاكل بالاعتماد على موارد الطاقة اللامركزية المتنوعة .

* * *

إذا اقتنع المهندس ماهر أباظة بما أوردناه ، فلا أقل من أن يتمهل في إجراءات تشييد المفاعل النووى بالضبعة . وإذا صادف مقاومة من

المستفيدين من إقامة هذا المفاعل ، فعليه أن يصمد ، وسيجد من خلفه كل المخلصين الحريصين على مستقبل مصر وأبناء مصر .

حلم الطاقة النووية الذى يتبدد

على مدى عشرين سنة ، ظللنا نسعى وراء حلم خيالى ، حول طاقة نووية آمنة ورخيصة .. هذا الحلم كاد يتبدد . والآن ، يبدو الانشطار النووى مرتبطا ارتباطا لافكاك منه بتكاثر الأسلحة وتوالدها ، وبنطاق واسع من المشاكل المستعصية الأخرى .

وكل أسبوع يظهر دليل جديد . يدعم الموقف المضاد للطاقة النووية .. وكل أسبوع تتصاعد وتقوى حركة المعارضة العالمية للطاقة النووية .

دنيس هايز

اخصائى الطاقة فى معهد

(وورلد واتش) بواشنطن

● «مشكلة أى واحد فى أى مكان ، أصبحت مشكلة كل واحد فى كل مكان» .

من تقرير مؤتمر مستقبل التعلم بأمريكا

● «التطور التكنولوجى فى مجال الالكترونيات جعل الإنسان المعاصر غارقا فى بحر متلاطم غير موجه من المعلومات . ومن هنا اصبحت رؤيته متجددة ، تتغير عناصرها بتسارع مطرد . ولم تكتف الموجة الثالثة بخلق هذا التسارع فى تغيير وتبديل الرؤية ، بل بدلت البناء المستقر للعملية الإعلامية ، والذى يستمد منه الإنسان حركته اليومية» .

آلفين توفلر ـ كتاب الموجة الثالثة

ديمقراطية التمثيل النيابى
وسلطة اتخاذ القرار

عن الإنتخابات ..
والديمقراطية الجزئية

ما هي قصة الثورة الديمقراطية التي واكبت الحضارة الصناعية ؟... وكيف تنازلت صفوة المجتمع الزراعي عن احتكارها لعملية اتخاذ القرار ؟.. وبأي طريقة تم تصميم طراز الديمقراطية الجزئية التي نعرفها ؟... ولماذا لم تنجح «ماكينة» الانتخابات في تحقيق الديمقراطية الحقة ؟... وكيف يتحول النواب الذين انتخبهم الشعب إلى أعضاء في صفوة السلطة ؟.. ثم لماذا أصبحت صفوة السلطة نفسها غير قادرة على تحمل عبء اتخاذ القرارات ؟... وأخيرًا ، هل يجيء المستقبل حافلاً بالاحتمالات الديمقراطية ؟

في أي لحظة ، توجد مسئولية محددة لاتخاذ القرارات اللازمة لإدارة مجتمع ما ، مجموعة خاصة من القرارات ، على درجة معينة من التعقيد ، لابد من اتخاذها خلال وقت محدد .

مدى اتساع قاعدة المشاركين في اتخاذ هذه القرارات ، يحدد مدى التطبيق الديمقراطي في ذلك المجتمع . كلما زاد عدد المشاركين في اتخاذ هذه القرارات ، وكلما شملت المشاركة فئات وطوائف وتجمعات ذلك

المجتمع ، كلما تحقق المزيد من الديمقراطية .

في المجتمعات الزراعية القديمة ، لم يكن يشارك في اتخاذ القرارات السياسية أو الاقتصادية الأساسية سوى قلة محدودة من الأشخاص . حتى في أثينا القديمة ، قامت ديمقراطية لحساب الأقلية ، وعلى أساس عبودية الأغلبية . أما ما نعرفه اليوم باسم الديمقراطية ، فلم يظهر إلا في عصر الصناعة . ومع انتشار موجة التصنيع تفجرت ثورة الديمقراطية والإصلاح ، التي قادت إلى توسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات .

● **فما هو جوهر هذه « الثورة الديمقراطية » ؟..**

عندما زحفت الحضارة الصناعية على المجتمعات الزراعية وطوتها ، لم تجلب معها فقط مداخن المصانع وخطوط التجميع ، بل جلبت أيضًا . حاجة شديدة إلى التنسيق وتوفير التكامل بين جوانب المجتمع ، وقد اقتضى هذا المزيد من القرارات ، وقاد إلى نمو حاد في نسبة الأشخاص المشاركين في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . هذه المجموعة الوافدة على نادي اتخاذ القرارات تم تنظيمها على شكل هرمي ، من صفوة وما تحت الصفوة ، وصنع هؤلاء العمود الفقري للطبقة المتوسطة .

فالصفوة القديمة الضئيلة جدا ، والقادمة من الحضارة الزراعية ، لم يعد بإمكانها أن تتخذ كافة القرارات المطلوبة لإدارة المجتمع الصناعي .

ونتيجة هذا تم ادخال الأشخاص الجدد إلى دائرة اتخاذ القرار ، وهذا هو جوهر « الثورة الديمقراطية » التي جاءت في إطار الحضارة الصناعية .

● ولكن .. لماذا لم تعد صفوة المجتمع الزراعي قادرة على تحمل عبء اتخاذ القرار ، خلال الحضارة الصناعية ؟..

لعل أهم ما جاءت به الثورة الصناعية هو الإنتاج على نطاق واسع ، ومن ثم التوزيع والاستهلاك على نطاق واسع . خلال الحضارة الزراعية كان المنتج في معظم الأحيان على صلة بالمستهلك ، وفي أحيان كثيرة كان الإنتاج يتم وفقا لطلب المستهلك . لكن مع التطور التكنولوجي الذي صاحب الثورة الصناعية ، ونتيجة لدوافع اقتصادية ، بدأ إنتاج السلع النمطية على نطاق واسع ، فكان الصانع لا يعرف من الذي يستهلك سلعته ، وعلى أي أرض يقيم . وهكذا ظهرت الحاجة إلى السوق ، أهم الركائز ، وأكثرها قوة في المجتمع الصناعي . وسوق الحضارة الصناعية لا يشبه في شيء السوق القديم في المجتمع الزراعي ، الذي لم يكن يتحكم في مصائر المنتجين والمستهلكين وفي كل ما يتصل بحياة الإنسان .

وفي نفس الوقت عمدت الحضارة الصناعية إلى تفتيت الأسرة الزراعية الكبيرة ، التي كانت تضم الأجداد والآباء والأحفاد والأقارب والأبناء ، والتي كانت تشكل وحدة إنتاجية متكاملة ، وتقوم بكل الوظائف من إنتاج إلى علاج إلى رعاية أطفال ومسنين إلى تعليم وتثقيف .

لقد سحبت الحضارة الصناعية هذه الوظائف من الأسرة ، فأنشأت المؤسسات المتخصصة من مصانع ومدارس ومستشفيات وملاجئ وسجون ، وأصبحت الأسرة صغيرة تتكون من أب وأم ، وابنين أو ثلاثة ، حتى تكون سهلة الحركة فى تلبية احتياجات الصناعة فى أى مكان .

انفصال الإنتاج عن الاستهلاك ، وتفتيت الأسرة الكبيرة ، وكذلك تفتيت المعرفة إلى نظم تعتمد على الاخصائيين ، وتفتيت الوظائف إلى شظايا من فرعيات العلم المنفصلة عن بعضها .. هذا كله فتح الباب أمام أنواع عديدة جديدة من الأخصائيين ، الذين ينحصر عملهم فى الربط بين الجزئيات ، وتحقيق التكامل ، من منفذين وإداريين ومنظمين ورؤساء ومديرين ، وعلى قمة هذه الكيانات التنظيمية وجدت « الحكومة الكبرى » .

هذا هو السر فى أن الصفوة الصغرى التى عرفتها الحضارة الزراعية ، لم تعد قادرة على تحمل مسئولية اتخاذ القرار . وهذا هو سر استجابة الحضارة الصناعية لدعاوى التحرر والديمقراطية . لقد كان الدافع الأكبر هو الحاجة إلى ادخال عناصر جديدة إلى دائرة مسئولية اتخاذ القرار .

● ولكن ، كيف صممت الحضارة الصناعية أداتها الديمقراطية ؟ مع كل الاختلافات التى نراها بين النظم السياسية فى الدول

الصناعية ، يمكننا أن نكتشف عناصر التشابة بينها إذا ما نزعنا قشرتها الخارجية ... سنعرف أنها أقيمت جميعا وفق تخطيط خفى واحد ، وأنها أنشئت وفق مزيج من الافتراضات القديمة للحضارة الزراعية ، مع بعض الأفكار الشائعة فى عصر الصناعة .

لقد كان من الصعب على واضعى النظم السياسية للحضارة الصناعية أن يتصوروا نظامًا سياسيًا مقامًا على أساس العمل ورأس المال والطاقة والمواد الخام ، وليس على أساس الأرض . لهذا بقيت الأرض وتقسيماتها فى صميم كيان الحضارة الصناعية ، وبقى الأساس الجغرافى ماثلا فى كل النظم الانتخابية المختلفة ، ومازال انتخاب ممثلى الشعب ونوابه فى الدول الصناعية يجرى باعتبارهم ممثلين لسكان قطعة من الأرض ، وليس كممثلين لطبقة اجتماعية ، أو لعرق من الأعراق ، أو لأى تقسيم من التقسيمات الاجتماعية .

ومن ناحية أخرى ، انبهر رجال الأعمال والمثقفون والثوريون انبهارًا كاملاً بالآلة ، فى بداية العصر الصناعى ، فأقاموا العديد من نظم الحياة على نفس الأسس التى تعمل بها الآلة ، وصمموا مؤسسات سياسية تشترك فى ملامحها مع عديد من ملامح آلات مطلع عصر الصناعة .. ومن أهم هذه المؤسسات السياسية لعبة التمثيل النيابى ، أو « ماكينة الانتخابات » : أفراد يتسلحون بأصواتهم ، وأحزاب تجمع هذه الأصوات ، وأفراد يتحولون فورًا ــ بمجرد فوزهم بالأصوات ــ

«ممثلين» أو «نواب» لأصحاب الأصوات، تجمعهم هيئة يقومون بإنتاج القوانين على أساس التصويت. ومن ناحية أخرى، نرى لطة التنفيذيه التى تتكون من الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء، وقد لت بتلقيم ماكينة صنع القوانين هذه بالمادة الخام، على شكل مات تفرض بها ما يصدر من قوانين.

وكما يرمز المصنع إلى التطور التكنولوجى والتقدم، أصبحت كومة القائمة على التمثيل النيابى رمزا لكل الدول «المتحضرة»..

، هل نجحت ماكينة الانتخابات التى ابتكرتها الحضارة الصناعية فى ن الديمقراطية الحقة ؟..

لا .. لم يكن هذا ممكنا ..

فنتيجة للعوامل العديدة التى ذكرتها فى بداية الحديث. أفرزت ضارة الصناعية طبقة قوية من خبراء التكامل، الذين يعملون كهمزة صل بين ما تفتت من كيان الحضارة الزراعية. ومع الوقت، شكل ء السلطة الحقيقية المؤثرة فى الحضارة الصناعية، ومن هؤلاء كلت الحكومة الكبرى لأى دولة من الدول.

وهكذا ساد المجتمعات الصناعية، الاشتراكية، والرأسمالية معا، ى النسق: شركات كبرى أو منظمات إنتاجية كبرى، وماكينات كومية هائلة. وبدلا من أن يمسك العمال بمقاليد وسائل الإنتاج كما تنبأ كس، أو أن يستولى الرأسماليون على السلطة كما يميل إلى القول أتباع

آدم سميث ، نمت قوة جديدة تماما ، تتحداهما معا .. لقد استولى إخصائيو السلطة على وسائل التكامل ، وعن طريقها أمسكوا بزمام التحكم الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى .

كذلك ظهرت فى مجتمعات الحضارة الصناعية « صفوة عليا » على المستوى الأرفع ، هى المسئولة عن تخصيص الاستثمارات . سواء فى الصناعة أو المال ، فى البنتاجون أو فى مكاتب التخطيط السوفييتية ، تقوم الصفوة العليا بتخصيص الإستثمارات الكبرى داخل المجتمع الصناعى ، وتضع الحدود التى يلتزم بها اخصائيو التكامل ، ويعملون فى حدودها .

وقد حدث مرارا وتكرارا ، فى دولة بعد أخرى ، أن هب الثوار . والمصلحون يحاولون نسف جدران السلطة القائمة ، لبناء مجتمع جديد على أسس العدالة الإجتماعية والمساواة السياسية ولبعض الوقت ، استطاعت هذه الحركات أن تحيى وجدان الجماهير بأحلام الحرية والعدل ، بل وتسلمت مقاليد السلطة فى بعض الحالات . ومع ذلك ، فقد كان يتشكل فى كل مرة نظام جديد للصفوة والصفوة العليا ، فتتغير بعض الوجوه ، إلا أن البناء التقليدى للحضارة الصناعية يعود ليتشكل من جديد .

الثابت أن التصنيع والديمقراطية الكاملة التى يبشر بها البعض لا يجتمعان معا .

ومع ذلك ، لابد أن نشير هنا إلى أن الحكومة القائمة على التمثيل والانتخاب ، والتي ولدت من الأحلام التحررية للحضارة الصناعية ، كانت تقدما مدهشا بالنسبة لنظم السلطة السابقة عليها . لقد أتاحت هذه الحكومة تتابعا منظما ، يختلف كثيرًا عن حكم السلالة الوراثى ، وفتحت قنوات الاتصال فى المجتمع بين القاعدة والقمة ، كما ساعدت بعض الفقراء والضعفاء على تحقيق بعض المنافع ، والحصول على بعض المكاسب من أخصائى السلطة الذين يديرون آلة التكامل فى المجتمع .

نقول هذا ، رغم أن هذه الحكومات ، ومنذ البداية ، عجزت دائمًا عن الوفاء بالتزاماتها ، ولم تستطع فى أى مكان أن تغير البناء التحتى للسلطة فى الدول الصناعية ، بناء الصفوة والصفوة العليا ... وهكذا ، تحول الانتخاب ، بصرف النظر عمن يكسب فيه ، إلى أداة ثقافية قوية فى يد الصفوة .

كما أن عملية الانتخاب والتمثيل النيابى قادت إلى ابتكار أداة أخرى أكثر فعالية للتحكم الاجتماعى ، ذلك لأن مجرد اختيار بعض الأفراد لتمثيل الآخرين ، يضيف أعضاء جدد إلى طبقة الصفوة . فالأفراد الذين يتم انتخابهم لا يكتفون بمجرد التمثيل السياسى لمن انتخبوهم ، بل يدخلون كوسطاء بينهم وبين الصفوة فى مجال العمل والمجال الحكومى ، مما يحولهم إلى أعضاء فى صفوة إخصائى التكامل ، ويجعل منهم ــ شاءوا أم أبوا ــ اخصائيين فى السلطة .

• هل تنجح ماكينة الانتخابات ، كأداة فى يد الصفوة من اخصائى التكامل ، فى مواجهة التحولات الحضارية الكبرى التى نمر بها ؟.

الاجابة : لا ..

لماذا ؟.. لأن عبء اتخاذ القرار أصبح فوق طاقة كل هذه الآليات .

والسبب ؟.. أمران : تزايد التنوع فى المجتمع ، وسرعة حدوث التغييرات . يضاف إليهما تطور متسارع فى التكنولوجيا التى تتعامل مع المعلومات ، مما يؤدى إلى المزيد من التنوع والتغيير .

لقد أفرزت الثورة الصناعية مجتمع الجماهير النمطية ، وشجعت كل ضروب النمطية الاجتماعية والسياسية والثقافية . كما وضعت توحيدًا قياسًا للإنتاج واللغة والمسكن والتعليم والمناهج ، ولكل أساليب الحياة . وقد ساعد هذا صفوة المجتمع الصناعى على القيام بالتخطيط المركزى ، وعلى اتخاذ القرارات .

هذه الصورة قد تبدلت فى جميع أنحاء العالم ، وبخاصة فى الدول الصناعية . فمجتمع اليوم يتميز بالتنوع الشديد ، وعدم الخضوع للتوحيد القياسى ، تنفرط فيه الجماهير النمطية الضخمة ، إلى مجموعات وطوائف وأفراد ، ويتم فيه التغير بمعدلات سريعة .

إن ما يحدث يشكل كابوسا للمخطط المركزى ، ويصبح من الصعب فيه على أى صفوة عليا أو صفوة ما تحت الصفوة ، مهما اتسع نطاقهم ، اتخاذ القرارات والتحكم من أعلى .

لماذا ؟، لأنه كلما زاد التنوع والتباين فى أى مجتمع ، زاد تنوع الظروف المحلية ، وتسارعت التغيرات ، وتضاعفت التنوعات من لحظة إلى أخرى . وهذا يرغم الصفوة العليا ، أو المخطط المركزى ، على التعامل مع الخطوط الرئيسية ، ومن ثم الوصول إلى قرارات تعميمية ، لا تنسجم مع ما يجرى فى المجتمع .

إن التخبط الذى نلمسه فى تصرفات وقرارات القيادات ، على مستوى العالم ، ليس مرجعه إلى أن هذه القيادات أقل ذكاء من القيادات التى كانت مسئولة منذ مائة سنة مثلا ، لكنه يعود إلى أن التيار المتدفق للتغيير والتنوع على مستوى القاعدة ، والذى يفجر فى كل لحظة سيلا من المعلومات ، يجعل من المستحيل على أى قيادة أن تستوعب الموقف بشكل دقيق ، وثم يجعل من المستحيل اتخاذ القرارات السليمة فى الوقت المناسب .

- وماذا إذًا عن مستقبل الديمقراطية ؟ .

عندما فشلت الصفوة الإقطاعية وقت قيام الثورة الصناعية فى تحمل عبء اتخاذ القرار ، دخلت أعداد جديدة وكبيرة من البشر إلى الشكل الجديد لنظام اتخاذ القرار ، وظهرت الديمقراطية النيابية الحالية ، وهى الآن بكل المقاييس ديمقراطية جزئية ، أو هى شبه ديمقراطية ، نتيجة للزيادة المفاجئة فى عبء اتخاذ القرار اجتماعيا وسياسيا وتنظيما ، على مختلف المستويات ، ستصبح أقل عندما يصبح عبء اتخاذ القرار أثقل

من أن تتحمله الصفوة الحاكمة حاليا .

والحل الحقيق ليس فقط فى فتح قنوات على المواطنين ، من مستهلكين وعمال وغيرهم ، يمكن استغلالها فى تغذية صانعى القرار بالمعلومات .. الحل الحقيق يكمن فى إعادة توزيع عبء القرار نفسه ، بحيث ينتقل المزيد من التصرف والاختيار وسلطة اتخاذ قرارات معينة ، من أعلى إلى أسفل .

كما لابد أن نعيد النظر فى النظام الهرمى لتسلسل الرئاسات الذى أشاعته الحضارة الصناعية ، والذى يكرس المركزية الشديدة . لقد بدأت المركزية تفقد انصارها ، وفى كل مرفق من مرافق الحياة بدأ العالم يتجه نحو اللامركزية أو الاقليمية أو المحلية . يجب أن يحل نظام « الشبكة » محل النظام الهرمى .

فنظام الشبكة لا مركزى بطبيعته ، يتكون من أجزاء مترابطة ذات ترتيب وقتى خاص بين كل جزء وآخر ، ولكل جزء من أجزائه علاقته الخاصة بالعالم الخارجى ، وله سياسته الخاصة التى لا تتطلب مراجعة إدارة مركزية . ويتميز نظام الشبكة بأنه مرن ، يتحور وفقا للظروف ، ويعيد ترتيب العلاقة بين أجزائه وفق مقتضيات المصلحتين العامة والخاصة ، حتى تحقق هذه الأجزاء فيما بينها توافقا ذاتيا .

الديمقراطية القادمة ستنبع من أجزاء هذه الشبكة ، وبخاصة أن التنوع المتزايد فى المجتمع سيعنى انخفاضا فى الدور التقليدى للدولة ،

ـدولة من سلطة وقوة إلى هذه المؤسسات الاقليمية
قوم بينها تحالفات جديدة ، ليس على أساس
ولكن على أساس وحدة التوجهات البيئية

ل معه تحولا ديمقراطيا جذريا ... من ديمقراطية
ديمقراطية المشاركة . من وضع نترك فيه لغيرنا أن
ضوعات التى تمس حياتنا ، إلى وضع نصوت فيه
ضوعات . وسيقود هذا بدوره إلى ضعف سيطرة
إلى فقدانها الولاء الشديد الذى تلقاه من اتباعها ..
ـلابين المستقلين . إن حق الناخب فى اقتراح القوانين
ح تعديل القوانين القائمة ، وحقه فى الاستفتاء المباشر
. التى تمس حياته ، سيسحبان قدرًا كبيرًا من
وعملية التمثيل النيابى .

محو الأمية ..
كأداة لتوسيع قاعدة المشاركة فى اتخاذ القرار

تقول أوراق الخطة الخمسية الثانية ، إنه وفقا لإحصاء ١٩٨٦ تصل نسبة الأمية بين الإناث إلى ٦١,٨٪ ، وبين الرجال إلى ٣٧,٨٪ . وحتى إذا كانت هذه المعلومات دقيقة وصادقة ، فهى تعنى أن نصف الشعب المصرى تقريبا من الأميين .

الأمى الذى تعنيه هذه الاحصاءات هو الذى لم يتعلم القراءة والكتابة وبعض مبادئ الحساب . فهل إذا استنهضنا الهمم ، وقنا بمحو أمية النصف الباقى من الشعب ، نكون قد وصلنا إلى هدفنا ؟.

أخشى أن تكون الإجابة : لا !..

فمحو الأمية الذى أتحدث عنه ، والذى يتصل بقضية الممارسة الديمقراطية فى المستقبل ، ليس هو تعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب ، وليس هو أيضا ـ كما يحلو للبعض أن يقول ، تعلم لغة الكمبيوتر والتدرب على استخدام الأجهزة الالكترونية ، إنه فوق هذا وذاك ، تنمية قدرة المواطن على المساهمة فى اتخاذ القرارات التى تمس حياته .. أى أن هدف محو الأمية هو توسيع قاعدة

الممارسة الديمقراطية بمعناها المستقبلى .

ومحو الأمية بهذا المعنى يجب أن يكون المادة الأولى من الحلم القومى أو المشروع التاريخى المصرى .

* * *

ولكنى لا أريد بهذا أن أثبط الهمم بشأن جهود محو الأمية التقليدية ، وإذا كانت الخطة الخمسية الثانية تقول إنه « سيتم خلال الخطة الخمسية الثانية بذل كل الجهود الممكنة لعلاج هذه الظاهرة بعد القضاء على منابع الأمية » ، فعلى بركة الله .

كما أننى لست ضد أى جهد يبذل فى سبيل تعليم لغة الكمبيوتر لأكبر عدد من البشر ، بل إننى أرحب به أشد الترحيب ، كما أتحمس جدا لأى جهد للتدريب على استخدام الأجهزة الالكترونية .

لكنى أعود فأقول إن محو الأمية الذى أتحدث عنه ، والذى يساعد على توسيع قاعدة الممارسة الديمقراطية ، شىء آخر يحتاج إلى تضافر كل العقول المفكرة فى ترجمته إلى برامج محددة .

محو الأمية الذى أتحدث عنه يتطلب توافر أربعة عناصر لدى أفراد الشعب :

• الحقائق . • البدائل . • العواقب • الاختيار .

وسأحاول فيما يلى أن أوضح كل عنصر من هذه العناصر .

١ ــ الحقائق :

أول عنصر فى محو الأمية بمعناها العريض ، هو أن يعرف كل فرد حقائق الاوضاع الراهنة فى مجتمعه ، أن يعرف بالضبط تضاريس الأرض التى يقف عليها ، وينطلق منها . ومن هنا كانت أهمية حرية التعبير فى سبيل إعلام الشعب دون تزييف أو تجميل . وهذا يضع واجبا هاما أمام الحكومة والصحف القومية والحزبية وأمام الإذاعة والتليفزيون بصفة خاصة ، واجب مكاشفة الشعب بحقائق الأمور . بعيدا عن المغالطة ، والدعاية الساذجة ، والمكائد الحزبية الصغيرة .

٢ ــ البدائل :

معرفة حقائق الوضع الراهن ، لا تغنى عن طرح بدائل الحلول على الشعب ، إزاء أى أزمة أو مشكلة ، لابد من أن يعرف الشعب الحلول المختلفة لهذه الأزمة ، ولا يكفى أن نفرض حلا وحيدا ، باعتبار أنه المفتاح الذهبى لمواجهة المشكلة . مثال ذلك ما يمكن أن يحدث فى قضية الطاقة ... نقول له إن التنمية فى حاجة إلى المزيد من الطاقة . ثم نقول له إن الحل الأمثل هو إقامة المفاعلات النووية .. ثم نصمت .

٣ ــ العواقب :

عندما نطرح البدائل المختلفة للحلول ، لابد من أن نبصر الشعب بعواقب كل بديل من هذه البدائل ، لابد من أن يعرف عواقب

المفاعلات النووية بأمانة ، ويعرف فى نفس الوقت عواقب الاعتماد على البترول والغاز والطاقة الشمسية .. إلى آخر ذلك ، وإذا رأينا أن حل مشاكل التعليم هو إلغاء أو الحد من مجانية التعليم ، فلابد من أن توضح له عواقب ذلك ، وكذلك عواقب أى حلول أخرى مطروحة على الساحة .

٤ ـ الاختيار :

عملية محو الأمية الجديدة ، تتطلب تدريب أفراد الشعب على عملية الاختيار بين البدائل . حتى لا تؤثر عليه الدعاية المغرضة ، أو المصالح الذاتية لفئة قوية . الأمر يحتاج إلى عمل جاد من أجل تعميق بصيرة الفرد ، وتدريبه على تفهم المواقف . بما يوفر له القيام باختيارات حكيمة عاقلة ، تتفق مع مصالحه الحقيقية .

* * *

من الواضح أن مهمة تحقيق هذا لا يمكن أن توكل إلى وزارة التربية والتعليم ، أو إلى برامج محو الأمية فى الإذاعة والتليفزيون ، أو فى الجيش . فالهدف الكبير لهذا المعنى من محو الأمية ـ ألا وهو توسيع قاعدة المشاركة فى اتخاذ القرار ـ يستحق أن تحشد له الأمة كل قواها ، وتتكاتف على تنفيذه الحكومة والمؤسسات والأحزاب والطوائف والفئات المختلفة للشعب المصرى ، بكل طاقاتها .

الحكم المحلي . بين الواقع الراهن، وصورة المستقبل

لنفرض جدلا أننا محونا الأمية بمعناها التقليدى ، وأننا نجحنا فى محو الأمية بالمعنى الذى أشرت إليه ، أى باعتبارها وسيلة لمساعدة الفرد على المساهمة فى عملية اتخاذ القرار .. هل تتحقق لنا بذلك الديمقراطية التى نسعى إليها ، والتى تتفق مع التطورات الحضارية التى تفرض نفسها عالميا ؟.

واقع التطور الحضارى ومؤشراته فى أنحاء العالم يجيب : لا ... لماذا ؟.. لأن النمطية المستقرة المستمدة من الحضارة الصناعية ، بدأت تخلى السبيل لعملية تنوع وتباين لا تنتهى . فى كل مجال تحول الشىء الواحد إلى أشياء .. وتحول البديل الواحد إلى بدائل لا تحصى .. نتيجة لهذا تسارع تدفق المعلومات ، وظهرت أحدث الأجهزة الالكترونية التى تستطيع أن تتعامل مع هذه السيول المتدفقة من المعلومات ، تخزنها وتصنفها وترتبها .. هذا السيل من المعلومات المصنفة ، يقود بدوره إلى مزيد من التنوع الأشد .. وهكذا .. فى حلقة مفرغة لا تتوقف .

وهذا ، قاد فى حد ذاته إلى هزيمة منطق المركزية فى كل شىء .. فى

الشركات والمؤسسات الاقتصادية ، والمصانع ، والحكومات .. وأيضا فى المؤسسات الديمقراطية .

لم يعد فى مقدور أى أحد أن يدير جهازًا أو مؤسسة أو دولة ، وهو متربع على قمة هرم السلطة البيروقراطى التقليدى . ومن هنا جاءت الأخطاء الفادحة التى يرتكبها الرؤساء والزعماء والقادة ورؤساء مجالس الإدارات والمديرون .. ليس لأنهم أقل ذكاء وفطنة من سابقيهم ، ولكن لأن الظروف الموضوعية للتطور الحضارى العالمى جعلت التمسك بالنظام المركزى مستحيلا ..

* * *

ديمقراطية المستقبل يجب أن تكون لا مركزية .. وممارسة الفرد للديمقراطية فى المستقبل تعتمد على ركيزتين ، المساهمة المباشرة فى اتخاذ القرار فى حدود الوحدة المحلية الجغرافية أو الفئوية .. ثم مساهمته المباشرة أيضا فى القرارات المركزية عن طريق الاستفتاء العام .. وفى الحالتين نتحدث عن فرد تم محو أميته بالمعنى الذى أوردته ، أى أصبح حائزا على فهم سليم وأمين للواقع ، وأصبح عارفًا بالبدائل الممكنة للمسألة المطروحة ، ومدركا لعواقب كل بديل من البدائل ، ثم قادرا على اختيار البديل الأنسب والأصلح .

ماذا يعنى هذا ؟

يعنى أن المؤسسة الديمقراطية المركزية (مجلس الشعب مثلا) يجب أن تتخلى عن صلاحيتها لعشرات المؤسسات الديمقراطية الجغرافية أو الفئوية ، وأن تسحب المجالس الشعبية فى القاعدة معظم صلاحيات مجلس الشعب المركزى ، والذى أثبتت الدلائل أنه يميل دائمًا ـ فى أرقى وأعرق الديمقراطيات ـ إلى أن يصبح أداة فى يد الصفوة الحاكمة ، أكثر من أن يكون تعبيرًا عن إرادة القواعد .

لكن .. ماذا عن أوضاعنا فى مصر؟.. وماذا عن ممارساتنا الديمقراطية فى مصر؟ وما المطلوب حاليا ؟.

* * *

المطلوب حاليًا فى مصر إعادة نظر شاملة فيما نطلق عليه «الحكم المحلى» ، لا تكفى النوايا الطيبة والتصريحات التى تقول بمزيد من الصلاحيات للمحافظين .. فما قيمة الصلاحيات إذا كان المحافظ يتم تعيينه من قبل السلطة المركزية ؟ ولاء المحافظ سيظل للسلطة المركزية وليس لجماهير الوحدة المحلية ، مادامت هى الجهة القادرة على تعيينه وعزله عندما تشاء .. الوضع عندنا مقلوب .. نقول لا أو نعم بالنسبة لشخص رئيس الجمهورية ، أعلى قمة فى الجهاز المركزى للسلطة ، ولا نملك صوتًا فى شخص محافظ الإقليم .

الحكم المحلى عندنا يحتاج إلى الآتى :

● إعادة النظر فى التقسيمات الجغرافية التى تقسم مصر إلى محافظات ،

بحيث تتضمن كل محافظة ـ بصرف النظر عن مساحتها وعدد سكانها ـ الحد الأدنى من التكامل الاقتصادى والتجانس الاجتماعى ، ومقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- أن تسحب من السلطة المركزية كل الصلاحيات التى يمكن أن تضاف إلى المحافظة ، فيما عدا الصلاحيات السيادية كالدفاع والخارجية .
- أن يكون توزيع المشروعات الاقتصادية الجديدة ، صناعة أو زراعة أو خدمات على الأقاليم مستهدفًا تأكيد هذا التكامل ، وتحقيق حد من العدالة بين الأقاليم .
- تأسيس نظام ديمقراطى متسلسل داخل كل إقليم ، يتيح للأفراد فى القواعد انتخاب ممثليهم فى المستويات المختلفة من المجالس المحلية ، وبحيث ينتهى هذا إلى انتخاب محافظ الإقليم ، بالإضافة إلى استفتائهم استفتاء مباشرا فى المسائل الحيوية التى تؤثر على حياتهم .
- أن يكون من حق الأفراد إذا ما اتفقت إرادتهم ، أن يسحبوا الثقة من ممثلهم فى أى مجلس من المجالس إذا ما أحسوا بأنه لا يحقق هدف وجوده ، وأنه فى مواقفه لا يعبر عن إرادتهم .. وبالطبع لابد من أن توضع لذلك الضوابط التى تحدد نسبة الأفراد الموقعين على طلب هذا الأجراء ، والتوقيت المناسب لاتخاذ مثل هذا الاجراء .
- ان تكون الخطة العامة للدولة هى حصيلة التفاعل بين الخطة الأساسية التى يضعها الإقليم والتصور العام للخطة الذى يحقق

التكامل بين الإقاليم ، ويراعى المصالح السياسية لمصر.

- أن تتحول أجهزة الإعلام ، من مهامها الحالية التى يغلب عليها الإعلان عن وجهة نظر السلطة المركزية ، والمزايدة على رغبات القيادات ، إلى القيام بإعلام حقيق ، يتيح للفرد فى الإقليم أن يعلم فعلاً حقيقة ما يجرى على مختلف المستويات .. ويساعد على هذا بالطبع التفتيت الحتمى القادم لكيان الإعلام المركزى ، وفقا للتطور الحضارى الشامل ، وقيام المحطات الإقليمية والنوعية للإذاعة والتليفزيون ، وانتشار الصحف والمجلات الإقليمية والنوعية .

* * *

لست من السذاجة حتى أتصور إمكان قيام هذا كله فى وقت قريب ، لكن غاية ما أصبوا إليه هو أن نناقش هذا ، ونعدّل ونبدّل فيه ، ونستقر على تصور يستهدف مصلحة البلاد ، ويأخذ فى الاعتبار التطورات الحضارية الزاحفة .

لقاء ريجان وجورباتشوف
ماذا يعنى؟

إتفاق ريجان وجورباتشوف
ماذا يعنى لهما ، وماذا يعنى لنا ؟

ما الذى حدث ؟ كيف استطاع القطبان أن يتوصلا إلى هذ الإتفاق حول الأسلحة النووية متوسطة المدى ؟ كيف أصبح القطبان أقل حماسا للتسلح ، وأكثر اقتناعا بنوايا الطرف الآخر ؟ هل هى مرحلة مؤقتة من الوفاق بين الدولتين أو الكتلتين ؟ أم أننا سنسمع قريبا عن مزيد من التقارب فى قضية نزع السلاح ؟. هل انتهى الصراع العقائدى بين الاشتراكية والرأسمالية ، واقتنع ريجان بأن الزحف الاشتراكى لم يعد يهدد العالم الرأسمالى ، وأن اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية ؟.. ثم ماذا عن القضايا الإقليمية الساخنة فى أنحاء العالم ، والتى لم يتوقف تدخل الدولتين فيها بالتسخين والتبريد ، وفقا لمصالحها القومية ؟.

بداية .. أيا كانت الدوافع والأسباب ، فنحن مع هذا الاتفاق ، وكل اتفاق قادم يمنع الوصول إلى حالة الخبل التى تقود إلى حرب نووية مفنية للجنس البشرى ، ونحن مع التهدئة التى تمنع هوس دعاة الوطنية الضيقة من أن تقود إلى مواجهة نووية ، ولو على سبيل الخطأ . نحن مع

كل ما يجعل للبشرية مستقبلاً .

* * *

الذى يستطيع أن يرتفع فوق مستوى المعنى اليومى للأحداث ، ويرقى إلى نظرة أكثر شمولاً للأوضاع العالمية فى هذه المرحلة ، سيكتشف أن ما حدث من اتفاق كان محتما أن يحدث وأنه مقدمة لمزيد من التهدئة والاتفاقات ، خاصة بالنسبة للتسليح الذى يستنزف جهد ومال وطاقة الدولتين . لماذا ؟.. ليس لأن الدولتين قد أصبحتا أكثر إيمانًا بالسلام العالمى ، ولكن لإحساسها بأن الوضع أصبح يقتضى تهدئة الصراع بينهما ، لبذل الجهد والمال والطاقة فى مواجهة أوضاع أكثر خطورة داخل كل من الدولتين .

حقيقة أن الاتحاد السوفييتى كان أكثر صدقًا فى رفعه شعار السلام العالمى والتعايش السلمى ، لأن هذا كان أكثر فائدة له فى عملية التنمية والتطور التكنولوجى التى يسعى بها إلى الوقوف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أو التفوق عليها إذا أمكن هذا ، فى الوقت الذى كانت فيه احتكارات السلاح الرأسمالية أكثر نفورًا من تلك الشعارات لتناقضها مع مصالحها لكن الثابت ـ فى جميع الأحوال ـ أن المصالح القومية للدولتين كانت أهم لديهما من أى أيديولوجيات أو شعارات .

* * *

فما هو ذلك الخطر الداخلى الذى تعانى منه الدولتان ؟..

إنه زلزال يهز كل ما كان سائدا ومستقرا فى الدولتين. كل المؤسسات الناجحة ، وأساليب الحياة المعتمدة والأخلاقيات المستقرة ، كلها بدأت تهتز بشدة . الاجراءات المضمونة التى كانت تقود دائمًا إلى النجاح ، أصبحت طريقا إلى خيبة الأمل . المؤسسات الضخمة التقليدية المستقرة بدأت تفقد مفاتيح نشاطها ، وأخذت الهوة بينها وبين قواعدها تتسع يوما بعد يوم . سواء كانت مؤسسات ديمقراطية أم اقتصادية أم ثقافية .

لقد أحس القطبان ـ ولو بشك لا شعورى ـ بأن المشكلة أبعد من الاشتراكية والرأسمالية ، وأن الخطر الزاحف يهدد كيان الدولتين ، وأنه لابد من التهادن والتقاط الأنفاس ، لمواجهة هذه الأوضاع الطارئة الغريبة ، والتى لم تسبق لها مثيل طوال قرون مضت .

وبالمناسبة ، هذا الخطر لا يهدد فقط الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفييتى بل يمتد أثره إلى كثير من دول العالم ، لكننى أتحدث بالتحديد عن هاتين الدولتين ، وبمناسبة الإتفاق الجديد بينهما .

* * *

إن الحيرة الكبرى التى تصيب ريجان ونظامه ، واللطمات التى يتلقاها من كل جانب ، وتفاقم الأزمة الاقتصادية التى لا يبدو أن أحدًا

توقعها ، أو يدرى كيف يتعامل معها .. هذه الحيرة ليس مصدرها قدرات ريجان أو شخصيته أو صحته ، بل تعود أساسًا إلى الخطر المتشعب الذى يهز أركان الدولة .

ووجود جورباتشوف على رأس الاتحاد السوفييتى ، بالثورة الجديدة التى يرفع لواءها فى وجه كل المعارضين ، هو فى حد ذاته رد فعل لتضخم نفس الخطر المتشعب فى الاتحاد السوفييتى ، وللاهتزازات التى تصيب كل ما كان مستقرًا وناجحًا طوال سنوات الثورة الاشتراكية . وظهور جورباتشوف لن يكون كظهور خورشوف ، فى وقتنا هذا إذا ما نجحت القوى المعارضة فى إقصاء جورباتشوف فسيظهر جورباتشوف آخر أكثر قوة وأشد عزمًا على التغيير بعد سنة واحدة على الأكثر ، فالوضع لا يحتمل التأجيل ، ولا يحتمل دفن الرءوس فى الرمال ، لا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا فى الاتحاد السوفييتى .

من أين أتى هذا الخطر المتشعب ؟ وكيف تصادف أن جاء يهدد الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية فى نفس الوقت مع تباين النظم والأيديولوجيات ، مما دفعها إلى عقد هذا الاتفاق التاريخى ؟.. وماذا سيكون انعكاس هذا علينا ، وعلى المشاكل الإقليمية الساخنة فى العالم ؟!..

ريجان وجورباتشوف .. وتجميد الأزمات الإقليمية الساخنة

يمكن أن نلخص الموقف الذى قاد الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيع اتفاق الأسلحة النووية متوسطة المدى ، فيما يلى :

- تشعر قيادة كل من الدولتين بوجود واقع جديد ، غير مسبوق ، لا تجدى معه وسائل التعامل التقليدية التى كانت تثبت نجاحه دائمًا . يشعر كل من ريجان وجورباتشوف بأن الأوضاع الداخلية فى بلد كل منهما تحتاج إلى تركيز شديد ، لفهم قوانين التحولات التى تجرى فى القواعد ، ولمحاولة ابتكار المفاتيح الجديدة التى يمكن أن يتم بها التعامل مع هذه التحولات والأوضاع الجديدة .
- تؤمن القيادات الواعية فى كل من البلدين ، بأن ما يجرى خلال العقدين الأخيرين ، ليس المزيد مما كان يحدث ، وأن هناك تغيرات نوعية أساسية ، تهز استقرار كل ما هو تقليدى وراسخ ، وأن مواجهة هذا الموقف تقتضى تفرغا ، لا يتحقق إلا بتحييد الطرف الآخر .
- الاتفاق الرمزى الذى تم بين القطبين ، يتجاوز الفهم الساذج الذى

يصورونه على أنه يقظة للضمير الإنسانى ، وازدهار للتعايش السلمي . هو اتفاق رمزى لأنه لا يؤثر على طاقة التدمير الفعلية التى يمتلكها الجانبان . إنه رسالة شفرية بين قيادتى أضخم دولتين صناعيتين ، يقول فيها كل طرف للآخر ، « دعنا ننسى مؤقتًا خلافاتنا القومية والأيديولوجية ، والأهم من ذلك ، دعنا نخفف وطأة استعدادات المواجهة العسكرية ، مالاً وجهدًا ، لكى ننتبه إلى الأوضاع الطارئة الجديدة التى تمر بها الدولتان .. » .

- أيًا كانت التسميات التى يطلقها كل طرف على هذه التحولات والتغيرات الكيفية .. سواء كانت « الأزمة النهائية للنظام الرأسمالى » ، أو « انهيار نظام الحكم الشمولى » ، فالرأى عندنا أن جوهرها يتلخص فى أن المبادئ التى قامت عليها الحضارة الصناعية فى الشرق والغرب ، قد أخذت تفقد قوتها ، وأن هناك مجموعة جديدة من المبادئ تحل محلها ، نتيجة احتياجات تكنولوجية واقتصادية وانسانية . وأن هذه المبادئ الجديدة تقلب موازين الأوضاع التقليدية ، وتدفع إلى إعادة النظر فى كل شيء ، تركيب المجتمع ، ومعنى العمل والعمالة ، ووضع أسواق المال ، وشكل الممارسات الديمقراطية ، ونظم التعليم ، وأشكال الطاقة ومصادرها .. وهى مبادئ ما يمكن أن نطلق عليها إسم « حضارة ما بعد الصناعة » . من هذا الفهم ، يمكننا أن نتعرف لماذا لم يقترب القطبان من أى

قضية من القضايا الإقليمية الساخنة فى العالم ، بشكل جدى . أنهما مشغولان أساسا بالمصالح القومية الحيوية الخاصة لكل من البلدين ، والتى تهددها أمور داخلية تحتية فى كل بلد .

لن يبدى ريجان أو جورباتشوف استعدادا جديا الآن لحسم أو تنشيط فى المناطق الملتهبة كالخليج والشرق الأوسط وأفغانستان وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية .

وأتصور ـ وهذا مجرد اجتهاد يحتمل الخطأ والصواب ـ أنهما سيعملان على تجميد هذه الصراعات تدريجيا ، وهما قادران على ذلك ، بحكم أن أصابعهما هى المحرك الرئيسى والحاسم فى هذه الصراعات .

وأظن أن أى تحرك لريجان أو جورباتشوف فيما يتصل بهذه القضايا الإقليمية ، لن يتجاوز ـ لفترة طويلة ـ حدود الحفاظ على الكرامة القومية للزعامتين ، وعلى سمعة وهيبة كل من البلدين فى العالم الخارجى . وأن الموقف من هذه القضايا الإقليمية المعلقة ، سيتحول إلى مباراة شطرنج ، يمارسها القطبان فى أوقات الفراغ القليلة النادرة ، بيدق مقابل بيدق ، وفرس مقابل فرس ، ولكن دون أن يتصاعد حماسهما إلى مستوى «كش ملك» ، الذى يمكن أن يؤثر على جهدهما فى مواجهة التغيرات الداخلية .

وقد يقول قائل ، إذا كان الوضع كما رسمت ، فلماذا لا ينتهز

القطبان هذه الفرصة ، ويسويان بالمقايضة المشاكل الإقليمية الساخنة : أفغانستان فى مقابل نيكاراجوا ، وفلسطين مقابل إيران .. وهكذا ؟ من الصعب جدا أن يحدث هذا ، لأن الإحساس بالخطر الداخلى فى كل من الدولتين تدركه أقلية واعية ، أما الأغلبية العظمى من طبقة صناعة القرار فمازالت تعتقد أن ما يهز المجتمع ليس أكثر من أزمة عارضة ما تلبث أن تنقضى ، وأن أى تصرف من هذا القبيل يمكن أن ينتقص النفوذ القومى لكل من الدولتين . خصوصا إذا ما بقيت هذه الأزمات الإقليمية فى حدودها ، لا تقود إلى مواجهة بين القطبين .

* * *

على ضوء هذا الفهم يجب أن نرسم استراتيجيتنا تجاه الأزمات التى تمس مصر والدول العربية .

إسرائيل تعمل وكأنها تدرك فعلا هذا الذى أتحدث عنه ، وهى تعرف كيف ومتى وإلى أى حد تتحرك وتعربد ، بحيث لا يتجاوز تدخل أى من الدولتين العظميين حد العتاب وإسداء النصح .

وإسرائيل تستطيع أن تتحرك بشراسة واستفزاز ، مادام الطرف الآخر لا يتحرك تحركا مناظرا ، ومادامت الأوضاع فى المنطقة لم تتصاعد بما يمس الوفاق المؤقت الجبرى بين أمريكا وروسيا . والطرف

الآخر الذى أعنيه ليس هو أهل الضفة وغزة ، لكنه جميع الدول العربية القريبة من هذا الاستفزاز والبعيدة عنه.(*)

وهذا هو أول ، وأهم ، ما يعنيه الإتفاق بين ريجان وجورباتشوف ، بالنسبة لنا .

(*) كتبت هذا فى اعقاب لقاء ريجان وجورباتشوف مباشرة ، وقبل أن تبدأ جهودهما فى تجميد الصراعات الاقليمية الملتهبة ، وقبل أن تبدأ انتفاضة الأرض المحتلة فى فلسطين .

إدارة المؤسسات
العامة والخاصة معًا

أزمة القطاع العام..
هي نفس أزمة شركات القطاع الخاص الكبيرة

الذين يهاجمون القطاع العام ، ويرون أن حل مشاكله يكون بعرضه للبيع ، والذين يدافعون عن بقائه ، ويكتفون باقتراح بعض الضوابط لنشاطه ، بهدف الارتفاع بكفاءته .. إلى هؤلاء وهؤلاء أقول إن الخلل الأساسى فى القطاع العام هو نفس الخلل الأساسى الذى فى شركات القطاع الخاص الكبيرة .. بل إنه نفس الخلل الذى تعانى منه المؤسسات الاقتصادية الكبرى فى الدول الصناعية المتطورة ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفييتى .

ومع كثرة الخبراء والمختصين عندنا فى المجالات الاقتصادية والإدارية ، ومع وفرة ما يصدر من توصيات عن المؤتمرات ، لا أدرى السر فى أننا دائما ، لا نحاول أن نسعى إلى تبين مؤشرات التطور العالمى عند النظر فى أى قضية عامة من قضايانا ؟.. لماذا نصر على ألا ننظر إلى ما هو أبعد من أنوفنا ؟.. لماذا يصمم كبار الخبراء عندنا على أن يكتفوا بما درسوه ، وحصلوا فيه على شهادات الدكتوراه ، ووصلوا عن طريقه إلى أعلى المناصب ؟.

إن ما يحدث فى العالم ، وتصلنا أخباره كل صباح ، ليس مجرد زمة هنا ، وأزمة هناك . الذعر الذى يسود سوق المال فى أمريكا ، انفضاح أكذوبة الديمقراطية فى كثير من الدول الكبرى التى تتباهى ديمقراطيتها ، والانقلاب الذى يقوم به جورباتشوف ، والأوضاع ائمة التقلب فى السياسة الدولية ، كل هذا لا يمكن أن يوصف بأقل ن زلزال يهز الأساس الذى قامت عليه الدول والمجتمعات طوال لقرون الثلاثة الماضية . انتهى زمن الثوابت ، وتلاشى عصر القياس لسهل على ما جرى ، وانقضى نمط المعايير الراسخة التى قامت عليها الحضارة الصناعية .

نحن نمر بمرحلة تطور حضارى ، تتواضع أمامها مرحلة الانتقال من الحضارة الزراعية إلى الحضارة الصناعية ، بكل ما واكب ذلك من قلاقل واضطرابات وآلام . وعلينا عندما نخطط لأى شىء فى حياتنا أن ندخل فى الاعتبار مؤشرات التطور الحضارى العالمى الزاحف . هذا بالطبع ، إذا ما توافر لنا الإخلاص والرغبة الأمينة فى أن نرسم لمصر مستقبلا أقل تخلفا ، وأكثر إشراقا .

إن ما أطالب به ليس إعجازا .. لكنه لا يتحقق إلا إذا بذل كل وزير ومسئول جهدا من أجل التعرف على مؤشرات التطور هذه ، فى الشرق والغرب .

* * *

وقبل أن أعود إلى الحديث عن تطوير القطاع العام ، أحب أن أسجل أنني لست خبيرا فى الاقتصاد أو الإدارة . كما أنني عندما تكلمت عن التخطيط والتعليم والطاقة والديمقراطية ، لم أكن خبيرا فى أى من هذه التخصصات .

كل ما فى الأمر أنني أسعى إلى التعرف على مسار المستقبل العالمى . جمعت أحدث المراجع من الشرق والغرب ، ومازلت أجمعها عاما بعد عام ، واجتهدت فى دراسة هذه المراجع .. ومن هذا استنبت المؤشرات الفعلية الأساسية للتطور ، التى ترسم صورة الحضارة الزاحفة ، والتى خطت أولى خطواتها منذ أكثر من عشرين سنة .

حدودى أن أتكلم فى الخطوط العريضة ، وأن ألفت النظر إلى الأسس العامة التى تقوم عليها الحضارة الزاحفة فى مختلف المجالات .. أما ما يلى هذا فهو من اختصاص السادة الذين يمتلكون سلطة اتخاذ القرارات .

* * *

ماذا تقول هذه المؤشرات بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الكبرى ، فى القطاع العام أو الخاص على السواء ؟.

- تقول إنه خلال الحضارة الصناعية كانت الموارد الاستراتيجية هى رأس المال ، وكان هدف المؤسسات هو الربح . أما فى فى عصر المعلومات ، فالموارد الاستراتيجية هى المعلومات والمعرفة والابتكار ،

الأمر الذى يتحقق من خلال البشر الذين تهدف المؤسسة إلى ترسيخ هذه الصفات فيهم . أى أننا نتحول من رأس المال الاقتصادى إلى رأس المال البشرى . هدف المؤسسة الجديدة هو البشر والربح معا . لهذا فإن أهم عنصرين فيها هما العاملون ، والزبائن المستهلكون لإنتاجها .

وتقول إن الأوضاع المتصاعدة تحتم تقليص الإدارة الوسيطة وتحجيمها وتسطيح الهرم الوظيفى ، بحيث تصبح قمته قريبة من قاعدته . والإدارة الوسيطة ، نعنى بها كل ما بين المدير التنفيذى المسئول والفنى أو العامل المنتج ، كنائب المدير ، والمدير المساعد ، ورئيس القسم ، ومراقب القسم ، إلى آخر هذه الوظائف . الذى سيحدث هو أن الكمبيوتر سيحل محل هذه الإدارات الوسيطة .

• وتقول إنه مع كل ما نتحدث عنه من بطالة ، فالمؤسسات الجديدة ، ستواجه فى أنحاء العالم كله أزمة عمالة ، فمع تسارع المعلومات وتراكمها ، ومع تدفق التكنولوجيات الجديدة ، سيصبح الطلب على العمالة المناسبة أكثر من العرض . والمنتج المتميز ، الذى ستتخاطفه المؤسسات ، سيقبل على العمل فى المؤسسة ذات الهيكل الجديد ، الذى يتيح له ظروف عمل أكثر متعة وحيوية .

• وتقول إن المؤسسات الكبرى ستضطر إلى دخول مجال التعليم والتدريب وإعادة التدريب ، نتيجة لتسارع المعلومات ، وتطور

التكنولوجيات مما يجعلها تتحول جزئيًا إلى جامعة صغيرة .

* * *

هذا الذى أقوله ليس مجرد أفكار أو تصورات ، إنه واقع ينتشر فى أكثر المؤسسات الاقتصادية نجاحا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فى العقدين الأخيرين . وهو الذى نقل هذه المؤسسات من حالة شبه إفلاس ، إلى نجاح غير مسبوق .

● مع تطبيق تكنولوجيا المعلومات على الصناعة ، سيتضاعف تعامل أبناء المؤسسة الصناعية مع المعلومات ، وهكذا تتحول مؤسسة الصناعة إلى مؤسسة معلومات .

ما الذى يبقى
من شركات القطاعين العام والخاص؟

قبل أن نفكر فى التطور الذى يجب أن يتم عندنا فى شركات القطاعين العام والخاص يحسن بنا أن نتأمل ما يجرى حاليا فى شركات أكبر الدول الصناعية فى العالم .

ما الذى يدفع أكبر وأنجح الشركات فى الدول الصناعية المتطورة إلى خوض مغامرة إعادة النظر فى الأسس التنظيمية التى قامت عليها هذه الشركات على مدى سنوات الحضارة الصناعية ؟ ما الذى يجعلها تسعى إلى إعادة اكتشاف كيانها ، وإقامته على أسس جديدة غير مسبوقة ؟.

شركات كبرى مثل جنرال موتورز ، و « ساس » للطيران ، وآبل للكمبيوتر ، وناكور لصناعة الصلب ، وبيبول إكسبريس للنشر ، وآى . بى . إم للإلكترونيات ، وكواد جرافيكس ، للطباعة .. إلى آخر قائمة هذه الشركات الكبرى التى أوردها كتاب « أفضل مائة شركة تعمل فى أمريكا » ، كلها تعيد تنظيم نفسها بشكل ثورى ، وتحقق النجاح تلو النجاح ، كلما مضت قدمًا فى هذا السبيل .

إن ما يدفع هذه الشركات إلى هذا ليس مجرد السعى إلى مزيد من

الربح ، أو الرغبة فى التجديد والابتكار . إن قادة هذه الشركات يدركون أن ما يفعلونه ضرورة مستقبلية تفرضها حضارة ما بعد الصناعة .

الهيكل التنظيمى للشركة أو هرمها البيروقراطى هذا الذى تعتز بعض الشركات بتعليق لوحاته فى حجرات بعض المديرين ، هذا الهرم من المستطيلات الذى نجد عند قمته مجلس الإدارة ، أو رئيس مجلس الإدارة ، أو المدير العام ، أو صاحب الشركة ، هذا الهرم أصبح عقبة أمام التنمية والتطور فى مجتمع المعلومات .

ودخول الكمبيوتر إلى مجالات العمل جعل قمة هذا الهرم تهبط كثيرا ، مقتربة من قاعدته مما قاد إلى الاستغناء عن الإدارة الوسيطة ، أو الطبقات العازلة بين القمة والقاعدة ، وقد ساعدها هذا الوضع على سيولة الاتصال المتبادل بين قائد العمل وكل وحدة من وحدات الإنتاج .

كما أن الموظف الروتينى والعامل العضلى ، اللذين عرفتهما الحضارة الصناعية ومؤسساتها التقليدية لم يعد العمل فى حاجة إليهما ، فقد تكفلت المبتكرات الإلكترونية بما كانا يقومان به من أعمال .

مطلوب من الموظف والعامل فى مجتمع المعلومات أن يعملا بعقلهما وأن يبتكرا ويخلقا ويقودا عمليات أكثر رقيا وإمتاعا من التى عرفتها العمالة خلال الحضارة الصناعية .

هذا هو ما قاد الشركات الناجحة إلى إعادة اكتشاف ذاتها ،

وخلق هياكل جديدة تماما لعملها . المهم أن تعرف حقيقة أساسية ، وهى أنه ليست هناك أشكال جاهزة تتلقفها قيادة أى مؤسسة وتطبقها . لقد أصبح على كل قائد فى كل شركة أو مؤسسة أن يدرس جيدا ظروف العمل فى شركته أو مؤسسته ويبتكر أكثر الهياكل التنظيمية صلاحية له .

* * *

وعلى سبيل التوضيح أطرح عدة نماذج جديدة للهياكل التنظيمية لبعض الشركات الكبرى تتضمن فيها لأبعاد التغيير المطلوب فى مجتمع المعلومات وهى نماذج عملية ، تم تطبيقها فعلا ، وتقود هذه الشركات إلى نمو ونجاح مطردين .

- **فريق العمل الصغير :**

أكثر بدائل نظام الإدارة المركزى البيروقراطى انتشارا هو نموذج فريق العمل الصغير ، سريع الحركة المرن ، المتضمن كل الكفاءات الضرورية ، هذا النموذج يشيع فى مصانع السيارات بديترويت كما يشيع فى شركات الالكترونيات بالسليكون فالى . لقد اكتشفت الإدارة أن الناس يحبون العمل فى فرق صغيرة متكاملة ، كل فريق يضم خبرات هندسية وصناعية وتسويقية ، وله مدير أو قائد يتصل مباشرة بالقيادة العامة للمؤسسة .

• التنظيم البيولوجي :

ابتكرته شركة مينيسوتا للتعدين والصناعة (ثرى إم) لمواجهة بيروقراطية الهيكل الإدارى التقليدى ، ويعتمد فى جوهره على فريق العمل الصغير ، ولكن كلما راج منتج من بين منتجات إحدى الفرق انسلخ عن هذا الفريق فريق جديد تخصص فى هذا المنتج .. وبهذا تتوالد الفرق الصغيرة بيولوجيا .

• نموذج الزمالة :

فى كثير من المؤسسات يترك الخبراء الحرفيون المتفوقون مواقعهم ـ بهدف ترقيتهم ـ إلى وظائف إدارية عليا ، تتضمن المزيد من السلطة والنفوذ والمال ، بعيدا عن المجالات التى تفوقوا فيها . وهذا يحرم الخبير من عمل يحبه ، ويوجب على المؤسسة أن تبحث عن خبير بديل ، ويضاعف من وظائف الإدارة العليا التى لا تتصل مباشرة بالإنتاج .

منذ أكثر من ثلاثين سنة ، قامت شركة (آى . بى . إم) باعتماد نظام الزمالة الذى يتيح للمهندس ـ مثلا ـ أن يظل مهندسا ، ومع ذلك يطرد ارتفاع مرتبه وتزيد سلطته فى الشركة وتتضاعف امتيازاته دون انتزاعه من مجال تفوقه ، وتحميل الشركة أعباء إدارية لا تكون فى مصلحتها .

• التنظيم الشبكى :

وهذا النموذج يعتمد أيضا على فريق العمل الصغير (وقد طبقته

شركة جور وشركاه لصناعة النسيج منذ عام ١٩٨٥) ، الموظف فى الشركة يطلق عليه اسم « الشريك » والتعامل بين أى شريك وآخر يتم بشكل مباشر ، ومن خلال شبكة من خطوط الاتصال الأفقية والرأسية . وتنبع القيادة بين الشركاء بشكل طبيعى من خلال الصفات التى تتجسد أثناء العمل . وكل شريك يختار المهمة التى يتصدى لإنجازها عملا بشعار : « الأهداف يضعها أولئك الذين يكون عليهم تحقيقها » ومرتب الشريك ينمو وفقا لمدى إنجازه لأهدافه ..

* * *

وهناك العديد من النماذج الأخرى للهياكل الإدارية تفرض نفسها اليوم ليس لجدتها أو طرافتها ، ولكن لأنها تشكل إحتياجا إقتصاديا فى مجتمع المعلومات ، ونحن عندما نناقش فى موتمرات التنمية الإدارية لابد من أن نصرف النظر عن الأفكار القائمة على النمطية والمركزية ، والتى تعلمناها من أساتذة الحضارة الصناعية . علينا أن نبنى أى تفكير فى تطوير القطاع العام أو الخاص على أساس الفهم الواضح لطبيعة الحضارة التى نعيش اليوم إرهاصاتها . هذا إذا أردنا لهذه المؤسسات أن تبقى وتزدهر .

شركة جور وشركاه لصناعة النسيج منذ عام ١٩٨٥) ، الموظف فى الشركة يطلق عليه اسم « الشريك » والتعامل بين أى شريك وآخر يتم بشكل مباشر ، ومن خلال شبكة من خطوط الاتصال الأفقية والرأسية . وتنبع القيادة بين الشركاء بشكل طبيعى من خلال الصفات التى تتجسد أثناء العمل . وكل شريك يختار المهمة التى يتصدى لإنجازها عملا بشعار : « الأهداف يضعها أولئك الذين يكون عليهم تحقيقها » ومرتب الشريك ينمو وفقا لمدى إنجازه لأهدافه ..

* * *

وهناك العديد من النماذج الأخرى للهياكل الإدارية تفرض نفسها اليوم ليس لجدتها أو طرافتها ، ولكن لأنها تشكل إحتياجا إقتصاديا فى مجتمع المعلومات ، ونحن عندما نناقش فى مؤتمرات التنمية الإدارية لابد من أن نصرف النظر عن الأفكار القائمة على النمطية والمركزية ، والتى تعلمناها من أساتذة الحضارة الصناعية . علينا أن نبنى أى تفكير فى تطوير القطاع العام أو الخاص على أساس الفهم الواضح لطبيعة الحضارة التى نعيش اليوم إرهاصاتها . هذا إذا أردنا لهذه المؤسسات أن تبقى وتزدهر .

النـاس..
وَالمستقبل

حديث المستقبل..
وعملية «توشيش» القفص!

المفروض أن أسعد كلما تعددت مصادر الحديث عن المستقبل ، وكلما اجتهد المتحدثون والكتاب والمفكرون فى تصور المستقبل ، الذى يمكن أن نقيم على أساسه خططنا ، وخطوات نشاطنا .

لكن الذى يحدث عندنا لا يمكن أن يكون مصدر أى سعادة ! .

لقد أصبح الحديث عن المستقبل مجرد ورقة تمغة تضاف إلى القول التقليدى ، لتضفى عليه عصرية وبريقا علميا . إن ما يحدث أقرب إلى الغش التجارى الذى يعمد إليه بعض باعة الفاكهة والخضراوات ، والذى يطلق عليه تعبير « توشيش » القفص ، حيث يضع البائع الثمار الناضجة السليمة الكبيرة على وجه القفص ، لكن ما أن تنتقل إلى الطبقات التى أسفله حتى يظهر لك الفاسد والصغير والذى لم ينضج بعد .

لاحظت هذا فى الخطة الخمسية الثانية ، التى تضمنت مقدمتها عدة عبارات عن المستقبل ، تبعث على التفاؤل ، وتوحى بأن المخطط

مرف أين يضع قدمه ، ثم تبحث عن انعكاس هذا على أى بند من
نود الخطة فلا تجد له أثرا ..

كما صادفت هذا فى استراتيجية تطوير التعليم فى مصر التى قدمها
زير التعليم إلى المؤتمر القومى لتطوير التعليم .. نفس منطق « توشيش »
قفص : كلمات براقة عن المستقبل فى المقدمة ، ثم تصورات لا تدخل
، اعتبارها أى بعد للتطور الحضارى الذى يمر به العالم ، ومستقبل
ىذا التطور .

وهذا الأسبوع صادفت ظاهرتين ، تنطبق عليهما عملية « توشيش »
لقفص هذه ، وفيهما تتصدر كلمة المستقبل ، ما لا علاقة له
المستقبل ، أو ما يحمل صورة مشوشة وكلاما مختلطا عن المستقبل .
صر أكثر مما يفيد .

* * *

الظاهرة الأولى ، مجلة اسمها « صحافة المستقبل » ، تصدر عن
لهيئة العامة للاستعلامات ، وترفع شعار « جريدة الجرائد المحلية » ،
رئيس مجلس إدارتها د. ممدوح البلتاجى ، ورئيس تحريرها الأستاذ
فتحى الإبيارى . وكل ما فى هذه المجلة الشهرية ، بما فى ذلك مقالات
د. البلتاجى وفتحى الإبيارى ، لا يتصل بالمستقبل من قريب أو بعيد .
وأبواب هذه المجلة منها : « همسة المستقبل » ، الذى يتحدث مرة عن
إقبال الناس على صناديق الانتخابات فى انتخابات الرئاسة الثانية

للرئيس حسنى مبارك ، ومرة أخرى عن عيد الفلاح . ثم باب آخر باسم « نحو المستقبل » يتحدث فيه المحرر عن الحادث الذى تعرضت له سيارة الإعلام التى كانت تقله فى رحلة إلى العريش !.

والمجلة ، بكل هبوطها تحريرا وشكلا ، تطلق على نفسها اسم « صحافة المستقبل » !.

* * *

والظاهرة الثانية ، حلقة من برنامج « العلم والإيمان » ، الذى يقدمه د. مصطفى محمود ، خصصها للحديث عن « المستقبل » .

بدأ البرنامج بداية طيبة عندما أوضح د. مصطفى محمود أن التنبؤ بالمستقبل حلال ومقبول ومرغوب فيه ، وهو غير التنبؤ بالغيب . ثم انتقل إلى توضيح أن مستقبل العالم فى ظل حرب نووية شىء . ومستقبله فى ظل السلام شىء آخر .

بمطق « توشيش » القفص . يبدأ مصطفى محمود بمداخل علمية . تكشف عن فهمه ومتابعته ، ثم تجىء استخلاصاته بعيدة عن هذه المداخل . فهو ما أن يتكلم عن الدخان النووى الذى يمكن أن يلف الغلاف الجوى للأرض فى أعقاب الحرب النووية المحدودة ، حتى يقفز من هذا إلى محاولة الربط بينه وبين الآية القرآنية الكريمة التى تقول « فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين يغشى الناس ، هذا عذاب

يم » . ثم يستطرد من هذا إلى ما جاء فى القرآن الكريم عن انشقاق قمر ، وهل فيه إشارة إلى انشطار الذرة . ثم قوله تعالى « وإذا وقع لقول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم » ، وهل يمكن أن كون هذه الدابة إشارة إلى جهاز التليفزيون !.

والأخطر من هذا ، ذلك الاستخلاص النهائى ، الذى ختم به لحلقة . فهو يشير إلى اتساع فجوة التخلف بين الدول المتقدمة والدول لمتخلفة ـ أو النامية ـ فى المستقبل . وبدلا من أن يطرح تصوره واجهة هذا التخلف ، يغرق فى تشاؤم لا هو من العلم ولا هو من لإيمان . فيقول إن الدول المتقدمة ستستغنى بالعلم عن موارد الدول لنامية ، وأنها ستتركنا لحالنا حتى ننقرض ، كما انقرضت قبائل الانكا والهنود الحمر ، ونتحول إلى نسانيس تعيش فى جزر معزولة !..

الاهتمام بالمستقبل ظاهرة صحية حيوية مطلوبة للغاية .

لكن لم يعد يكفى الاجتهاد والخيال فى الحديث عن المستقبل .. لقد صبح المستقبل علما ، يقتضى الدراسة والإطلاع والمتابعة والفهم والاستنباط .

أما نظرتنا إلى حديث المستقبل على أنه مجرد حلية ، أو « توشيش » للقصص ، فهذا هو الذى يكرس تخلفنا ويعمقه .

المستقبل الثقافى لمصر
بين التكنولوجيا والتراث

عن المستقبل الثقافى لمصر، تحدث ضيف أمسية ثقافية الاستاذ السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. وقد حفلت الحلقة بالكثير من الأفكار الجادة والمفيدة حول المستقبل الاجتماعى والثقافى لمصر. وقبل أن أورد ملاحظاتى حول ما جرى من حوار فى هذه الحلقة، أحب أن أحيى صاحب الأمسية الأديب الشاعر فاروق شوشة على اهتمامه بالمستقبل، كبعد جديد للأمسية الثقافية. وأحيى فيه قدرته ـ وهو الأديب الشاعر ـ على استيعاب ما يتطلبه تناول موضوعات المستقبل من رؤى علمية وتكنولوجية وحضارية.

وانتقل بعد ذلك إلى ما جاء فى حلقة المستقبل الثقافى لمصر.

● أتفق مع ضيف الحلقة فى أن السياسة الثقافية ترتبط بالحياة الاجتماعية والاقتصادية وبالأسس الحضارية. لهذا، عندما نتحدث عن المستقبل الثقافى لمصر، أو عن المشروع القومى الثقافى، لابد من أن يكون لدينا أولا فكرة واضحة عن مؤشرات التحول الحضارى التى تسود العالم.

هذه حقيقة أساسية ، لن أمل تكرارها . العنصر الحاكم والمؤثر فى وضع أى مجتمع من المجتمعات هو المبادئ الحضارية السائدة فيه . وقد أشار الأستاذ السيد ياسين إلى أن ثورة المعلومات ووسائل الاتصال أسقطت الحواجز بين الدول والمجتمعات ، وإلى أنه لم يعد من الممكن أن ينعزل مجتمع ما عما يجرى فى أنحاء العالم . وهذا وضع حضارى جديد ، لم يكن سائدا منذ مائتى سنة مثلا ، لهذا ، ففى أى مجتمع ، وفى أى دولة من الدولة العالم ، أصبح على من ينطق كلمة المستقبل أن يكون لديه الحد الأدنى من التصور لمؤشرات التغير الحضارى فى العالم ، وهذا يصدق على من يتكلم عن المستقبل الاقتصادى ، أو الاجتماعى ، أو الإعلامى ، أو الثقافى .. أو حتى عن مستقبل الأزياء ووسائل التسلية .

مثل هذا الفهم يحمى المفكر والباحث من الوقوع فى تناقضات عند طرح أى موضوع . كذلك التناقض الذى لم يسلم منه الأستاذ السيد ياسين عندما قال إن تعمق الثورة التكنولوجية سيؤدى إلى زيادة قبضة الأجهزة الإدارية ، والنفاذ إلى خصوصية الإنسان . وهذا هو عكس ما تعطيه مؤشرات التطور الحضارى فى الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة . لقد سقطت أوهام أورويل حول سيطرة الأخ الأكبر ، وأتاح التطور التكنولوجى أن يفلت الناس من قبضة إعلام الدولة المركزية ، وهبطت أسهم وسائل الإعلام المركزية من إذاعة وتليفزيون

وصحافة ، وازدهرت بشكل لافت كل وسائل الإعلام اللامركزية والفئوية ، والتى تعبر عن أفكار وأحلام الجماعات العديدة المتباينة ، التى يتضاعف تباينها وتنوعها كل يوم ، ويتناقض تأثير السلطة المركزية عليها باطراد .

* * *

• ثم ... قضية الأصالة والمعاصرة والتراث .. فى هذا الصدد طرح الأستاذ السيد ياسين عدة أفكار إيجابية . قال إن لحظات الازدهار العظيمة فى التاريخ الثقافى للحضارة العربية والإسلامية ، هى اللحظات التى احتكت فيها بالحضارات الأخرى . وأن حضارتنا العربية والإسلامية أخذت من الحضارات الأخرى ، وأضافت إليها ، ثم تسلمت هذا حضارات تالية وأضافت إليه ، وأنه فى هذا المجال ليست لدينا خصوصية ننفرد بها عن العالم .

هذه الأفكار الإيجابية تتناقض مع حديثه التالى عن التراث ، والذى يردده العديد من المثقفين عن بعث وإحياء التراث وعن تنقية التراث من سلبياته ، وعن إحياء القيم الايجابية فيه . التراث ليس (سوبر ماركت) ندخله ، وننتقى منه ما يناسبنا ، كما أنه ليس حفنة أرز ننهمك فى تنقيتها من الزلط والشوائب .

موقع التراث فى حياة الشعوب أعمق من هذا بكثير ، وهو أشبه ما يكون باللاشعور الجماعى للشعوب . وكما أن الفرد لا يستطيع أن

يتخلص من لاشعوره ، وكما أن تأثير اللاشعور دائم ومستمر رغم أن الفرد لا يعي ذلك ، وكما أن اللاشعور حافل بكل سجلات الفرد التاريخية الأكثر عمقا وتأثيرا .. بأحلامه ونزواته ، وبنزعاته الراقية والمنحطة .. وكما أن الظروف الموضوعية المتغيرة تفتح لدى الفرد أبوابا من لاشعوره ، وتغلق أبوابا أخرى ... كذلك هو التراث الذى نتحدث عنه .

التراث حافل بالأحلام المضيئة ، والكوابيس القاتمة الكئيبة ، حافل بالنزعات الراقية السامية والنزوات المنحطة الكريهة ، حافل بالانتصارات المشرقة وبالهزائم القاسية المريرة . وتراثنا راقد فى مكان مستور داخل وجدان الشعوب العربية والإسلامية ، يؤثر فيها سلبا وإيجابا ، وفق ظروف التطور الحضارى الذى تمر به هذه الشعوب .

الشخص المتوازن نفسيا ، الفاهم ، صاحب الإرادة ، لا يتيح لأى دافع لاشعورى أن تكون له الغلبة فى تصرفاته وأفكاره ومواقفه ، ومن ثم فهو لا يتناقض مع واقعه .. كذلك الشعب المتوازن الفاهم لأبعاد التطور الحضارى السائد ، صاحب الهمة والعزم والتصميم على أخذ مقاليده بيده ، لا يسمح لأى عنصر سلبى من عناصر التراث أن يستولى على إرادته ويسوقه إلى متاهات تعمق تخلفه وتناقضه مع الواقع .

* * *

● كذلك .. المنظور الذى نرى من خلاله الأشياء هام جدًا فى فهمنا لخلفيات الظواهر ، وفى قدرتنا على الربط بينها . لقد تحدث الأستاذ السيد ياسين ـ بصدق ـ عن خيبة الأمل فى التخطيط الاقتصادى العقيم ، حتى فى المجتمعات المتقدمة .

من المفيد أن نحدد لماذا أصبح التخطيط الاقتصادى عقيما ، ولماذا لم يكن عقيما منذ ٥٠ سنة مثلا ؟ ، هل كان المخطط أكثر خبرة وذكاء من المخطط الحالى ؟، أم أن الظروف الموضوعية السائدة هى السبب فى خيبة الأمل الحالية ؟ إذا عرفنا أن مبادئ حضارة ما بعد الصناعة الصاعدة تتناقض مع مبادئ الحضارة الصناعية الغاربة ، فهمنا السر فى أن عملية التخطيط المركزية التى عرفتها الحضارة الصناعية ، ومارستها بنجاح ، أصبحت اليوم غير ناجحة ، سواء كان التخطيط فى مجال الاقتصاد أو الثقافة .

* * *

وفى آخر الأمر ، أسجل تقديرى للأفكار التى طرحها الأستاذ السيد اسين . وأكرر تحيتى للأديب الشاعر فاروق شوشه على تبنيه هذا الحوار الجاد الشاق حول المستقبل .. مستقبل أبناء مصر .

مستقبل المرأة

طلب منى الصديق أحمد حمروش ، رئيس اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية ، أن أشارك بورقة مستقبلية ، فى ندوة حول « أثر الحقبة النفطية على أوضاع المرأة والأسرة فى الوطن العربى » .

تقدمت بالورقة التى أوردها فى أعقاب هذا ، لكن الوقت لم يسمح سوى بقراءتها قراءة سريعة ، دون فرصة شرحها أو مناقشة ما جاء بها .

ويبدو أن شهوة الحديث عند أخواتنا العربيات ، اللاتى شاركن فى هذه الندوة ، كانت أقوى من رغبتهن فى فهم شىء جديد .. خاصة إذا كان هذا الشىء يقدم أفكارًا غريبة عليهن .

لهذا ، حرصت على نشر هذه الورقة ، فقد تصلح أساسا لمناقشة جادة ، حول مستقبل المرأة ، فى مجتمع ما بعد الصناعة .

مقدمة

دعونا ننتقل قليلا من حديث المرأة العربية فى حقبة النفط ، إل
حديث عنها أوسع أفقا فى المكان والزمان .. دعونا لا نبكى من النفط
ولا نبكى عليه ، فهو ــ شئنا أم لم نشأ ــ استثناء فى حياتنا ، وظاهر
منقرضة على المستوى العالمى .

اسمحو لى أن أستعرض معكم تاريخ المرأة فى الماضى والحاضر
وتاريخها فى المستقبل أيضا ، من خلال رؤية شاملة لتلاحق الموجات
الحضارية التى تلف العالم ، شرقه وغربه ، شماله وجنوبه .. وهى رؤ
تفسر الكثير من ألغاز الماضى ، وأهوال الحاضر ، وأحوال المستقبل

عذرى فى انتزاعكم من هموم الواقع المعاش ، ودوامة الأرقام الباعث
على الدوار ، هو أن أنقل إليكم رؤية مستقبلية متفائلة لأوضاع المرأة فى
مطلع القرن القادم ، رؤية أستمدها من آراء وأفكار نخبة من كتاب
المستقبليات الذين تصدوا للمهمة الصعبة ، مهمة تفسير ما يجتاح العالم من
عواصف التغيير المتسارعة هذه الأيام .

وأرجوكم ألا تعتبروا حديث المستقبل رفاهية ، وسط الأحداث

الساخنة فى فلسطين والخليج ، فالفهم السليم لطبيعة القوى العالمية التى ترسم خريطة المستقبل القريب فى عالمنا ، سيساعدنا كثيرًا فى تقويم مسار حركتنا .. وأرجوكم ألا تعتبروا حديث المستقبل تزيّدا لا تحتمله اللحظة التاريخية ، فالمستقبل الذى أحكى عنه ليس بعيدا ، أنه هنا والآن ، ذلك لأن التسارع اللاهث غير المسبوق للأحداث يسقط حواجز الزمان .. وأخيرًا أرجوكم ألا تقولوا أن المستقبل الذى يزحف على العالم لا يخصّنا ، وأننا فى العالم العربى والإسلامى لنا وضعنا الخاص ، الذى ستنبع منه حلولنا الحميمة ، فقد سقطت الحواجز والحدود ، أن ما يحدث لأى إنسان فى أىّ مكان أصبح مشكلة كلّ إنسان فى كلّ مكان .

* * *

المــرأة والمستقبل

القسم الأول : المرأة بين الماضى والحاضر

١ ـ ما قبل المجتمع الزراعى :

* الحمل والرضاعة فرضا على المرأة وضعًا خاصًا ، أتاح للرجل أن يسيطر عليها . هذا القصور البيولوجى قاد إلى التفرقة بين الجنسين ، منذ مجتمع الصيد وحتى الآن .
* انطلاق الرجل إلى الصيد ، جعله يترك المرأة مع أطفالها ، ويمضى مواجها جهد الصيد ومخاطره ، وترتب على هذا أن أصبح يتميَّز ببناء عضلى أكثر تفوّقًا .
* ممارسة الصيد ذاتها ، طوّرت لدى الرجل خصائص الافتراس ومهارات الإكراه ، الأمر الذى أمدّه بسلطة متزايدة على المرأة .
* أجيال الذكور كانت تعد لتبنى نفس الموقف ، عندما كان الرجال ينتزعون الذكور من أحضان النساء ، لإدخالهم عالم الرجال عند البلوغ .

٢ ـ المجتمع الزراعى :

* عندما استقرّ الإنسان ليرعى النبتة التى زرعها ، وشاعت الزراعة فى أنحاء العالم أجمع ، تأكّد الوضع الذى تأسّس فى مجتمعات الصيد ، وقامت الزراعة على أساس المجتمع الأبوى الذى تسود فيه سلطة الرجل .
* عرف المجتمع الزراعى ، فى كل مكان وزمان ، الأسرة الكبرى ، التى تضم الأجداد مع الآباء والأحفاد ، والأقارب والأنسباء . وكانت هذه الأسرة وحدة اقتصادية متكاملة ، تنتج فى أغلب الأحيان ما تستهلكه . وكان الرجل هو صاحب سلطة اتخاذ القرار فى هذا المجتمع الصغير .
* على هذا الأساس قامت الحضارات القديمة فى كل مكان من العالم ، ورسخت العقائد والأفكار حول الأسرة والمرأة ، على مدى عشرة آلاف سنة ، هى عمر سيادة الحضارة الزراعية الأم .

٣ ـ المجتمع الصناعى :

* عندما تحوّل الإنسان من العمل فى الحقل إلى العمل فى المصنع ، وقت زحف الثورة الصناعية منذ ثلاثة قرون ، بقيت أشكال العمل الجديدة تعتمد أساسا على القوّة العضلية المحضة .
* رغم أن المرأة قامت بالعمل الجسمانى فى الحقل والمنجم والمصنع ،

إلا ان الرجل كان ينظر إليها دائمًا باعتبارها اكثر فائدة فى الاعمال التى لا تعتمد على القوّة الفظّة .

* رغم ما جاءت به الثورة الصناعية من تغييرات هائلة فى مجالات التكنولوجيا والثقافة وغير ذلك من المجالات ، ورغم أنها أعطت طابعًا جديدًا تمامًا للعلاقة بين الرجل والمرأة ، إلاّ أنها أبقت على أسس عدم المساواة البيولوجية .
* انتزعت الثورة الصناعية من الأسرة كلّ الوظائف التى كانت تقوم بها الأسرة فى المجتمع الزراعى . وتحولت هذه الوظائف إلى عمل مدفوع الأجر فى المصنع والمكتب والمدرسة والمستشفى والملجأ . وتدشّنت قيادة الرجل فى هذه المجالات ، وبقيت المرأة غالبًا فى البيت ، تمارس الأشكال الأكثر قدمًا من العمل ، العمل غير مدفوع الأجر ، أو العمل من أجل الاستهلاك الشخصى .
* النساء اللاتى دخلن اقتصاد الأجر المدفوع ، تمّ تصنيفهن فى قنوات الأجر المنخفض والوظائف الدنيا ، باستثناء بعض الحالات الخاصة جدًا .
* المجتمع الصناعى كان له موقف متناقض من المرأة ، يعلن الثناء على المرأة التى تبقى فى بيتها ، ويضفى عليها ميزة الفضيلة النسائية ، وهو فى نفس الوقت يعتبرها طفيلية غير منتجة ، رغم كل ما تبذله من جهد منزلى ، فى مجال الاقتصاد غير مدفوع الأجر .

القسم الثانى : المرأة فى المستقبل

منذ منتصف خمسينيات هذا القرن ، بدأت تحدث تحوّلات جذرية فى كلّ ما يتصل بالمجتمعات الصناعية . تحولات تبلغ من الضخامة والشمول والترابط ، ما يجزم بأنها تشكّل ثورة حضارية كاملة ، أشبه بما حدث عند الانتقال من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى ، مع فارق أنها أضخم تأثيرا وأشد حدّة . وبعد ٣٠٠ سنة من الحضارة الصناعية ، يمكن القول بأننا دخلنا إلى عصر حضارة ما بعد الصناعة .

المؤشرات التى ظهرت حتّى الآن لهذه الحضارة الزاحفة ، يمكن القول بأنها تحمل ـ لأول مرّة ـ مستقبلا للمرأة ، لا يحمل وصمة الدونية التى فرضتها مجتمعات الصيد والزراعة والصناعة .

ما يهمّنا من مؤشرات حضارة ما بعد الصناعة الزاحفة ، فيما يتصل بدور المرأة فيها ، ثلاثة عناصر :

(١) التحوّل من العمل العضلى إلى العمل العقلى .

(٢) شيوع نمط الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى .

(٣) العودة إلى نظام البيت كمركز إنتاج .

(١) العمل العقلى :

الصناعات الصاعدة فى العالم ـ كالالكترونيات وهندسة الجينات والبتروكيماويات المتطوّرة ـ كلّها صناعات لا تعتمد على الجهد العضلى قدر اعتمادها على الجهد العقلى . كما أن المصانع التى تعمل بنظام التسيير الذاتى (أوتوميشين) ، بالإضافة إلى استخدام الإنسان الآلى (روبوت) ،سيعفيان العامل من أىّ جهد عضلى . وهذا يسقط حجّة تاريخية أساسية فى تمييز الرجل على المرأة .

(٢) الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى :

انتزعت الثورة الصناعية من أسرة المجتمع الزراعى عمليات الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى ، وأشاعت الإنتاج والتوزيع على نطاق واسع ، مما استتبع تضخم دور السوق فى حياتنا ، وتحكّمه فى المنتج والمستهلك . كل المؤشرات الحالية تفيد تصاعدا فى حجم الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى ، وشيوعا فى حركة « اخدم نفسك » . وهذا ، فى حدّ ذاته . سيصحح خطأ الحسابات الاقتصادية ، التى لم تكن تدخل فى اعتبارها القيمة الاقتصادية للأعمال التى تقوم بها المرأة داخل بيتها ، ولحساب أسرتها .

(٣) البيت كمركز إنتاج :

مع تطوّر الكمبيوتر الشخصى ، ونظام الكابلات الذى يصل بينه وبين شبكات مخازن المعلومات ، ونظم الاتصال الأخرى ، ومع تزويد البيت بالأجهزة الألكترونية المتطورة الأخرى ، سينتقل جانب كبير من العمل إلى البيت . كما أن تطور وسائل التحكم فى الحمل وضبط توقيته ، سيتيح للمرأة أن تمارس عملها فى البيت لأطول فترة ممكنة ، دون أن يكون الحمل والإرضاع عقبة أمام مساواتها بالرجل فى الحقوق والواجبات .

راجسى عنايت

مارس ١٩٨٨

● العديد من أفضل الأفكار حول المستقبل قد تأتى من مواطنين بسطاء ، من ستتاح لهم ميزة التعلم المتواصل المتجدد بالإضافة إلى خبراتهم الثرية .

وليم آبوت

رئيس تحرير مجلة « مجتمعات عالم المستقبل »

ذلك الإلتبـاس الدائـم

فى أسبوع واحد ، استمعت إلى محاضرة من الدكتور أحمد كمال أبو المجد حول موضوع « المسلمون وقضايا المستقبل » فى مقر حزب التجمع ، وقرأت افتتاحية الأستاذ عادل حسين « لنتجه إلى المستقبل بنظرة إسلامية » فى جريدة الشعب . وفى الحالتين ، أسعدنى أن أشهد هذا الاهتمام بقضايا المستقبل ، وضاعف من سعادتى أن يجيء هذا الاهتمام من مفكرين إسلاميين .

ورغم الأهمية الكبرى لما جاء بمحاضرة الدكتور أبو المجد ، فإننى سأبدأ بالتعليق على أقرب الحدثين زمنيا ، خاصة أن الأستاذ عادل حسين قد أشار إلى جهدى فى الكتابة عن المستقبل ، وطرح رأيه فى هذا الجهد ، فى سياق مقاله الافتتاحى .

كتب الأستاذ عادل حسين ما نصه :

« والحقيقة أن الأستاذ راجى عنايت من القلائل الذى يسعون (فى المصور) إلى انتشال معاصريه من الغرق فى هموم اللحظة ، وفى حدود الوطن الضيقة . ولكن يعيبه أنه لا ينظر إلى المستقبل إلا عبر منظار

الغرب ، ومفاهيمه الدنيوية .. التى تحول ثمار التقدم العلمى إلى تخريب للبيئة والنفس وللعلاقات الاجتماعية ، بل تحولها إلى تهديد للوجود البشرى كله من خلال أسلحة الدمار النووية والبيولوجية .. والأستاذ راجي ليس وحده المستوعب فى مفاهيم الغرب ، فكثير من مفكرينا وكتابنا لا يرون نظرة أخرى غير نظرة الغرب ، ولا حضارة أخرى يمكن أن تنافس بقيمها وعقلانيتها قيم الغرب وعقلانيته .. وأعتقد أن هؤلاء سيدهشهم تدخل أمثالنا فى الحديث عن المستقبل من منظور إسلامي . فالسائد عندهم أن الإسلاميين فى مجملهم رجعيون ، ودعاة عودة لعهود التخلف .. إلخ . وقد يكون من تصرفات بعض الإسلاميين ما يؤيد نظرتهم هذه ، ولكن من الظلم تعميم هذا الحكم ، والصحيح لو كانوا يعلمون أننا مأمورون بتعمير الأرض وتطوير العلم وإحسان التخطيط والتدبير ، ولكن فى إطار الضوابط والمبادئ التى شرعها الله . وهذا ما ينقص أهل الغرب وحضارتهم » .

* * *

أعود فأقول للأستاذ عادل حسين أن حديثه عن المستقبل أسعدنى ولم يدهشنى تدخله ، فأنا فى أشد الشوق إلى معرفة تفاصيل رؤية المفكرين الإسلاميين للمستقبل من منظور إسلامي ، لأرى أين تلتقى هذه الرؤية مع الرؤية المستقبلية التى أطرحها ، وأين تتناقض . وستتضاعف سعادتى لو أن أصحاب دعوة الحل الإسلامى من

المفكرين والكتاب أشاروا إلى جانب معين من رؤيتي المستقبلية ، التي اعتمدت فيها على آراء علماء وباحثين معاصرين من فرنسا وانجلترا وأمريكا . وقالوا إن هذا الجانب يتناقض مع الحل الإسلامي ، أو مع رؤية المستقبل بمنظور إسلامي .

وقبل أن أوضح ملاحظاتي على ما جاء في مقال الأستاذ عادل حسين ، وما فيه من اختلاط بين ما يسميه الغرب وبين آثار وعواقب ومبادئ المجتمع الصناعي ، قبل هذا ، أحب أن أطرح ـ بأكبر قدر من التبسيط والوضوح ـ طبيعة الذي أفعله عندما أتصدى للحديث عن المستقبل ، لأمنع ذلك الإلتباس الدائم الذي يقع فيه ـ لسبب لا أدريه حتى الآن ـ معظم أولئك الذين يتصدون للتعليق على حديثي عن المستقبل .

* * *

أنا لا أبشر بمدينة فاضلة ، ولا أنذر بوخيم العواقب . أنا لا أطرح حلا أتحمس لتحقيقه ، أو هدفا أسعى للوصول إليه . أنا أعتمد على دراسة ماضي التاريخ البشري وحاضره ، وأستنبط قانونا حاكما عاما لتطور حياة الإنسان على الأرض . أنا أرصد واقع التحول اليومي لحياة [illegible]سان العملية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية ، وأحدد من هذا [illegible] المؤشرات المستقبلية التي يمكن أن نهتدي بها عندما نتحدث عن [illegible]ستقبل أو نستعد له . وأنا لا أصف هذه المؤشرات المستقبلية بالخير أو

الشر ، أنا أرصدها فقط ، لا أدافع عنها ولا أهاجمها .

أقول إن حركة الماضى والحاضر ترجح حدوث كذا فى المستقبل ، بصرف النظر عما إذا كان هذا يتناقض أو يتوافق مع المنظور الإسلامى أو المنظور البوذى أو المنظور الماركسى . الاعتراض الوحيد الذى أتصوره لأقوالى ، يجىء من شخص يستطيع إثبات أن حركة الماضى والحاضر لا ترجح حدوث هذا (الكذا) .. إذا قلت إننا ننتقل من المركزية إلى اللامركزية ، وأن المستقبل يحمل معه تنظيمات جديدة للحياة والعمل لا تقوم على الهرم البيروقراطى لتسلسل الرئاسات .. إذا قلت هذا ، وحاولت تقديم الأدلة التى ترجحه ، لا أتصور ممن يعترض عليه إلا أن يقدم من الأدلة ما يرجح عكسه أو غيره . لكن إذا اتفقنا عليه ، يكون على المفكر الإسلامى أن يتأمل هذه الحقيقة ، ويدرس مدى اتفاقها مع الحل الإسلامى الذى يتصوره ، أو تناقضها معه . وإذا كانت تتناقض مع تصوره للحل الإسلامى ، عليه أن يفكر فى طريقة لمواجهة هذا الأمر الواقع الزاحف .

* * *

أعترف أننى أعتمد فيما أطرحه على العلم الغربى ، لأنه أكثر العلوم تطورا ، وأنا فى هذا أحاول أن أتشبه بكبار علماء الإسلام من أمثال العباقرة ابن سينا والرازى وابن حيان والخوارزمى وابن الهيثم ، إلى آخر

هذه القائمة المشرقة .. أتشبه بهم ، عندما أقاموا علومهم على أساس معارف الإغريقيين والفرس والهنود . لم يقل أحد ساعتها أنها أصول علمية غير إسلامية ، أو مفاهيم دنيوية ، أو أن الاعتماد الأساسي عليها يجعلهم مستوعبين فى مفاهيم الإغريق والفرس والهنود .

كما أننى أتشبه بعلماء الغرب ، الذين ظلوا طوال قرون طويلة يعتمدون فى علومهم على انجازات العلماء المسلمين من أمثال ابن سينا وابن رشد وابن الهيثم ، وأقاموا على ذلك صرح النهضة العلمية الأوربية المعاصرة .

إن ما أفعله قريب مما يفعله رجال الأرصاد الجوية ، يدرسون مناطق الضغط العالى والمنخفض ، واتجاهات الرياح ، وخرائط القمر الصناعى ، ثم يستنبطون من هذا كله أن أمطار الغد ستكون ثقيلة ، معتمدين فى ذلك على علوم الغرب . أنهم لا يصفون هذه الأمطار بالخير أو الشر ، رغم أن هذه الأمطار قد تكون مصدر خير لأراضى الاستصلاح فى الصحراء الغربية ، وكارثة على بعض المنازل المتداعية فى حى شعبى بالقاهرة . ويبقى بعد ذلك على كل من مزارعى أراضى الاستصلاح وسكان الحى الشعبى أن يفكروا فى خير طريقة لمواجهة الحدث الزاحف .

سقوط المهمة

بعد هذا التوضيح لقضية الاعتماد على علوم الغرب ، مما جاء فى مقال الأستاذ عادل حسين حول التوجه إلى المستقبل بنظرة إسلامية ، أود أن أحدد أين نلتقى وأين نختلف فى محاولة استشراف المستقبل .

بدأ الأستاذ عادل حسين مقاله بداية عظيمة عندما قال :

« أشعر فى كثير من الأحيان بأن بعض أهل الحكم والمعارضة غارقون فى الماضى : فى صدر الإسلام أو فى العشرينيات أو الستينيات . وإذا كان هنالك من يعيش الحاضر فإنه غارق عادة فى تفاصيله وهمومه اليومية ، عاجز عن استيعاب الصورة العامة ، عاجز عن ربط ما يحدث فى مصر بالتطورات المذهلة فى المنطقة العربية الإسلامية ، وبالتطورات الكثيفة المتلاحقة فى العالم المحيط بنا ، وفوق كل ذلك فإن المحللين لأوضاعنا المصرية الراهنة ، نادرًا ما يمدون بصرهم إلى المستقبل !. » .

وفى هذا لا أختلف معه إلا فى قوله إن « بعض » أهل الحكم والمعارضة غارقون فى الماضى ، وأنا أقول (أغلبهم) ، بل وأغلب الكتاب والمفكرين الذين هم ليسوا من أهل الحكم والمعارضة ، ثم يورد الأستاذ عادل حسين

كلامًا أعظم عندما يقول :

« إذا درسنا واقعنا بفكر مبدع ونظرة تتجه إلى المستقبل ، فإن الاتفاق حول المسار الملائم سيكون ـ فى ظنى ـ ميسورًا بإذن الله ، ولن يعوق الاتفاق إلا أن يعيش بعضنا فى زمن غير زمننا ، ويصر على فرض أفكار قديمة فات أوانها » .

* * *

نأتى بعد ذلك إلى نقط الخلاف . وقد ناقشت أولاها ـ الاعتماد على علوم الغرب ـ فى الحلقة السابقة . ويخيل لى أن الأستاذ عادل حسين عندما يتحدث عن مفاهيم الغرب ومنظور الغرب يقصد مفاهيم الحضارة الصناعية المادية ومنظورها الذى يسود الدول الصناعية فى الغرب والشرق والشمال والجنوب .

وهو يقول إننى لا أنظر إلى المستقبل إلا عبر منظار الغرب بمفاهيمه الدنيوية ، فإذا كان يعنى اعتمادى فى استنباط مؤشرات المستقبل على منظار علوم الغرب ، وعلى المفاهيم الدنيوية لعلوم الغرب ، فأنا أعترف بذلك ، وقد دافعت عنه . أما إذا كان يعنى بمنظار الغرب ـ وهذا هو الأرجح ـ منظار الحضارة الصناعية ، فأنا أختلف معه لأن المؤشرات التى أطرحها للمستقبل تفيد بأن هذا المنظار قد بطل مفعوله ، وأن المبادئ والعقائد التى قامت عليها المجتمعات الصناعية تتداعى وتسقط مفسحة السبيل لمجتمعات

تقوم على عقائد ومبادئ جديدة مستمدة من حضارة ما بعد الصناعة التى تزحف على أنحاء العالم .

إن ما أكتبه وأقوله ـ وأعيد وأزيد فيه ـ يدور حول انقضاء عصر الحضارة « التى تحول ثمار التقدم العلمى إلى تخريب للبيئة والنفس وللعلاقات الاجتماعية » . والريادات الفكرية المستقبلية من بين أهل الغرب هى التى تقول بانقضاء المبادئ والفلسفات التى قام عليها المجتمع الصناعى . ومن هذا فإن مفاهيم الحضارة الصناعية وفلسفتها لم تستوعبنى ، بل العكس هو الصحيح . فأنا لا أمل القول ولفت النظر إلى أن هذه المفاهيم قد سقطت . أما الذين تستوعبهم فعلاً مفاهيم المجتمع الصناعى ، فهم الذين يتمسكون بالدفاع عن هذه المفاهيم من أصحاب المصانع والمصالح الصناعية ، من المسلمين وغير المسلمين .

ورغم سعادتى باختيار الأستاذ عادل حسين لموضوع الحديث عن المستقبل ، فإن هذه السعادة لم تكتمل عندما وجدته يلوى سياق الحديث ليدافع عن شركات توظيف الأموال ، ويهاجم الناصريين ، ويبشر بانتصار التيار الإسلامى ، ثم يختم مقاله ختاماً عجيباً ، يدافع عن حزب العمل ، فيقول :

« نؤكد أننا الحزب الوحيد الذى ينظر إلى المستقبل بنظرة شاملة .. وينعكس ذلك فى مفهومنا الخاص لشعار (الإسلام هو الحل) ، فنحن

سنبدع التكنولوجيا الملائمة لعمراننا وحل مشاكل شبابنا .. لكن فى إطار الضوابط الشرعية ..» !.

* * *

أما محاضرة الدكتور أحمد كمال أبو المجد عن « المسلمون وقضايا المستقبل » فهى أنسب بداية لمناقشة مؤشرات المستقبل التى أطرحها .. ورغم أن د . أبو المجد لم يخض بأى تفاصيل فى مؤشرات التحول المستقبلى ، فإن المؤشرات العامة التى طرحها ، كانت صادقة وسليمة إلى أبعد حد . كما أن حديثه عكس وضوحًا فى الرؤية قلما يتوافر لغيره عند تناول موضوع المستقبل .

وفى حديث د . أبو المجد نجد أيضًا ذلك الالتباس الناشئ عن تعبير حضارة الغرب ، فى مكان تعبير حضارة الصناعة . لأن أوضاع الأسرة فى المجتمع الصناعى هى هى سواء كان ذلك فى أمريكا أم إيطاليا أم الاتحاد السوفييتى أم اليابان .

والمحاضرة بشكل عام تتميز بالصدق الشديد الذى يصل أحيانًا إلى حد جرح الذات ، فهو يقول : «نحن أمة مصابة بالمحلية وبالعجز عن التعامل مع حركة الزمن ، وبالتالى انعزلنا عن الواقع ، ونحتاج إلى منبهات يومية لرؤية العالم من حولنا » .

ويبلغ حديث دكتور أبو المجد قمة الصدق ووضوح الرؤية وصفاء الذهن عندما يقول :

« نحن نعانى من مرض الانكفاء على الماضى ولا نجد ذاتنا إلا فيه ، وعلاقتنا بالحاضر علاقات محايدة ، أما المستقبل فنتخوف منه ونرتاب .. وأمتنا تسقط العقل وتعطله باسم الإيمان بالغيب ، ليسود منهج غيبى فى التعامل مع المظاهر العلمية الاجتماعية والكونية ، ونسينا أن الإنسان عرف العقل قبل النقل . وشرط نهضتنا ترك الانكفاء على الماضى لأنه فعل آخرين والانتباه للمستقبل لأنه من فعلنا نحن . فالمسلم يتصور أن الإسلام تنوء خارج التاريخ ، وأن مشاركة العالم فى شىء خروج عن الأصالة ، وهذا توجه انتحارى . وإن لم نتدارك حالة سقوط الهمة التى نعانيها فسيكون مستقبلنا أسود . ومع الأسف يسيطر علينا (إسلام السكون) ، إسلام « فسد الزمان فانعزلوا » ونحن نحتاج الآن إلى إسلام الحركة (إسلام حى على الفلاح) أو (صح النوم) . يجب أن نحرر العقل ونشجع الإبداع ، لا أن نشتغل بأن الموسيقى حرام أم حلال .. يجب محاصرة العزلة لأنها أخطر من الأوبئة والطواعين . فالأسوياء هم القادرون على بناء الحضارة وليس معقدو النفس وممزقو الخواطر » .

ويبلغ حديث دكتور أبو المجد قمة الصدق ووضوح الرؤية وصفاء الذهن عندما يقول :

« نحن نعانى من مرض الانكفاء على الماضى ولا نجد ذاتنا إلا فيه ، وعلاقتنا بالحاضر علاقات محايدة ، أما المستقبل فنتخوف منه ونرتاب .. وأمتنا تسقط العقل وتعطله باسم الإيمان بالغيب ، ليسود منهج غيبى فى التعامل مع المظاهر العلمية الاجتماعية والكونية ، ونسينا أن الإنسان عرف العقل قبل النقل . وشرط نهضتنا ترك الانكفاء على الماضى لأنه فعل آخرين والانتباه للمستقبل لأنه من فعلنا نحن . فالمسلم يتصور أن الإسلام ثنوء خارج التاريخ ، وأن مشاركة العالم فى شىء خروج عن الأصالة ، وهذا توجه انتحارى . وإن لم نتدارك حالة سقوط الهمة التى نعانيها فسيكون مستقبلنا أسود . ومع الأسف يسيطر علينا (إسلام السكون) ، إسلام « فسد الزمان فانعزلوا » ونحن نحتاج الآن إلى إسلام الحركة (إسلام حى على الفلاح) أو (صح النوم) . يجب أن نحرر العقل ونشجع الإبداع ، لا أن نشتغل بأن الموسيقى حرام أم حلال .. يجب محاصرة العزلة لأنها أخطر من الأوبئة والطواعين . فالأسوياء هم القادرون على بناء الحضارة وليس معقدو النفس وممزقو الخواطر » .

المحتويات

مستقبليات

راجى عنايت

صدر منها حتى الآن

- احلام اليوم حقائق الغد (دار الشروق)
- هذا الغد العجيب (دار الشروق)
- العالم سنة ٢٠٠٠ (دار الشروق)
- المستقبل بين الشرق والغرب (دار الشروق)
- ثورة حضارية زاحفة (دار الهلال)
- حوار مع الصديق الذكى (دار الشروق)

تحت الطبع

- حوار مع العقل العربى

رقم الإيداع ١٩٥٢ / ١٩٩٠
الترقيم الدولي ٩٧٧ ـ ١٤٨ ـ ٣٩٩ ـ ٤

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٣٤٨١٤

بيروت: ص.ب ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣

حوار مع صديقي الذكي

« حوار مع الصديق الذكي » هو الكتاب الخامس الذى يتناول فيه الكاتب راجي عنايت قضايا المستقبل . وهو فى هذا الكتاب ينتقل من مناقشة القضايا المستقبلية العالمية العامة ، إلى مناقشة قضايا مستقبل مصر فى مختلف مجالات الحياة .. وهو يقوم بهذا من خلال حوار متواصل حيّ ، يتيح المزيد من الوضوح حول الموضوعات التى يناقشها .

هذا الكتاب لا غنى عنه لكل من يفكر فى مصر المستقبل ، ولكل من يطمع فى مستقبل أفضل لمصر عند مشارف القرن الحادى والعشرين . وهو دليل العمل لكل من يفكر فى مشاكل مصر الحالية ، وفى طريقة الوصول إلى حلول متكاملة لها .